مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

تأليف

أ. د. عباس علي شلال
أ.د. محمد علي حمود
أ.م.د. مصدق عادل
أ.د. سعد عبيد السعيدي
ا. م. د. فايق حسن جاسم
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د. خلدون جبار عبود

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

2024

•اسم الكتاب:- الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي من العراق "التحديات والمكتسبات"
•تأليف: أ. د. عباس علي شلال
أ.د. سعد عبيد السعيدي
أ.د. محمد علي حمود
ا. م. د. فايق حسن جاسم
أ.م.د. مصدق عادل
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د. خلدون جبار عبود
الطبعة الأولى 2024
•رقم الايداع الدولي: 978-9922-8750-6-4
•جميع الحقوق محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

•لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية.
•الناشر: مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية.

العراق- بغداد – الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

المحتويات

الانسحاب الأمريكي من العـراق: (رؤيـة تحليلية إستراتيجية للمواقف) ..... أ.د محمد علي حمود	36-13
انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تصورات ورؤية مستقبلية ..... أ. د. سعد عبيد السعيدي	78-37
نحو تشريع قانون الغاء الحصانة للقوات الامريكية في العراق ..... الدكتور مصدق عادل	102-79
الآثار الاقتصادية للانسحاب الأمريكي من العراق .... ا. م. د. فايق حسن جاسم	112-103
الآثار الاجتماعية للانسحاب الأمريكي من العراق نظرة استشرافية .....د. خلدون جبار عبود	132-113
الآثار المتوقعة لانسحاب قوات التحالف الدولي من العراق «دراسة استطلاعية ميدانية» ..... أ. د. عباس علي شلال ..../....أ. م. د. مصطفى سوادي جاسم	186-133

الانسحاب المتوقع لقوات التحالف الدولي من العراق
"التحديات والاستنتاجات"
أ.د. عباس علي شلال
أ.د. سعد عبيد السعيدي
أ.د. محمد علي حسوه
أ.م.د. فايق حسن جاسم
أ.م.د. عصام عادل
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
د. حنون جبار عبيد

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

تمهيـــد عـام

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

يُعد العراق مهد الحضارة الإنسانية، إذ نشأت فيه أقدم الحضارات في العالم، كالحضارة السومرية والأكدية والبابلية والآشورية تركت هذه الحضارات إرثاً ثقافياً غنياً للعالم، بما في ذلك اختراع الكتابة والعجلة والقوانين والنظم الزراعية، وتميز العراق بموقعه الجغرافي الفريد في قلب (الشرق الأوسط)، حيث يربط بين الحضارات والثقافات المختلفة، وموقعه المطل على الخليج والبحر المتوسط، جعله مركزاً للتجارة العالمية منذ القدم، وطريقاً برياً هاماً بين الشرق والغرب، وعُد العراق من أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية، إذ يمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم فضلا عن احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والمعادن، تُشكل هذه الثروات الطبيعية أساس الاقتصاد العراقي، وتُعدّ محركاً رئيساً للنمو والتطور في البلاد.

وبسبب ما يمتلكه العراق من مؤهلات استراتيجية كبيرة على مستوى الموقع والثروات لم يشهد عبر تاريخه الطويل فترات استقرار طويلة، بل عانى من غزوات واحتلالات أجنبية متعددة، تركت آثارها العميقة على البلاد وشعبها.

رافق هذه الاحتلالات الكثيرة التي مرت على العراق وعبر تاريخه الطويل مشكلات كثيرة وكبيرة كلفته الشيء الكثير، وقد تسببت هذه الاحتلالات بدمار مادي واسع النطاق للمدن والحضارة والمنشآت وبناه التحتية، إذ جعلته يتأخر عن ركب التقدم والتطور الحاصل في العالم، كما رافقها خسائر بشرية كبيرة إذ خلفت جميع الاحتلالات أعدادًا كبيرة من القتلى والجرحى بين العراقيين، كما استنزفت اقتصاده وأدت الى نهب ثرواته واضاعتها بشكل كبير، كما رافق هذه الاحتلالات اضطرابات سياسية متعددة أسهمت في زعزعة الاستقرار السياسي في العراق، وخلق بيئة مواتية للصراعات الداخلية، ولم تقتصر تأثيرات الاحتلالات

على السياسة والاقتصاد بل تعدتها الى التأثيرات الثقافية المختلفة، إذ حاول كل محتّل فرض ثقافته ولغته على العراق، مما أدى إلى محاولة تهميش الثقافة العراقية الأصيلة ومزجها بثقافات أخرى غريبة عن البلد، لكن وعلى الرغم من كل هذه التحديات تمكن العراق من الحفاظ على هويته وثقافته العريقة مستمدا قوته من إرثه الحضاري والتاريخي والديني.

وكان غزو العراق عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة حدثًا فارقًا في تاريخ العراق الحديث، وما زال تأثيره محسوسًا حتى اليوم، وكانت ردود أفعال العراقيين على الاحتلال معقدة ومتعددة الأوجه، وشملت مجموعة واسعة ومختلفة من المشاعر والتوجهات، بين الرفض والقبول والمواجهة وخيبات الأمل الكبيرة على إثر المشاهدات والتحديات الكثيرة التي مرّ بها البلد بعد 2003.

وقد اتفقت الحكومة العراقية عام 2008 مع الادارة الامريكية لسحب كامل قواتها من العراق، إذ انسحبت جمعيها عام 2011 ، ولم يتبقَ منها الا المستشارون والمدربون على حد ما ظهر بالقنوات الرسمية العراقية والأمريكية؛ لكن وبعد سقوط جزء كبير من محافظات العراق بيد تنظيم داعش الارهابي عادت القوات الاجنبية وعلى رأسها القوات الأمريكية تحت عنوان التحالف الدولي لمقاتلة هذا التنظيم الإرهابي في العراق وسوريا وما زالت مستمرة بالتواجد على الاراضي العراقية الى يومنا هذا.

وقد رافق هذا التواجد مشكلات كثيرة عانى العراقيون منها بشكل كبير من قبيل الانتهاكات المستمرة للسيادة العراقية ولحقوق المواطنين العراقيين وصلت إلى الاعتداءات المتكررة على مقار القوات الأمنية وقوات الحشد الشعبي حتى وصل بهم المطاف إلى استهداف قادتها، إذ اغتالت القوات الأمريكية نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي (ابو مهدي المهندس) والجنرال الايراني (قاسم سليماني) على أرض مطار بغداد الدولي متجاوزة بذلك كل الاعراف السياسية والدبلوماسية والاتفاقات الدولية.

وكما اختلف العراقيون بمواقفهم من احتلال القوات الاجنبية للعراق عام 2003 كذلك اختلفوا بملف اخراج هذه القوات من العراق؛ فكانت آراؤهم متوزعة بين الدعوة لخروجهم وبين الرفض لذلك، وبين القبول في العلن والرفض في السر...الخ.

ولأهمية هذا الموضوع وحيويته واتصاله المباشر باستقرار الاوضاع في العراق ولأنه أخذ مساحة واسعة في النقاش خلال السنين الأخيرة والأشهر الماضية وبعد الحوادث الكثيرة التي حصلت من قوات التحالف الدولي تجاه القوات الأمنية وقوات الحشد الشعبي بالاستهداف المتكرر لها وبعد تصريحات الحكومة الحالية (حكومة السوداني) من عدم الحاجة لهذا التواجد العسكري الأجنبي في العراق وتباين آراء العراقيين من المواطنين والكتل السياسية والنيابية؛ أخذ مركزنا «**مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية**» على عاتقه دراسة هذه الملف المهم دراسة متعددة الأبعاد ومتنوعة المحاور.

وقد جاء هذا الملف برؤية متكاملة وصورة واضحة للمركز تضمنت محاورا رئيسة وأهدافًا عامة للدراسة، فكانت محاورها موزعة بين المحور السياسي، والأمني، والاقتصادي، والقانوني، والاجتماعي، **ففي المحور السياسي كانت الدراسة تهدف التعرف إلى جملة أهداف أبرزها:**

- موقف الدول الاقليمية من قضية انسحاب التحالف الدولي.
- موقف القوى السياسية العراقية الفاعلة من قضية انسحاب قوات التحالف الدولي.
- مستقبل وطبيعة العلاقة بين المركز والإقليم عقب انسحاب قوات التحالف.
- وضوح الموقف الحكومي الرسمي من قضية الانسحاب، وجديتها في انهاء هذا الملف.

أما في المحور الأمني كانت الأهداف محددة بما يأتي:

- التداعيات الأمنية المحتملة والمردود الأمني الايجابي لخروج قوات التحالف الدولي.
- جاهزية القوات الأمنية وقدراتها على حفظ الأمن وسيادة العراق.

- التعاون الأمني بين العراق ودول التحالف عقب الانسحاب، وبين المركز والاقليم.
- خيارات الحكومة العراقية في التفاعل مع قوات التحالف والإدارة الامريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب المفترضة، وفقاً للمحاور المتعددة.
- المواقف وردود الأفعال المتوقعة للمقاومة في العراق إزاء التواجد العسكري لقوات التحالف في حال عدم تنفيذ الانسحاب أو تأخيره.
- التنبؤ بالمواقف والاجراءات التي تتخذها الحكومة الحالية في حال عدم تنفيذ الانسحاب أو المماطلة فيه.
- تصورات عن طبيعة العلاقة بين الدولة العراقية ونظيرتها الامريكية بعد الانسحاب المفترض.
- التصورات الاستراتيجية نحو فرضية انسحاب قوات التحالف وتموقعها الدائم في محافظات شمال العراق (إقليم كردستان).

في حين كانت الأهداف المتعلقة بالمحور الاقتصادي متمثلة بـ:

- استقرار الاقتصاد العراقي وعلاقته بانسحاب قوات التحالف.
- مستقبل قيمة الدينار العراقي مقابل العملة الأجنبية (الدولار الامريكي).
- موقف الشركات العالمية الكبرى العاملة فيَ العراق من انسحاب قوات التحالف الدولي.

وجاءت أهداف المحور القانوني محددة لتسليط الضوء على:

- موقف المنظمات الدولية «المعنية بالقانون الدولي» من انسحاب قوات التحالف الدولي.
- قدرة الجهات القانونية العراقية على اصدار قانون ملزم لقوات التحالف للانسحاب.
- القانون العراقي ومؤسساته وقدرتها على محاسبة التحالف الدولي قانونياً إذا أخل ببنود اتفاق الانسحاب.

وفي المحور الاجتماعي كانت الأهداف متمثلة بـ:

- الآثار الاجتماعية للانسحاب الأمريكي المفترض من العراق.
- القضايا المؤثرة على البنية الاجتماعية العراقية بعد الانسحاب المفترض.
- أدوات المجتمع العراقي المتنوع في مجابهة المواقف المحلية والدولية بعد الانسحاب المحتمل.

ولأهمية هذا الملف، فقد قسم بشكله العام الى محورين رئيسين:

الاول: مجموعة من البحوث والدراسات تم انتداب باحثيها على وفق تخصصاتهم العلمية المختلفة والمتوافقة مع محاور الدراسة.

الثاني: دراسة ميدانية استطلاعية، استطلعنا فيها آراء العراقيين ومواقفهم من ملف الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي من العراق للمجالات السياسية والاقتصادية والامنية والقانونية.

أخيرا وليس آخراً..

بعد اتمام المحورين وبشكلهما الكامل، فانهما قد امتزجا في بودقة واحدة ليكونا كتابًا نضعه بين يدي قرائنا جميعهم ليكون إضاءة مهمة على هذا الملف الحيوي والحساس في تاريخ العراق الحديث، وليكون ايضاً مرجعًا معلوماتيًا يثري المكتبة العراقية بشكل عام والمؤسسات الإعلامية والمراكز العلمية والسياسية بشكل خاص.

وقد وسم هذا النتاج بـــ:

الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي من العراق «التحديات والمكتسبات»

مركز الفيض

2024

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

الانسحاب الأمريكي من العراق:
(رؤية تحليلية إستراتيجية للمواقف)

أ.د. محمد علي حمود
كلية القانون والعلوم السياسية/
جامعة كركوك

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الانسحاب الأمريكي من العراق: (رؤية تحليلية إستراتيجية للمواقف)

أ.د محمد علي حمود
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

توطئة:

يُحيط الغموض بمستقبل العلاقات الأمريكية-العراقية كلما تتجدد الإشكالية الأساسية في هذه العلاقة، ألا وهي كيفية إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق والذي أصبح يمثل نقطة استفزاز وعدم استقرار أدت في كثير من الأحيان إلى تنامي العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ليس على المستوى الشعبي فقط وإنما على المستوى الحكومي والبرلماني أيضًا، وذلك بسبب عمليات الاستهداف والاغتيالات التي نفذتها وتنفذها الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي العراقية من دون الاكتراث للسلطة الوطنية العراقية ومن دون الاهتمام بالسيادة العراقية والانعكاسات التي سببتها هذه العمليات من إشكالية مهمة ألقت بظلالها السياسية على مختلف القوى والأطراف العراقية والإقليمية.

من خلال تتبع سير الأحداث منذ العام 2003 ولغاية العام 2024 يرى المراقب بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى أن تتبع إستراتيجية المراوغة فيما يخص الانسحاب العسكري من العراق

من خلال تتبع سير الأحداث منذ العام 2003 ولغاية العام 2024 يرى المراقب بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى أن تتبع إستراتيجية المراوغة فيما يخص الانسحاب العسكري من العراق، ويعود هذا الغموض إلى أن الولايات المتحدة الامريكية ترى أن الانسحاب من العراق هو خسارة إستراتيجية ليس في المنطقة وحسب وإنما تراجع في قوتها على المستوى العالمي خاصة بعد أن أصبحت أهدافها واضحة ليس في مساعدة الشعب العراقي وحكومته وإنما في الأهمية الإستراتيجية

للعراق والتي (من الخطأ) أن تفقده خاصة مع تنامي المعارضة العالمية لها ومع بداية تشكل محور دولي مناهض ومعارض للمحور الأمريكي، وفي مقدمة المحور الجديد قوى كبرى وذات نفوذ دولي مثل روسيا والصين.

من جهة أخرى هناك الكثير من المتغيرات المؤثرة في موضوع الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، فهناك قوى سياسية عراقية متباينة في مواقفها في كثير من القضايا الداخلية والخارجية، كذلك هناك شبه استقلالية لإقليم كوردستان وخاصة في العلاقة مع الحكومة الأمريكية، وكذلك القوى الإقليمية المهتمة بالشأن العراقي فهي تنقسم حول موضوع الانسحاب بين مؤيد ورافض له.

لذا فإن توصيف وتحليل هذه الإشكالية يتطلب بالدرجة الأولى أن يُنظر لها من جوانب عدة وبنفس الوقت تتطلب مناقشة المتغيرات المؤثرة بها، فضلا عن تقديم رؤية إستراتيجية مستقبلية لما ستؤول إليه الأحداث بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

أولا: التواجد العسكري الأمريكي في العراق بعد العام 2003 ومعضلة الانسحاب

منذ العام 2003 بدء التواجد العسكري الأمريكي في العراق لإسقاط (نظام صدام حسين)، وكان أكبر وجود عسكري أميركي في العراق عام 2007، عندما بلغت الأعداد 170.000 ألف عنصر، وفي 2008 وقع الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن والسلطات العراقية اتفاقية أمنية أُطلق عليها (إتفاق الإطـار الإستراتيجي) حددت الوضع القانوني للقوات الأميركية في العراق مع مغادرة الجنود الأمريكان بحلول العام2011، ومنذ وصول باراك أوباما إلى الرئاسة الأمريكية حاول التفاوض مع الحكومة العراقية بشأن عقد اتفاق جديد يسمح بإبقاء آلاف العسكريين الأميركيين في العراق بعد 2011، لكن الحكومة العراقية رفضت طلب واشنطن منح العسكريين الأميركيين حصانة أمام المحاكم العراقية ومن ثم لم يبرم اتفاق جديد، وعليه في الثامن من كانون الأول ديسمبر 2011، غادرت آخر دفعة من الجنود الأميركيين من العراق.[1]

منذ العام 2003 بدء التواجد العسكري الأمريكي في العراق لإسقاط (نظام صدام حسين)، وكان أكبر وجود عسكري أميركي في العراق عام 2007، عندما بلغت الأعداد 170.000 ألف عنصرًا

وبعد العام 2014 ومع موجة ما يسمى الربيع العربي توسع تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، وسيطر على مناطق شاسعة في البلدين، مما رأت به الولايات المتحدة الأمريكية تهديدًا مباشرًا لها مما أدى الى عودة التواجد العسكري الأمريكي إلى العراق بحجة مساعدة القدرات العسكرية العراقية مع وجود ضرورة أدت بالحكومة العراقية إلى قبول هذا التواجد العسكري الأمريكي على أراضيها.

وعلى الرغم من وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة ورغم إعلانه عام 2019، وبشكل مفاجئ الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، إلا أنه اقترح إمكانية إبقاء عسكريين أميركيين في العراق وأبقى البنتاغون عددا من الجنود في العراق.

ويمكن الإشارة إلى أهم الأماكن التي تتواجد فيها القوات الامريكية بشكل (مباشر أو غير مباشر)،[2] كما في المخطط أدناه:

مخطط رقم (1) اهم القواعد التي من المحتمل تواجد القوات الامريكية فيها

تقرير لصحيفة عربي 21 اللندنية، هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)، صحيفة عربية إلكترونية، 5-5-2020.

أنتوني إتش كوردسمان Anthony H. Cordesman * وهو من أهم باحثي ومتخصصي الدراسات الإستراتيجية في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن، يرى أن العلاقات الأمريكية العراقية قد مرت بثلاث جولات أساسية منذ العام 2003 وهي:[3]

الجولة الأولى: احتلت الولايات المتحدة العراق في عام 2003 وأطاحت بنظام صدام حسين وحققت نصراً عسكرياً هائلاً مع عدم وجود خطة لما سيحدث بعدها.

الجولة الثانية: انتهى الأمر بالولايات المتحدة وحلفائها إلى قتال (التنظيمات الإسلامية المسلحة) منذ بداية العام 2004 إلى عام 2010، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة استطاعت تحقيق استقرار نسبي، إلا أنها اتجهت إلى سحب قواتها القتالية في نهاية عام 2011.

الجولة الثالثة: يرى (كوردسمان) أن «رد الفعل العراقي الحالي على الضربات العسكرية الأمريكية في العراق والهجمات على السفارة الأمريكية في بغداد ينذر بأن الولايات المتحدة ربما تكون الآن على حافة الهزيمة»، ومن ثم يوكد (كوردسمان) بأن هذه المرحلة لا تزال في طور التشكل خاصة وأن الولايات المتحدة لم تحدد قط أهدافاً إستراتيجية كبرى قابلة للتنفيذ، ولم تبذل جهوداً فعالة لإنشاء عراق مستقر بعد الصراع، ولم تظهر للشعب العراقي أن وجودها يخدم مصالحه فعلياً».[4] ورغم أهمية هذه الجولات فان هناك مرحلتين مهمتين في موضوعة التواجد العسكري الأمريكي في العراق يمكن اختصارهما بالآتي:

يرى (كوردسمان) أن «رد الفعل العراقي الحالي على الضربات العسكرية الأمريكية في العراق والهجمات على السفارة الأمريكية في بغداد ينذر بأن الولايات المتحدة ربما تكون الآن على حافة الهزيمة»

- مرحلة (اتفاق الإطار الإستراتيجي) في العام 2008 أبرمت الولايات المتحدة والعراق اتفاقية الإطار الإستراتيجي والتي مهدت لخروج القوات الأميركية بشكل كامل أواخر 2011 بعد (8) سنوات من الاحتلال، وتنظم الاتفاقية العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها.[5]

- مرحلة (الحوار الإستراتيجي) في شهر نيسان أبريل/2020، عقدت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي والإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب، الجولة الأولى من الحوار الإستراتيجي العراقي الأمريكي المخصص لمعالجة مستقبل الوجود الأمريكي في العراق،[6] وتضمنت الجولات اللاحقة من الحوار لقاء أيضا بين الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء الكاظمي في نيسان

ابريل2021، أذ أكد الطرفان أن مهمة القوات الأمريكية انتقلت إلى مهمة التدريب والمهام الاستشارية، مما يسمح بإعادة انتشار أي قوات قتالية متبقية في العراق، مع تحديد موعد المحادثات التالية، ثم في محادثات شهر 2021/6، أعلنت الحكومتان العراقية والأمريكية، أن العلاقة الأمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية.[7]

ثانياً: القوى السياسية في العراق والموقف من الانسحاب الأمريكي

إن الموقف العراقي من مغادرة القوات الأمريكية والأجنبية ليس جديدًا وأعيدت إثارته في المواقف الحكومية والبرلمانية والإعلامية وحتى الشعبية في العراق وكان آخر الأحداث التي ألقت بظلالها على تجديد المطالبة برحيل القوات العسكرية الامريكية هو ما حدث في قطاع غزة والموقف الأمريكي الداعم للكيان الصهيوني في حربها ضد القطاع وضد حركة حماس على وجه الخصوص.

وهناك من يرى أن ظروف الحرب في قطاع غزة يمكن توظيفها في إخراج القوات الأمريكية من العراق، مع الاخذ بالحسبان التعاطف العربي والإسلامي والإقليمي مع القضية الفلسطينية وفي الوقت نفسه من منطلق أن الدعم الأمريكي غير المشروط إلى الكيان الصهيوني رغم كل الجرائم الإنسانية التي اقترفتها في حربها ضد القطاع، هذه المتغيرات توفر الظروف الموضوعية في نظر الكثير من (مؤيدي الانسحاب الأمريكي من العراق) لتكثيف الضغوط السياسية والإعلامية وحتى العسكرية لتحقيق هدف الانسحاب.[8]

1- موقف القوى الشيعية

إن التصعيد الأخير دفعت به الكثير من (القوى السياسية الشيعية)، خصوصاً قوى الإطار التنسيقي والتيار الصدري، الذي كان زعيمه مقتدى الصدر من أوائل المطالبين بإغلاق السفارة الأمريكية وخروج القوات المسلحة الامريكية

إن التصعيد الأخير دفعت به الكثير من (القوى السياسية الشيعية)، خصوصاً قوى الإطار التنسيقي والتيار الصدري، الذي كان زعيمه مقتدى الصدر من أوائل المطالبين بإغلاق السفارة الأمريكية وخروج القوات المسلحة الامريكية من القواعد المنتشرة في العراق، مع الأخذ بالحسبان أن مطالبة التيار الصدري بالانسحاب الأمريكي قد يجعل من التيار مكشوفا ومعرضا لعقوبات أو إجراءات ضد هذا التيار، ولا يختلف الأمر كثيراً من أن دفع قوى الإطار الشيعي للضغط العسكري على القوات الامريكية المتواجدة داخل العراق قد يؤدي إلى أن تكون هذه القوى عرضة لإجراءات انتقامية من الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الفكرة تدركها جيدا قوى

الإطار التنسيقي، ثم أكد الإطار التنسيقي في بيان تلقته وكالة الأنباء العراقية (واع) إنه يرحب بالبيان المشترك من أجل بدء الحوار الذي يفضي إلى انسحاب التحالف الدولي بعد انتهاء مهمته ومساعدته العراق في الحرب على داعش، وشدد الإطار على أهمية صياغة جدول زمني محدد وواضح لمدة وجود مستشاري التحالف الدولي في العراق والمباشرة بخفض عدد المستشارين على الأرض العراقية، وأشادت قوى الإطار في البيان نفسه بالتزام الحكومة بما جاء في منهاجها الذي تضمن الحوار مع التحالف الدولي وإعادة توصيف وجوده والحاجة إليه، وأضاف البيان إن إئتلاف إدارة الدولة يعلن عن دعمه لموقف الحكومة وتأييده لبيان وزارة الخارجية والذي أعلنت فيه بدء الحوار بين العراق والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم العلاقة بشكل ثنائي مع أطراف التحالف وإنهاء المهمة القتالية وتحديد جدول زمني لخفض عدد المستشارين.[9]

2- موقف القوى الكردية

تخشى بعض القوى الكردية التي قدمت لها الولايات المتحدة الدعم بعد العام 2014 لمواجهة التنظيمات الإسلامية المسلحة وخصوصًا (تنظيم داعش)، من أن يؤدي الانسحاب إلى استعادة التنظيم قوته، كما أن الانسحاب الأمريكي من العراق قد يؤدى إلى تزايد الضغط السياسي وربما العسكري على الحزبين الكرديين خصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة (مسعود برزاني) والمخاوف التي تزايدت عند أربيل بعد تعرض كثير من المناطق والقواعد والأهداف إلى قصف بالصواريخ وبالطائرات المسيرة، هذا الوضع يمكن أن يزداد سوءًا مع تزايد الدعوات إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، لذلك عندما اتخذ مجلس النواب العراقي في يوم 5 كانون الثاني/ يناير 2020 قراراً يلزم الحكومة العراقية بـإلغاء طلب المساعدة المقدم منها إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش ويطلب منها العمل على إنهاء وجود أي قوات

تخشى بعض القوى الكردية التي قدمت لها الولايات المتحدة الدعم بعد العام 2014 لمواجهة التنظيمات الإسلامية المسلحة وخصوصًا (تنظيم داعش)، من أن يؤدي الانسحاب إلى استعادة التنظيم قوته

أجنبية على الأراضي العراقية ومنعها من استخدام الأراضي والمياه والأجواء العراقية لأي سبب كان، وبصرف النظر عن قرار البرلمان العراقي لإخراج القوات الأمريكية، فقد رفضت الكتلة الكردية هذا القرار (لم تحضر الاجتماع أصلا)، في مقابل شبه إجماع (للقوى الشيعية) عليه، وصرح رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بخصوص هذا القرار من خلال تأكيده أن القرار الذي اتخذه مجلس النواب العراقي لم يكن قراراً جيداً، وأن الكرد والسنة لم يشاركوا فيه وإنه يشكل سابقة خطيرة إذ اتخذ القرار من قبل الكتلة الشيعية، دون التشاور مع أي من المكونات الرئيسة في البرلمان (الكرد والعرب السنة)، وأشار بارزاني إلى أن حكومة إقليم كردستان تشعر بالقلق، إذ تشير جميع المعلومات الاستخباراتية إلى أن (داعش) لا زال خطراً.

وصرح رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بخصوص هذا القرار من خلال تأكيده أن القرار الذي اتخذه مجلس النواب العراقي لم يكن قراراً جيداً

ويرى مركز الروابط في دراسة له بعنوان (الانسحاب الأمريكي من العراق: رؤية كرُدية)، بأن الموقف الكردي الرافض للانسحاب الأمريكي من العراق يمكن اختصاره ببعدين أساسيين هما:[10]

البعد الأول: يمثل الوجود العسكري الأمريكي في العراق دعماً سياسياً للكرد، فمن جانب، يضمن وجود الامريكان تحقيق مصالحهم وأهدافهم داخل البرلمان وداخل الحكومة العراقية من خلال الضغوطات الأمريكية لدعم الأكراد في هذه المؤسسات، كما أن وجودهم يمثل فرصة لحمايتهم من التدخلات والاعتداءات الخارجية.

البعد الثاني: هو أن الكرد برفضهم انسحاب القوات الأمريكية من العراق إنما هو رسالة من القيادة السياسية في إقليم كوردستان العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية مفادها (أن إقليم كردستان العراق حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة (الشرق الأوسط) وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد عليه في مواجهة التحديات المشتركة).

3- موقف القوى السنية

لم يختلف كثيراً موقف القوى السنية عن الموقف الكردي إزاء الانسحاب الأمريكي من العراق، فمنذ عملية اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس)، في 2 كانون الثاني/ يناير 2020، والذي دفع مجلس النواب العراقي يوم 5 كانون الثاني/ يناير 2020 إلى اتخاذ قرار بإلغاء طلب المساعدة المقدم من الحكومة العراقية إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش)، ويطلب من الحكومة العمل على إنهاء وجود أي قوات أجنبية على الأراضي العراقية ومنع هذه القوات من استخدام الأراضي والمياه والأجواء العراقية لأي سبب كان، ورغم أهمية الحدث إلا أن القوى البرلمانية السنية لم تشارك في التصويت على هذا القرار (لم تحضر جلسة مجلس النواب)، في مقابل شبه إجماع للكتل الشيعية عليه، وكان هناك اعتقادًا من السنة أن التصعيد السياسي بهذه الطريقة ضد القوات الأمريكية ينطوي على الكثير من المخاوف، والجدير بالذكر أن رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي (رئيس حزب تقدم)، لم يترأس هذه الجلسة من أجل أن لا يحسب هذا القرار عليه من وجهة النظر الأمريكية، ومن جهة أخرى للتعبير بشكل صريح أن القرار هو موقف واضح للقوى الشيعية وليس بالضرورة أن يوافق عليه السنة.[11]

ورغم أهمية الحدث إلا أن القوى البرلمانية السنية لم تشارك في التصويت على هذا القرار

والجدير بالذكر أن رئيس مجلس النواب السابق محمد الحلبوسي (رئيس حزب تقدم)، لم يترأس هذه الجلسة من أجل أن لا يحسب هذا القرار عليه من وجهة النظر الأمريكية

يمكن القول إن موقف العرب السُنة من الانسحاب الأمريكي قد مر بمرحلتين مختلفتين، بين عامي (2003 و2011) إذ كانت القوى العربية السنية من أكثر مكونات الشعب العراقي رفضاً للوجود الأمريكي، وشهدت مدن ومناطق العرب السُنة الجزء الأكبر من عمليات استهداف للقوات الأمريكية، وإلى الآن هناك اعدادًا كبيرة من العرب السُنة في السجون العراقية بتهمة المشاركة في أعمال مسلحة ضد الأمريكيين، أما الموقف اليوم قد تغير إلى حد ما، إذ إن معظم العرب السُنة (باستثناء بعض القوى السياسية السُنية المتحالفة مع الإطار التنسيقي)

لا يشعرون بالارتياح لانسحاب الأمريكيين في هذا الوقت لعدة أسباب، منها أن الانسحاب الأمريكي في هذا الوقت سيجعل مناطقهم معرضة للخطر أمام تهديدين أساسيين، الأول من بقايا تنظيم (داعش) الذي ينشط في مناطق حدودية وجبلية قريبة من المحافظات السنية، والآخر هو المخاوف من تعرض هذه (المناطق السنية) لهيمنة قوى وأطراف وفصائل مسلحة تعتقد هذه القوى السنية أنها مدعومة من إيران.[12]

ثالثاً: الموقف الحكومي من الانسحاب الأمريكي من العراق (حكومة محمد شياع السوداني)

جددت الحرب على قطاع غزة مطالب بعض القوى والأطراف الرسمية والشعبية العراقية لانسحاب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي من البلاد، وقد تبنت فصائل عراقية تطلق على نفسها (المقاومة الإسلامية في العراق) أغلب الهجمات ضد القوات الأمريكية في سوريا والعراق، لا سيما الهجوم بطائرة مسيرة ضد قاعدة (البرج 22) في الاردن والتي قتلت 3 جنود أمريكيين في 28 يناير 2024، وفي ضوء ذلك التصعيد، شنت واشنطن هجمات ونفذت ضربات ضد قيادات مهمة في الفصائل المسلحة العراقية منهم المسؤول في حركة النجباء (أبو تقوى) وأحد مرافقيه في 4 يناير 2024، وثُم قتل القيادي في كتائب حزب الله (وسام الساعدي) في 7 فبراير، على الرغم من تعليق الحركة هجماتها ضد القوات الأمريكية، هذه الضربات برأي الحكومة العراقية تمثل تجاوزاً للاتفاقيات الثنائية الرسمية والمنصوص عليها في اتفاقية الإطار الإستراتيجي 2008 أو جولات الحوار الإستراتيجي 2021 حول العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تمثل الأساس الذي يتم عليه الانسحاب الأمريكي من العراق.[13]

جددت الحرب على قطاع غزة مطالب بعض القوى والأطراف الرسمية والشعبية العراقية لانسحاب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي من البلاد

تُكرر القوات الأمريكية وبصورة غير مسؤولة، ارتكاب كل ما من شأنه تقويض التفاهمات والبدء بالحوار الثنائي، إذ أقدمت على تنفيذ عملية اغتيال واضحة المعالم، عبر توجيه ضربة جوية وسط حي سكني من أحياء العاصمة بغداد

وفي بيان صدر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي في 2024/2/8 وتم نشره على الحساب الرسمي للمكتب على (منصة اكس- تويتر سابقا) وجاء فيه» تُكرر القوات الأمريكية وبصورة غير مسؤولة، ارتكاب كل ما من شأنه تقويض التفاهمات والبدء بالحوار الثنائي، إذ أقدمت على تنفيذ عملية اغتيال واضحة المعالم، عبر توجيه ضربة جوية وسط حي سكني من أحياء العاصمة بغداد، بطريقة لا تكترث لحياة المدنيين وللقوانين الدولية، وهي بذلك تهدد السلم الأهلي، وتخرق السيادة العراقية، وتستخف وتجازف بحياة الناس وأبناء شعبنا،

والأخطر من ذلك، فإن التحالف الدولي يتجاوز تماماً الأسباب والأغراض التي وُجد من أجلها على أرضنا، إن هذا المسار يدفع الحكومة العراقية أكثر من أي وقت مضى، إلى إنهاء مهمة هذا التحالف الذي تحول إلى عامل عدم استقرار للعراق، ويهدد بجرّ العراق إلى دائرة الصراع، ولا يسع قواتنا المسلحة إلّا أن تضطلع بواجباتها ومهامها الدستورية التي تقتضي حفظ أمن العراقيين وأرض العراق من كل التهديدات».[14]

وقد أكد رئيس مجلس الـوزراء العراقي محمد شياع السوداني في مقابلة أجرتها معه وكالة رويترز في يوم الثلاثاء 2024/1/9 حول موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق أكد بأن هناك ضرورة لإعادة ترتيب هذه العلاقة بالشكل الذي لا تكون هدفًا وملفًا ومبررًا لأي جهة داخلية أو خارجية للعبث باستقرار العراق والمنطقة، وأكد كذلك إن الخروج يجب أن يتم التفاوض عليه في إطار (عملية تفاهم وحوار)، وصرح لرويترز، نتفاهم على جدول زمني متفق عليه يكون في وقت سريع حتى لا نطيل أمد التواجد وتبقى الهجمات، وأضاف هذا هو الحل الوحيد وإلا سوف نشهد المزيد من اتساع ساحة الصراع في منطقة حساسة للعالم تمثل ثقلا لإمدادات الطاقة، وأيضا هذا الموضوع برمته هو يؤدي إلى زيادة التطرف والعنف، ليس في هذه المنطقة، في كل دول العالم[15]

يمكن القول إن الحكومة العراقية الحالية اتجهت نحو حسم رأيها تجاه موضوع الانسحاب الأمريكي

وعلى الرغم مما تقدم يمكن القول إن الحكومة العراقية الحالية اتجهت نحو حسم رأيها تجاه موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق وذلك من خلال الإعلان المتكرر والتصريحات والبيانات الرسمية التي أعلنت عنها رئاسة الوزراء والتي عكست رغبة رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني بضرورة الانسحاب الأمريكي من العراق بأسرع وقت، ولعل وضوح هذا الموقف من رئيس الحكومة الحالية يهدف إلى الآتي:

- إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق أصبح نقطة عدم استقرار في ظل الظروف الداخلية والاقليمية، ومن ثم يحاول السوداني بموقفه هذا

إبعاد العراق عن دائرة الصراع الحالية خاصة في ظل الحرب بين الكيان الصهيوني وحركة حماس وتداعيات هذه الحرب على المنطقة وعلى العراق خصوصاً، وبالتالي تزايد العداء ضد الولايات المتحدة والذي أدى إلى تبادل الاستهداف العسكري بين القوات الأمريكية والكثير من الفصائل العراقية.

- إن موقف حكومة السوداني بضرورة التفاوض السريع لإخـراج القوات الامريكية سيؤدي إلى رفع الحرج السياسي عنه على الأقل تجاه قوى الإطار التنسيقي التي تمثل الكتل المرشِحة والداعمة له.

إن موقف حكومة السوداني بضرورة التفاوض السريع لإخراج القوات الامريكية سيؤدي إلى رفع الحرج السياسي عنه على الأقل تجاه قوى الإطار التنسيقي التي تمثل الكتل المرشِحة والداعمة له

رابعاً: موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الانسحاب الأمريكي من العراق

هناك من يعتقد أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان سيؤدي إلى انسحاب الولايات المتحدة من العراق نهائياً، إلا أن الدلائل والمصادر تشير إلى قناعة إدارة الرئيس الأمريكي جون بايدن بالأهمية الإستراتيجية (للشرق الأوسط) وبالذات الخليج ومنها العراق والتزامها بضمان أمن الملاحة وتدفق النفط كأحد ثوابت إستراتيجيتها الدولية، كما أن ضمان أمن الكيان الصهيوني وتفوقها الأمني يبقى من أولويات السياسة التي لا تستطيع أي إدارة امريكية-في المدى المنظور على الأقل- أن تغيره، وإن ما تمتلكه دول الخليج من إمكانات اقتصادية وعلاقات سياسية من جهة، ومحاولاتها الدائمة للمحافظة على دولها التي لا تمتلك خيارات عسكرية تؤهلها لمجابهة القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة من جهة أخرى سيجعلها قلقة وتبحث باستمرار عن الاستقرار وعن حليف يحقق ويضمن أمنها الإقليمي، ومن هنا لا بد من التأكيد على أن دول الخليج ترى بالانسحاب الأمريكي من العراق نقطة تهديد مباشرة لها من جوانب عدة لعل أولها أن وجود الولايات المتحدة الامريكية في العراق وهي دولة حليفة يعد ضمانة مهمة لأمنها بعدم جعل العراق مهدد مباشر لهذه الدول، ومن جهة أخرى فان الانسحاب الأمريكي من العراق يعني لهذه الدول أنها باتت باحتكاك مباشر مع العراق والـذي يمثل نقطة عدم استقرار إقليمي بالنسبة لها.[16]

وهناك من يذهب الى القول بإن الانسحاب الأمريكي من العراق سيعطي إشارات سلبية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (السعودية والدول الأخرى) ومن ثم يدفعهم إلى عدم التعويل على الولايات المتحدة وتطوير علاقاتهم بمنافسيها مثل الصين وروسيا

وهناك من يذهب الى القول بإن الانسحاب الأمريكي من العراق سيعطي إشارات سلبية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة (السعودية والدول الأخرى) ومن ثم يدفعهم إلى عدم التعويل على الولايات المتحدة وتطوير علاقاتهم بمنافسيها مثل الصين وروسيا وهو ما حدث بالفعل، بل أن هناك اتفاقًا جديدًا برعاية صينية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران.[17]

ومع ذلك فقد ذهب الباحث في معهد واشنطن Washington institute (ديفيد شينكر) في دراسته المعنونة (رأب الصدع بين واشنطن ودول الخليج) إلى التأكيد بأن الدول الخليجية(السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين وعمان) تزايدت مخاوفها الإقليمية من الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ومن ثم العراق في سياق (التحوّل نحو آسيا)، وإحجام واشنطن الواضح عن استخدام القوة العسكرية، مما دفع بالسعودية والإمارات (وهما من أهم الحلفاء في المنطقة)إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة لم تعد شريكاً وحليفاً استراتيجياً يمكن الوثوق به، لذلك بدأت كل من السعودية والإمارات تأخذ بالحسبان المتغيرات الجديدة والرؤية الامريكية للمنطقة، لذلك اتجهت هذه الدول إلى تنويع علاقاتهما الإستراتيجية، ومحاولة بناء تحالفات إستراتيجية جديدة تأخذ بعين بالحسبان تراجع الدور الأمريكي وإمكانية الانسحاب من العراق والمنطقة ومن ثم بدأت هذه الدول الخليجية التوجه نحو المحور الآخر والذي يعد هو المحور المعارض للولايات المتحدة وفي مقدمتهما روسيا والصين، ومن هذا المنطلق تبْني الرياض مصنعاً للصواريخ الباليستية في المملكة بمساعدة بكين، في حين تشتري الإمارات مقاتلات صينية، وأفادت بعض التقارير أن جمهورية الصين الشعبية على الأقل حتى وقت قريب نسبياً وهذا تغير مهم في التفكير الإستراتيجي لدول الخليج التي بدأت خطواتها بالانفتاح على محاور جديدة يعكس حقيقة قناعتها بأن الولايات المتحدة ودورها في المنطقة يشهد تغيرًا مهمًا ولعل بوادر الانسحاب الأمريكي من العراق هو خير دليل على ذلك.[18]

خامساً: مخاوف الكيان الصهيوني من الانسحاب الأمريكي من العراق

منذ هجوم حركة حماس على الكيان الصهيوني في السابع من تشرين الأول/أكتوبر2023، تعرضت القوات الأمريكية وأعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي في العراق وسوريا لما يقرب من 180 هجوماً من قبل الفصائل المسلحة، وعلى أثرها وجهت الولايات المتحدة ضرباتها تجاه 85 هدفاً في العراق وسوريا، شملت عدة قواعد عسكرية مع اغتيال قيادات مهمة في هذه الفصائل العراقية المسلحة.

إن هذا التطور العسكري لفصائل المقاومة العراقية مع تزايد المطالب العراقية بالانسحاب الأمريكي كان يتطلب موقفًا للكيان الصهيوني تجاهه، والذي عبر عنه رئيس الموساد السابق (يوسي كوهين) بالقول إن الولايات المتحدة قد تنسحب قريبًا بالكامل من العراق كما فعلت في أفغانستان، الذي قد يؤدي إلى تعرض النظام العراقي الحالي إلى تدخلات من دول إقليمية وفي مقدمتها إيران، وفي مقال له نشرتها صحيفة (يديعوت أحرونوت) الصهيونية، قال فيها إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ينبغي أن يثير لدينا أفكارا ومخاوفًا حول الخطر الملموس والكامن في انسحاب أمريكي آخر محتمل، وهذه المرة من العراق، ومن ثم يجب على الكيان الصهيوني وقادتها صياغة إستراتيجية جديدة ذات أهداف واضحة تجعل من (الشرق الأوسط) أكثر استقراراً بالنسبة للكيان الصهيوني.[19]

إن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، يعارض انسحاب القوات الأمريكية من العراق وسوريا

وقد نقلت وكالة روسيا اليوم الإخبارية عن السيناتور الأمريكي السابق (ريتشارد بلاك) بأن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، يعارض انسحاب القوات الأمريكية من العراق وسوريا، وأشار بلاك إلى أن الأمريكيين منخرطون في حروب مستمرة وأن بعض أعضاء إدارة الرئيس الحالي جو بايدن لن يمانعوا مغادرة القوات الأمريكية للعراق وسوريا، مؤكدا أن اللوبي الصهيوني يعارض ذلك.[20]

وفي دراسة أعدها (مركز بحوث الأمن القومي) الصهيوني التابع لجامعة تل أبيب العبرية في تقديره الإستراتيجي، أكد فيه على أن «نهج الإدارة الأمريكية

تجاه موضوع الانسحاب يتمثل بأن الولايات المتحدة تحاول دعم حكومة السوداني، كي تمنع قدر الإمكان طلبا عراقيا بانسحاب القوات الأمريكية من العراق تماما، إلا أن قدرة الولايات المتحدة على مواصلة العمل عسكريا في العراق وممارسة نفوذها هناك، هي مصلحة صهيونية».[21]

الخلاصة:

لقد مثل الانسحاب الأمريكي من العراق أحد أهم الموضوعات التي لم تشغل العراق والقوى السياسية فيه، وانما حازت على اهتمام إقليمي وعربي وحتى دولي، لما له من تأثير وانعكاسات مهمة على مستوى أدوار القوى الكبرى ولما له من تأثير على المستوى الأمني والعسكري وحتى الاقتصادي، من جهة أخرى هناك الكثير من المتغيرات المؤثرة في موضوع الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، فهناك قوى سياسية عراقية متباينة في مواقفها تجاه التواجد العسكري الأمريكي في العراق.

لقد مثل الانسحاب الأمريكي من العراق أحد أهم الموضوعات التي لم تشغل العراق والقوى السياسية فيه، وانما حازت على اهتمام إقليمي وعربي وحتى دولي

إن ظروف الحرب في قطاع غزة أصبحت إحدى أبرز عوامل الدفع باتجاه المطالبة بإخراج القوات الأمريكية من العراق، مع الاخذ بالحسبان التعاطف العربي والإسلامي والإقليمي مع القضية الفلسطينية خصوصا على المستوى الشعبي، لاسيما مع الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني رغم كل الجرائم الإنسانية التي اقترفتها في حربها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، هذه المتغيرات وفرت ظروفًا موضوعية في نظر الكثير من (مؤيدي الانسحاب الأمريكي من العراق) لتكثيف الضغوط السياسية والإعلامية وحتى العسكرية لتحقيق هدف الانسحاب، وفي مقدمة هذه القوى المطالبة بالانسحاب هي (قوى الإطار التنسيقي) التي تضغط سياسيا واعلاميا على القوات الامريكية المتواجدة داخل العراق من أجل إخراجها.

أما موقف القوى الكردية فتتلخص برفضهم انسحاب القوات الامريكية من العراق، لاسيما أنهم يرون أن إقليم كردستان حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة (الشرق الأوسط) وتستطيع الولايات المتحدة

الأمريكية الاعتماد عليه في مواجهة التحديات المشتركة، ومن ثم يعتقد الكرد ان الانسحاب العسكري من العراق قد يؤدي إلى أن يصبح الأكراد أكثر عرضة للضغوطات الداخلية والإقليمية.

أن موقف قوى العرب السُنة من الانسحاب الأمريكي مر بمرحلتين مختلفتين، الأولى كانت معارضة ومقاومة للوجود الأمريكي وهذه استمرت من العام 2003 ولغاية العام 2011، أما المرحلة الثانية فقد بدأت منذ العام 2011 ولغاية الان وكانت ملامح المرحلة الثانية هي الإصرار على التواجد العسكري الأمريكي داخل العراق، مبررين ذلك بان مناطقهم باتت اكثر عرضة للتهديدات الأمنية والسياسية لاسيما عقب أحداث داعش عام 2014 والتي أدت إلى دمار هذه المناطق بنسبة كبيرة ومن ثم ترى هذه القوى بأن الوجود العسكري الأمريكي يمكن أن يمثل نقطة استقرار لها، ولاسيما مع مخاوفها من تنامي النفوذ الإيراني في العراق.

هكذا يمكن القول ان الموقف المتباين للقوى السياسية داخل العراق قد يؤدي بكل طرف منهم إلى التفكير الإستراتيجي من حيث حسابات الربح والخسارة من موضوع الانسحاب لاسيما مع عدم وجود اتفاق وطني على العلاقة مع الولايات المتحدة ومن ثم قد تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا على تحويل هذا التباين إلى اختلاف دائم بين هذه القوى أو على الأقل تحاول الولايات المتحدة أن تستغل هذا الاختلاف كلا بحسب أهمية ودور الطرف السياسي العراقي ومواقفه من بعض المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

لذلك فالحديث عن مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق يجب أن يأخذ بالحسبان كل هذه المتغيرات التي تم تحليلها سابقاً، فضلا عن طبيعة مواقف القوى السياسية العراقية ومدى تأثيرها في الموقف الحكومي والبرلماني العراقي تجاه قضية الانسحاب الأمريكي.

الهوامش:

(1) تقرير لصحيفة الحرة عراق، الوجود العسكري الأميركي في العراق.. حقائق وأرقام، واشنطن، 5-1-2020، متاح على الموقع الالكتروني للصحيفة

(2) تقرير لصحيفة عربي 21 اللندنية، هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)، صحيفة عربية إلكترونية، 5-5-2020.

* أنتوني كوردسمان هو الرئيس الفخري السابق للدراسات الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS). وقد عمل سابقًا في مكتب وزير الدفاع، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، ووزارة الطاقة. وعمل الدكتور كوردسمان أيضًا كمساعد للأمن القومي للسناتور جون ماكين، وكان يشغل سابقًا منصب أستاذ مساعد في جامعة جورج تاون، وهو من اهم الباحثين والمتخصصين في دراسات وابحاث العراق والخليج وايران.

(3) Anthony H. Cordesman, America's Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2020,p 3-4 https://www.csis.org/analysis/americas-failed-strategy-middle-east-losing-iraq-and-gulf

(4) Ibid, p6

(5) رغم ان الاتفاق قد نص على «ان العراق لا بد ان يعود بحلول 31 كانون الأول 2008 الى مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الامن للأمم المتحدة رقم 661"، ومن ثم نص الاتفاق كذلك في الفقرة 4 من القسم الأول (مبادئ الاتفاق) على «ان التواجد المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق .... وبالاحترام الكامل لسيادة العراق» الا ان التواجد العسكري الأمريكي استمر بعد هذا الاتفاق. يمكن الرجوع الى نص اتفاق الاطار الاستراتيجي حسب الوثيقة التي نشرتها السفارة الامريكية في العراق على موقع السفارة ويمكن الرجوع الى الرابط الاتي: التابع للسفارة الامريكية في العراق https://:gov.usembassy.iq/ar/relationship-our/

(6) يمكن الرجوع الى نص (بيان مشترك حول الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق) الصادر عن مكتب المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية الامريكية

في نيسان ابريل عام 2021 والمتاح منه نسخة مترجمة ومعتمده على الرابط الرسمي لوزارة الخارجية الامريكية،

(7) خالد هاشم محمد، تبعات الانسحاب: أسباب ودلالات استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق، تقدير موقف، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة 2022، متاح على الرابط https://:ecss.com.eg/31159/

(8) فريق تحليل السياسات « الانسحاب الأمريكي من العراق: احتواء للتصعيد أم تواري عن المشهد»، موقع حاوية الأفكار الاستراتيجية، STRATEGIECS Think Tank، عمان، 2024.

(9) يمكن الرجوع الى بيان ائتلاف إدارة الدولة تحت عنوان «القوى السياسية ترحب بحوار الحكومة لتنظيم العلاقة بين العراق والتحالف الدولي، وكالة الانباء العراقية، 25-1-2024، متاح على الرابط الاتي:

https://www.ina.iq/201903--.html

(10) وحدة الدراسات العراقية، الانسحاب الأمريكي من العراق: رؤية كوردية مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020

متاح على الرابط

https://:rawabetcenter.com/archives/336103

(11) وحدة الدراسات العراقية، الانسحاب الأمريكي من العراق: رؤية كوردية، مصدر سبق ذكره، ص2

(12) واثق السعدون، هل كل العراقيين يرغبون بانسحاب القوات الأمريكية؟ (مقال تحليلي) إسطنبول، مقالة أوردته وكالة الأناضول للأنباء، 2020.

(13) فريق تحليل السياسات « الانسحاب الأمريكي من العراق: احتواء للتصعيد أم تواري عن المشهد»، مصدر سبق ذكره، ص5

(14) المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي «بيان صادر بتاريخ 2024/2/8، متاح على الرابط الرسمي

https://:twitter.com/IraqiPMO/status/1755501657796821354

(15) مقابلة اجراها رئيس الوزراء العراقي مع وكالة رويترز بتاريخ 2024/1/9 حول الانسحاب الأمريكي من العراق، ارجع الى الرابط الاتي:

-fox-back-trump-exit-us-pm-iraq/podcasts/com.reuters.www//:https

/10-01-2024-olympics-disorders-eating-violence-ecuador

(16) منقذ داغر، حقيقة الانسحاب الأمريكي من العراق والمنطقة، مجلة النبأ الالكترونية، 2021، متاح على الرابط

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/29328

(17) احمد يحيى، من الرابح والخاسر من «انسحاب» قوات التحالف الدولي من العراق؟، شبكة BBC العربية، 2024، متاح على الرابط

https://www.bbc.com/arabic/articles/c5102vv7p29o

(18) ديفيد شينكر، رأب الصدع بين واشنطن ودول الخليج- تحليل السياسات، معهد واشنطن، واشنطن، 2022، متاح على الرابط

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/rab-alsd-byn-washntn-wdwl-alkhlyj

(19) وكالة24 الإخبارية، رئيس «الموساد» الصهيوني السابق: «الهجوم على إيران يجب أن يكون على الطاولة»، 2021.

(20) وكالة روسيا اليوم الإخبارية» سيناتور أمريكي سابق: اللوبي الصهيوني يعارض انسحاب القوات الأمريكية من العراق وسوريا، 2024 ، متاح على الرابط

(21) نقلا عن موقع العربي24، مقالة بعنوان» مركز صهيوني: لهذا السبب نفضل استمرار الوجود الأمريكي في العراق، صحيفة العربي 42.

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات و المكتسبات»

انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق
تصورات ورؤية مستقبلية

أ. د. سعد عبيد السعيدي
مدير مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الاستراتيجية

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تصورات ورؤية مستقبلية.

د سعد عبيد السعيدي
مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

إننا وإذ نبحث على المستوى الأمني في موضوع التصورات والرؤى المستقبلية لما بعد انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق يجب أن ننطلق من ملاحظة مركزية مهمة ألا وهي أننا نبحث في إطار الاحتمالات لا الوقائع والحتميات وهذا يعني أن انسحاب قوات التحالف من العراق ليس أمراً حتمياً وواقعاً، لا محال انما مفترض ومتوقع، وبما أنه مفترض ومتوقع فأنه يحتمل على الأقل وجهين هما تحقق الافتراض او عدم تحققه، اي قد تفضي جهود الضغوط السياسية والعسكرية على دول قوات التحالف بشكل عام وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص إلى دفعها للانسحاب عسكرياً من العراق وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، أولا تفضي إلى دفعها للانسحاب حيث اذ يمكن أن تصر على البقاء في العراق على رغم من كل أنواع الضغوط.

قد تفضي جهود الضغوط السياسية والعسكرية على دول قوات التحالف بشكل عام وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص إلى دفعها للانسحاب عسكرياً من العراق وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً

ولكل احتمال من الاحتمالين تداعيات ونتائج معينة، لكننا سنركز جهودنا البحثية على ما يمكن أن تؤول له الأوضاع في إطار تحقق مشهد الانسحاب مع عدم إغفال ما يمكن أن يتحقق في ضوء عدم الانسحاب ولو بشكل مبسط جدا.

وسيتم بحث مشهد الانسحاب وفق فرضيتين متلازمتين الأولى الانسحاب عبر الاتفاق والتوافق الاستراتيجي بين العراق ودول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة والثانية الانسحاب ومن دون التوافق وبشكل يشكل حرجاً لمكانة وهيبة ومصالح الولايات المتحدة.

المحور الأمني:

تتطلب الإحاطة المستقبلية حتى ولو بشكلها النسبي للتداعيات الأمنية المترتبة على انسحاب قوات التحالف الدولي بقيادة القوات الأمريكية من العراق في المستقبل المنظور العودة قليلا إلى الماضي وعلى شكل نقلات تاريخية سريعة للاستدلال فقط على مكانة العراق وأهميته في الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة أو في إطار إستراتيجيتها المتعلقة بمنطقة (الشرق الأوسط) على الأقل.

ففي بدايات بروز الولايات المتحدة كدولة كبرى ودخولها للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كطرف فاعل في إنهاء الحرب لصالح دول الحلفاء لم تكن إستراتيجيتها الأمنية مهتمة بشكل واضح بمنطقة (الشرق الأوسط) بشكل عام نظرا لتركز جهودها آنذاك على القارة الأوربية واليابان والكوريتين تبعاً لمقتضيات مرحلة بداية إدارة الصراع مع الاتحاد السوفيتي الذي تركز في هاتين المنطقتين بشكل أكبر من غيرهما، ولم تكن اهتمامات الولايات المتحدة بالعراق ولا بمنطقة (الشرق الأوسط) أوسع من اهتمامات بحثية ونظرية استنادا إلى فروض نظرية الأرض لماكندر أو نظرية حافة الأرض لنيكولاس سبيكمان، واللتان وضعتا العراق في صلب منطقة قلب العالم [1].

غير أن التحول النسبي في اهتمام الولايات المتحدة بالعراق جاء مع ثلاثة أحداث أساسية:

الأول: إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة ودخول العصابات الصهيونية بدعم أمريكي غربي بحرب مفتوحة مع الفلسطينيين والعرب.

الثاني: هو تزايد الاكتشافات النفطية في العراق ودول منطقة الخليج وإيران إلى الدرجة الذي أصبحت فيه هذه الدول أكثر دول العالم احتياطاً وانتاجاً وتصديراً وعليها يعتمد سوق النفط العالمي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وسط نمو كبير في اقتصاديات الدول الصناعية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

أما الثالث فيتعلق بالانسحاب العسكري البريطاني من الخليج وتراجع النفوذ الغربي في المنطقة بشكل عام من جهة وسعي الاتحاد السوفييتي لتعزيز وجوده ونفوذه العسكري فيها، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارها الإستراتيجي لتعزيز نفوذها السياسي عبر سياسة العمودين القائم على بناء تحالفات مع كلٍ من ايران والسعودية في عقد السبعينات وتحديداً وابتداءً مع مبدأ نيكسون عام 1969، وللتواجد الأمني الدائم في المنطقة عبر قوات التدخل السريع في منطقة الخليج التي أنشأتها عام 1979، فضلا عن انتشار الأساطيل البحرية الدائم في مياه المنطقة وممراتها البحرية، ومن ثم زاد اهتماماتها بالمنطقة انطلاقا من قرارات الحظر النفطي العربي وما تلاها من الأحـداث في إيران عبر قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وما أعقبها من حروب بين العراق وإيران أحداث أخرى في المنطقة كالانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988 وغيرها.

الانتقالة الثالثة في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية حيال العراق فقد حدثت مع دخول القوات العراقية للكويت عام 1990، إذ أدركت الولايات المتحدة في هذه الفترة أن العراق بقيادة النظام السابق له أهداف توسعية حيال منطقة الخليج الحيوية للمصالح الامريكية

أما الانتقالة الثالثة في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية حيال العراق فقد حدثت مع دخول القوات العراقية للكويت عام 1990، إذ أدركت الولايات المتحدة في هذه الفترة أن العراق بقيادة النظام السابق له أهداف توسعية حيال منطقة الخليج الحيوية للمصالح الامريكية تتثمل بالسعي للسيطرة العسكرية والضم للكويت والسعي للهيمنة على الدول الخليجية والتحكم بمنابع وصادرات النفط والتلاعب بسوق النفط العالمي من جهة والسعي لزيادة قدراته العسكرية بشكل كبير وامتلاك التكنولوجيا النووية وتهديد شركاء الولايات المتحدة في المنطقة بمن فيهم الكيان الصهيوني [2].

وبما أن سياسات النظام السابق المتهورة على المستويين الداخلي والخارجي قد منحت الولايات المتحدة فرصة لتحقيق كل نواياها السياسية وتطبيق فروض إستراتيجيتها الأمنية المتعلقة بالعراق ومنطقة (الشرق

الأوسط) عموماً فقد سارعت إلى شن الحرب على العراق، دمرت أغلب قدراته العسكرية والانتاجية والبنى التحتية واستصدار جملة من القرارات الأممية بموجب البند السابع من ميثاق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنها المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية وتدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل وعقوبات أخرى تتعلق بالحدود البرية والبحرية مع الكويت والتعويضات وغيرها، ومن ثم أختتمت هذه المرحلة بالترويج لفكرة عدم التزام العراق بقرارات مجلس الأمن واحتفاظه بقدرات تسليحية نووية وكيمياوية وصاروخية وربطت بين سياسات النظام السابق ونشاطات تنظيم القاعدة الإرهابي في افغانستان آنذاك (2002) لتتخذ بعدها قرار احتلال العراق على الرغم من معارضة جناح كبير من التيار المعتدل في البيت الأبيض لقرار الحرب ومن بينهم وزير الخارجية الأسبق كولن باول الذي اعترف في مذكراته أنه كان مجبراً على إلقاء خطابه في مجلس الأمن والذي اتهم فيه العراق أنه كان يحتفظ بقدرات تسليحية نووية وكيمياوية وبيولوجية وصاروخية لن يكشف عنها للجان التفتيش الخاصة والتابعة للأمم المتحدة ويمكن الرجوع هنا إلى مذكرات كولن باول [3].

لقد أقرت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية المتعلقة بالعراق ومنطقة (الشرق الأوسط) بضرورة السيطرة عسكرياً على العراق باعتباره بوابة لتحقيق أهدافها في المنطقة

لقد أقرت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية المتعلقة بالعراق ومنطقة (الشرق الأوسط) بضرورة السيطرة عسكرياً على العراق باعتباره بوابة لتحقيق أهدافها في المنطقة أو أهدافها الكونية وبعد أن قامت الولايات المتحدة بشن الحرب معتمدة مرة أخرى على فروض نظرية ماكندر وسبيكمان التي منحت العراق مكانة محورية في إطار نظرية قلب العالم ونظرية حافة الأرض، وهكذا أخضعت الولايات المتحدة العراق لسيطرتها العسكرية المباشرة عبر الاحتلال الذي أقرت به لاحقاً ونظمت وجودها وفقاً لتوافق مع الأمم المتحدة باعتبارها دولة محتلة وشرعت بتطبيق إجراءاتها ومنها حل الأجهزة الأمنية والعسكرية في العراق والشروع ببناء مؤسسات جديدة على وفق عملية سياسية انتقالية .

وكان لإجراءات الولايات المتحدة المتعلقة بحل المؤسسات العسكرية والأمنية وطريقة إدارة الدولة العراقية عبر قوى غير مؤهلة أو أنها لا تمتلك خبرة كافية وفتح الحدود أمام العناصر الخارجية واضعاف هيبة الدولة العراقية ومصادرة قرارها الأمني تداعيات مهمة من بينها السماح للتنظيمات الإرهابية التغلغل والنشاط بالعراق وما تبعه من تداعيات أفضت إلى تطور وتعمق الطائفية والمحاصصة السياسية وسيطرة قوى الفساد على مفاصل إدارة الدولة العراقية ووضع الأمن الوطني العراقي أمام مخاطر جمة [4].

وعلى الرغم من تشكل بنى ومؤسسات النظام السياسي العراقي على أسس دستورية وتمثلها بممارسات ديمقراطية تأتي الانتخابات والتداول السلمي للسلطة على رأسها وفصل وتوازن للسلطات الثلاث غير أن التحديات التي تواجه الدولة العراقية وسيادتها وهيبتها واستقلال قرارها واستقرارها الداخلي وموقفها الخارجي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية استمرت طوال المدة الممتدة من 2003 لغاية 2011، وخلال هذه المدة وبشكل تدريجي واجه الوجود العسكري الأمريكي في العراق أنواعاً من الرفض الشعبي والسياسي والمسلح تكلل بتوقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي وانسحاب القوات الامريكية عام 2011 .

واجه الوجود العسكري الأمريكي في العراق أنواعاً من الرفض الشعبي والسياسي والمسلح تكلل بتوقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي وانسحاب القوات الامريكية عام 2011

غير أن أحداث سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المدن السورية مثل الرقة ودير الزور عام 2012 ومن ثم السيطرة على مدن عراقية ومنها الموصل و الأنبار ومدن أخرى عام 2014 اضطرت حكومة العراق لقبول عودة النشاط العسكري الأمريكي كنوع من الاسناد الجوي للعراق لاستعادة الاراضي العراقية من سيطرة التنظيم الإرهابي أو عبر تقنين هذا الوجود على الأرض وتكييف حالته إلى ما يسمى بالتحالف الدولي الذي تواجد في أكثر من مكان بينها قاعدة عين الأسد في الأنبار وقاعدة حرير في أربيل وقاعدة بلد الجوية ومعسكر التاجي وقاعدة كركوك [5], وبالتزامن مع إنشاء

الحشد الشعبي والعشائري وتطور مهامه وقدراته القتالية وتجهيزاته وأسلحته العسكرية ونفوذه في المؤسسة العسكرية العراقية وتزايد التأييد الشعبي لوجوده واستمراره وخصوصية علاقة بعض الفصائل المسلحة التي تعد العمود الفقرة للحشد مع جمهورية إيران الإسلامية فضلا عن عقيدته القتالية أبدت الولايات المتحدة وبشكل مبكر عدم رغبتها بالعمل مع الحشد الشعبي ثم تطور موقفها الى رفض وجوده أو التعامل مع هذه المؤسسة الجديدة واعتبرتها امتداداً للنفوذ الإيراني في العراق وسوريا وصولا إلى لبنان الأراضي الفلسطينية المحتلة [6] .

قيام الولايات المتحدة بتصفية عدد من قادة الحشد الشعبي والفصائل المسلحة عبر الاغتيال بالطائرات المسيرة واستباحة والأجواء العراقية وعرقلة حصول العراق على أسلحة ومنظومات حديثة مضادة للطيران

لقد وصل الخلاف بين الولايات المتحدة من جهة والحكومة العراقية وفصائل الحشد الشعبي (مع ضرورة الإشارة إلى عدم تطابق موقف الحكومة مع موقف بعض الفصائل المسلحة من الولايات المتحدة ووجودها العسكري في العراق) إلى حد قيام الولايات المتحدة بتصفية عدد من قادة الحشد الشعبي والفصائل المسلحة عبر الاغتيال بالطائرات المسيرة واستباحة الأجواء العراقية وعرقلة حصول العراق على أسلحة ومنظومات حديثة مضادة للطيران [7]، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة وحتمية مع بعض فصائل الحشد الشعبي تمثل في مواجهات عسكرية مباشرة من جهة واستهداف لمقر السفارة الأمريكية في بغداد بالقصف الصاروخي أو عبر المظاهرات والاحتجاجات فضلا عن تطور الموقف الرافض للحكومة العراقية من الوجود العسكري للولايات المتحدة والتحالف الدولي في العراق بشكل عام إلى مطالبة الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق انطلاقا من فكرة أن العراق لم يعد بحاجة إلى هذه القوات .

وقد تطورت مواقف الرفض بعد عملية طوفان الأقصى في فلسطين والردود الصهيونية الإجرامية على غزة وسكانها والإبادة الجماعية التي

تمارسها القوات الصهيونية مدعومة بالتأييد الامريكي والغربي، إذ أعلنت بعض فصائل الحشد الشعبي العراقي الوقوف رسمياً إلى جانب غزة والدخول بمقاومة فعلية للوجود الأمريكي في العراق والمنطقة بصفتها قوات مساهمة في المجازر بحق الفلسطينيين , وقد عدت الفصائل المقاومة أن الساحة واحدة من العراق إلى فلسطين إلى اليمن وأنها ستضرب بأي مكان تستطيع أن تصله سواء في العراق أم سوريا حيث إذ تنتشر القوات الأمريكية، وان أحد أهم مطالبها هو انسحاب القوات الأمريكية من العراق [8].

وهنا يجب علينا كباحثين النظر في مستقبل الوجود العسكري الأمريكي باعتباره العمود الفقري لقوات التحالف الدولي أو تحقيق شرط الانسحاب تبعا لهذه التطورات علينا أن نطرح جملة من الفروض والأسئلة تكون بمثابة المحاور التي سنبحث في إطارها تداعيات وفرص الانسحاب العسكري للتحالف الدولي وعلى رأسه القوات الأمريكية وكالاتي:

أولاً: التداعيات الأمنية المحتملة لخروج قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة:

و لا شك أن الولايات المتحدة هي دولة عظمى ولا تتقبل الخسارة بسهولة وتاريخها السياسي الحديث يشير إلى ذلك، ففي الوضع الذي لا تستطيع فيه أن تنشئ نظاماً سياسياً موالياً او صديقاً لها في دولة تعد بالنسبة لها تحظى بمكانة عالية تلجأ إلى معاقبة ذلك النظام بعد تصنيفه على أنه نظاما عدائيا لمصالح الولايات المتحدة، وقد فعلت ذلك مع النظام السياسي في كوريا الشمالية وفي فيتنام وإيران وسوريا وليبيا والسودان وكوبا وفنزويلا والعراق سابقا وافغانستان بظل نظام طالبان وغيرها من الدول، وتعتمد طبيعة العقوبات المفروضة على درجة تقييم صناع القرار وقوى النفوذ والمصالح وخبراء السلطة و اللوبيات في الولايات المتحدة الذين يتحكمون في قـرارات السياسة الخارجية الأمريكية للتهديدات الفعلية والمحتملة التي يمكن أن يمثلها نظام سياسي معين للمصالح الأمريكية [9].

ففي الوضع الذي لا تستطيع فيه أن تنشئ نظاماً سياسياً موالياً او صديقاً لها في دولة تعد بالنسبة لها تحظى بمكانة عالية تلجأ إلى معاقبة ذلك النظام

وبخصوص العراق فإن الضغط المستمر الذي تتعرض له الولايات المتحدة على المستويات السياسية والشعبية والعسكرية والذي قد يدفعها بالنتيجة إلى سحب قواتها التي تمثل العمود الفقري لقوات التحالف الدولي دون تنسيق واتفاق حقيقي على ضمان المصالح الأمريكية في العراق وينظم شكل العلاقات المستقبلية مع الحكومة العراقية سيفضي حتما إلى تعريض سمعتها الدولية للاهتزاز ويظهر ضعفها في منطقة (الشرق الأوسط) بشكل عام ويبعث برسائل عدم اطمئنان لحلفائها أصدقائها بالمنطقة بالقدر الذي يبعث برسائل قوة وثقة وقدرة على التحرك لخصومها ويمنح دول بعينها القدرة على التقارب أكثر وفرض أجندة جديدة في الإقليم بقيادة إيران، وبهذه الحالة من غير المتوقع أن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي بل ستذهب مباشرة إلى فرض عقوبات معينة على قطاعات منتخبة في العراق قد

يكون قطاع الأمن واحد من أهمها للنيل من قدرات العراق العسكرية الأمنية، كأن توقف تزويد العراق ببعض مستلزمات وتكنولوجيا طائرات (f16) وصواريخ (هيل فاير) المخصصة لمهاجمة أهداف أرضية متحركة ومناسبة لاستهداف عجلات التنظيمات الإرهابية، وايقاف أو تقليل توريد معدات عسكرية كثيرة من بينها عربات هامفي ودبابات ابرامز وأعتدة مختلفة، وايقاف تزويد العراق بمعلومات يحتاجها بمجال الطيران والخرائط العسكرية الالكترونية والصور المباشرة عبر الأقمار الصناعية، فضلا عن امكانية التوقف عن تقديم أدنى ضمانات عسكرية في حال تعرض العراق لهجوم عسكري من قبل قوة دولية أو اقليمية .... الخ

ويرافق هذه التداعيات الأمنية المحتملة ضعف نسبي في جاهزية القوات العسكرية والأجهزة الأمنية العراقية في مجالات معينة من أهمها ضعف قدرات أسلحة الدفاع الجوي المخصصة لمواجهة الهجمات الجوية سواء عبر الطيران الحربي أم المسير أو المروحي أو هجمات الصواريخ أرض - أرض بعيدة ومتوسطة المدى، إذ يفتقر العراق لمنظومات دفاع جوي معتبرة فضلا عن افتقاره لرادارات رصد ومراقبة وتوجيه متقدمة لا سيما منها التي تتعلق بالأهداف الجوية منخفضة ومرتفعة المستوى، كما لا يزال سلاح الجو العراقي (الطائرات الحربية، قاصفات، اعتراضية، استطلاع، اسناد ارضي، مروحي، درونز ... الخ) يحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى مستوى مقبول قادر على مواجهة قدرات دول الجوار على الأقل، وبكل الأحوال فأن سلاح الجو العراقي سيبقى لسنوات عديدة قادمة بحاجة الى الدعم الامريكي في مجال تحديث المنظومات وتوفير قطع الغيار ومستلزمات الصيانة والأسلحة والأعتدة وغيرها، فعدا طائرات F 16 الأمريكية لا يمتلك العراق سوى طائرات الإسناد الأرضي الكورية الجنوبية T50 وهي غير كافية لتأسيس سلاح جو ضارب يمكن أن يحمي الأجواء العراقية .

وقد كشفت الولايات المتحدة، أنها باعت للعراق أسلحة بقيمة تزيد عن 24 مليار دولار خلال 14 عاماً عبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية، التابع لوزارة الخارجية الأمريكي، وقال بيان للخارجية أن العراق قد اشترى أسلحة من الولايات المتحدة بقيمة تفوق 22 مليار دولار، منذ عام 2005، ثم تبعها بشراء معدات

وذخائر تجاوزت 2 مليار دولار بعد عام 2020، وأشار البيان الأمريكي أن العراق اشترى، 36 طائرة نوع أف 16، و 146 دبابة ابرامز، و24 مروحية، و9 ناقلات جوية نوع «سي 130» ، وقنابل ذكية وصواريخ من طراز (ايه اي ام 9) في عامين فقط [10] . هذا فضلا عن استيراد العراق لأسلحة وذخائر من دول التحالف الدولي الأخرى ومنها المانيا وفرنسا وايطاليا واوكراني وبولندا وكوريا الجنوبية والتشيك... فمثلا اشترى العراق من فرنسا فقط أسلحة تتكون من راجمات صواريخ ومدافع تعدت مليار دولار [11] .

وهناك توجه حكومي وبرلماني لكنه غير واضح وربما يفتقر إلى خطة متكاملة لتنويع مصادر السلاح وتقليل الاعتماد على السلاح الامريكي والاوربي عبر توسيع التعاون مع روسيا والصين والهند وكوريا الجنوبية ودول أخرى اقليمية مثل إيران وتركيا يمكن أن تجهز العراق ببعض احتياجاته العسكرية وهذه التوجهات تستمد قوتها من امكانية تقديم تسهيلات معينة في مجال الجودة والتكاليف أو في مجال السماح بنقل بعض مكونات التكنولوجيا العسكرية إلى العراق لا سيما منها التكنولوجيا الروسية التي يمكن أن تمثل أفضل بديل عن الطائرات الحربية الأمريكية مرتفعة الكلفة ومحدودة الاستخدام وفقا لرأي بعض خبراء سلاح الجو، و تجربة العراق السيئة مع الولايات المتحدة في مجال التسلح طوال السنوات الماضية، إذ فرضت الولايات المتحدة شروطاً تعجيزية على العراق لقاء تزويده بالسلاح من بينها تأخير أو منع إقامة دورات تطويرية كافية لتأسيس فرق عراقية كفوءة في مجال صيانة الأسلحة المستوردة من الولايات المتحدة ومن بينها الطائرات الحربية و دبابات الابرامز، فضلا عن قيود معينة في استخدام طائرات f 16 وقيود اخرى تتعلق بتطوير منظومات الرصد والسيطرة والرادارات الحديثة، غير أن خطط تنويع السلاح ربما تحتاج إلى سنوات طويلة وأموال طائلة لكي تتم، فضلا عن أنها غير مضمونة النتائج إذ لا توجد ضمانات أن

وهناك توجه حكومي وبرلماني لكنه غير واضح وربما يفتقر إلى خطة متكاملة لتنويع مصادر السلاح وتقليل الاعتماد على السلاح الامريكي والاوربي عبر توسيع التعاون مع روسيا والصين والهند وكوريا الجنوبية

تقوم الأطراف البديلة بالموافقة على تسليم العراق ما يحتاجه من أسلحة وأعتدة دون شروط او قيود أو أن هذه الدول البديلة قد تلجأ ايضا الى تدني المحتوى التكنولوجي بالسلاح المصدر للعراق، فالتجربة تشير الى أن سوق السلاح العالمي لا يعرف الالتزام بتصدير السلاح للدول المحتاجة دون قيود او شروط معينة، فضلا عن أن تجربة العراق مع الشركاء الآخرين ومنهم روسيا في مجال تجهيز العراق بالسلاح اللازم لا تشير بوضوح إلى أن العراق حظي بتقدير خاص وتسهيلات كافية، حيث طالما كانت روسيا تضع قيوداً معينة على نوع السلاح أو وقت التجهيز وفقاً لمصالحها فضلا عن أن بعض العقود التي أبرمت معها في السنوات التي تلت عام 2005 شابها الفساد بشكل ربما يوازي أو يفوق الفساد في العقود التسليحية مع اوكرانيا والتشيك وغيرها من الدول [12].

إن عملية تنويع مصادر السلاح تفترض ربما قدرة العراق على إجراء موازنة في علاقاته الخارجية بين مصادر السلاح الجديدة المفترضة ومنها روسيا والصين وايران وبين مصادر السلاح القديمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة بحيث يستمر العراق بشراء السلاح الأمريكي بقدر معين ويستمر بإقامة علاقات سياسية مميزة إستراتيجية مع الولايات المتحدة في الوقت نفسه الذي يطور من علاقاته السياسية والعسكرية مع أطراف أخرى للحيلولة دون لجوء الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها الى فرض أنواع مختلفة من العقوبات او القيود بوجه تطلعات العراق لتنويع سلاحه، وهو أمر ربما يعد صعب في الظروف الحالية والمتوقعة لا سيما أن الوجود العسكري الأمريكي وما يترتب عليه من نفوذ في العراق لا يزال يمثل هدفاً استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة في إطار إستراتيجيتها الخاصة (بالشرق الأوسط) ولا تقبل بسهولة أن يخرج العراق من دائرة النفوذ هذه دون أن تفرض عليه تكاليف باهضه عقوبة له عن تملصه من القيود التي فرضتها عليه ومن طبيعة العلاقات التي ترغب بها مع العراق كدولة منقوصة السيادة .

ودون الاستمرار في تعداد نقاط الضعف التي يواجهها العراق في مجال القدرات العسكرية فأن خلاصة القول هي إن العراق لا يزال بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة عسكرياً لتلبية بعض احتياجاته الأساسية ومن المرجح أنه

سيبقى بحاجتها الى سنوات عديدة قادمة بالتوازي مع الاستمرار بخططه لتنويع مصادر سلاحه، وهذه الحاجة ناجمة عن فشل عراقي في رسم خطط قبل سنوات لتنويع مصادر السلاح من جهة وفي مجال شروط التعاقد التي ربما تجاهلها المفاوض العراقي أما بسبب الفساد المستشري في مجال التعاقدات الخارجية أو بسبب حاجة العراق الماسة للسلاح في مرحلة ضغط الجماعات الإرهابية الأمر الذي أجبر العراق على التسليم بشروط الطرف البائع (الولايات المتحدة)، وقد أنتج هذا الوضع حالة من التبعية الشديدة للعراق حيال الولايات المتحدة في مجال التسلح [13]، وقد استغل الطرف الأمريكي حاجة وضعف العراق لإملاء المزيد من الشروط ووضع العديد من القيود على خطط العراق التسليحية ومن بينها منعه من شراء منظومات دفاع جوي متطورة من روسيا مثلا أو شراء رادارات وصواريخ وذخائر معينة من دول أخرى .

وقد استغل الطرف الأمريكي حاجة وضعف العراق لإملاء المزيد من الشروط ووضع العديد من القيود على خطط العراق التسليحية ومن بينها منعه من شراء منظومات دفاع جوي متطورة من روسيا مثلا

إن الوضع العسكري والأمني المتعلق بمستوى القدرات العسكرية أو القدرة على انتاج السلاح محلياً وحاجته للمزيد من السلاح والذخيرة والتجهيزات من جهة واستمرار التحديات الأمنية سواء منها المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية أم تعديات بعض دول الجوار وضع العراق واقعياً أمام تحديات عسكرية – أمنية عديدة وخطرة يمكننا القول إنها قد تحول بين قدرة المؤسسة العسكرية بوضعها الحالي على حماية السيادة العراقية بشكل تام إذا ما تم فرض عقوبات أمريكية بعد الانسحاب العسكري على قطاع الأمن العراقي الذي يعاني أصلا من مشاكل مختلفة .

ثانياً: التعاون الأمني بين العراق ودول التحالف الدولي عقب الانسحاب

من المعروف أن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي والذي تشكل عام 2014 عقب سيطرة التنظيم الإرهابي على مساحات واسعة من أراضي العراق وسوريا قد أقيم بدفع أمريكي وترحيب عراقي حينها [14], وأسهم مع الجيش العراقي وقوات الشرطة الاتحادية والحشد الشعبي والبيشمركة والحشد العشائري بهزيمة تنظيم داعش الإرهابي عبر عمليات الدعم اللوجستي وتوفير المعلومات الاستخبارية الدقيقة لا سيما منها تلك المعتمدة على الرصد بالأقمار الاصطناعية فضلا عن الاسناد الجوي الذي مهد للقوات العراقية بصنوفها المختلفة التقدم على الأرض لا سيما أن العراق في تلك المدة لم يكن يمتلك قوة جوية كافية .

ويتكون هذا التحالف من 87 دولة أغلبها دول غربية وشرق أوسطية بقيادة الولايات المتحدة وتحتفظ الكثير من هذه الدول بعلاقات تعاون سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية جيدة مع العراق، فعلى سبيل المثال فأن العراق يستورد أغلب احتياجاته العسكرية من الدول التي تنتمي لهذا التحالف، فضلا عن وجود علاقات تعاون اقتصادي كبيرة بين العراق وبعض دول التحالف منها مثلا الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوربي إذ يصل التبادل التجاري بين الطرفين الى ما يقارب 8 مليارات دولار أغلبها صادرات نفطية عراقية لدول الاتحاد الاوربي مقابل واردات عراقية من دول الاتحاد تتركز في منتجات صناعية مختلفة وبعض المعادن الخام [15] .

ويتكون هذا التحالف من 87 دولة أغلبها دول غربية وشرق أوسطية بقيادة الولايات المتحدة وتحتفظ الكثير من هذه الدول بعلاقات تعاون سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية جيدة مع العراق

الجدول رقم (1) يبين أهم الدول الأعضاء في التحالف الدول ضد تنظيم داعش الارهابي .

الامريكيتان	القارة الاوربية	(الشرق الأوسط)	دول اسيوية وافريقية	اوقيانوسيا	شركاء اخرون
الولايات المتحدة الامريكية	المانيا	العراق	كوريا الجنوبية	استراليا	الانتربول
كندا	فرنسا	الامارات	ماليزيا	جزر فيجي	تجمع دول الساحل والصحراء
بنما	بريطانيا	السعودية	سنغافورة	نيوزيلاندا	جامعة الدول العربية
	ايطاليا	اليمن	تايوان		منظمة حلف الناتو
	هولندا	تركيا	اليابان		
	اوكرانيا	البحرين	الفلبين		
	اسبانيا	الاردن	افغانستان		
	بلغاريا	لبنان	جورجيا		
	بولندا	مصر	تونس		
	ايرلندا	قطر	المغرب		
	بلجيكا	الكويت	اثيوبيا		
	رومانيا	عمان	تشاد		
	اليونان		ليبيا		
	النمسا		نيجيريا		
	دول البلقان		كينيا		
	الدول الاسكندنافية		موريتانيا		
	دول اوربية اخرى		دول افريقية اخرى		

المصدر: موقع لتحالف الدولي: https://ar/org.theglobalcoalition/%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9/

إن تأثير إصرار العراق على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق (دون موافقة وقناعة الولايات المتحدة بالطريقة التي ستتم بها عملية الانسحاب) على علاقات العراق الأمنية مع دول التحالف أمر لا يحتاج إلى تفكير عميق فالأمر محسوم وطبيعة التأثير واضحة على مستقبل العلاقات الأمنية، إذ ستضطر أغلب دول التحالف الدولي لاسيما منها الحليفة والشريكة والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا ودول الناتو بشكل عام الى تقليص مستوى العلاقات الأمنية والدعم العسكري للعراق سواء ذلك المتمثل بعرقلة عمليات بيع الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا العسكرية أم تلك المتعلقة بالتعاون الاستخباري العسكري لا سيما المتعلق بتحركات ونوايا التنظيمات الإرهابية خارج الحدود العراقية، أو تأمين جانب من الغطاء السياسي - الأمني للعراق بوجه أي قوة أخرى تريد أن تستغل حالة الضعف الداخلي لتنفيذ تطلعاتها الاقليمية ومنها تركيا على سبيل المثال، إذ يمتلك العراق والولايات المتحدة معلومات متواترة عن نوايا تركيا في إقامة منطقة عازلة داخل الحدود العراقية شمال العراق تشبه تلك التي أقامتها في سوريا بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني التركي وقد تتوسع لاحقاً لتشمل مناطق في العمق العراقي كأن تصل إلى بعض مناطق الموصل التي يقطنها التركمان، إن تراجع الدعم الأمني لدول التحالف المقدم إلى العراق بعد الانسحاب سيبرر عبر تخفيض مستوى الأهمية السياسية للعراق لدى دوائر صنع القرار في الدول الغربية باعتباره لم يعد طرفاً او شريكاً في مواجهة المخاطر الأمنية والجيوسياسية التي تواجه العالم الغربي والتي قد تعد مكانة إيران الإقليمية وتوسعها الأمني في المنطقة واحدة وموقفها من الكيان الصهيوني من بين أبرزها.

إذ ستضطر أغلب دول التحالف الدولي لاسيما منها الحليفة والشريكة والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا ودول الناتو بشكل عام الى تقليص مستوى العلاقات الأمنية والدعم العسكري للعراق

كما يمكن الاشارة إلى أن العلاقات الأمنية بين العراق ودول التحالف الدولي قد لا تقف عند مستوى تراجع الدعم بل قد تؤدي إلى فرض عقوبات أمنية وعسكرية معينة من بينها عدم التعاون مع الدول التي تزود العراق بأسلحة متطورة او ذخائر وفق قانون معاقبة أعداء أميركا الذي أقره الكونغرس الامريكي 17، وهو الأمر الذي يعني أن العراق سيضطر إلى حصر التعاون العسكري مع أعداء وخصوم الولايات المتحدة فقط الذين لا يمتلكون تكنولوجيا عسكرية تلبي الحاجات العراقية لا سيما أن العقيدة القتالية للجيش العراقي منذ عام 2003 أسست على مبادئ غربية قوامها طبيعة السلاح والتكنولوجيا وتحتاج إلى سنوات عديدة لتغييرها، كما يمثل الانسحاب العسكري للتحالف الدولي فرصة ومرونة أكبر أمام الولايات المتحدة في حال:

* قررت استهداف قادة الفصائل العراقية المنتمية إلى الحشد الشعبي لا سيما الفصائل المعادية للوجود الأمريكي وللكيان الصهيوني على غرار ما تقوم به الآن ضد القوات والبنى العسكرية التابعة لأنصار الله الحوثيين في اليمن تحت ذريعة تعريض المصالح الامريكية والغربية للخطر أو الإضرار بأمن الحلفاء والشركاء في المنطقة أو الإضرار بالأمن الاقليمي و الدولي، إذ من غير المتوقع أن تستسلم أو تتماهى الولايات المتحدة لفكرة وجود وتوسع نفوذ فصائل عسكرية مناوئة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني ومتحالفة مع إيران تنتشر في أكثر من دولة في (الشرق الأوسط) وتمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الامريكية.

إن خسارة العراق للدعم الأمني والعسكري لهذه المجموعة من الدول قد يتبعه خسارة الدعم السياسي والاقتصادي أيضاً

إن خسارة العراق للدعم الأمني والعسكري لهذه المجموعة من الدول قد يتبعه خسارة الدعم السياسي والاقتصادي أيضاً غير أن ذلك الموضوع ليس حتمياً فيما إذا تمت عملية الانسحاب بشكل ودي واستطاع العراق أن يضمن للولايات المتحدة مصالحها الأمنية بطريقة أو بأخرى عبر عملية تفاوضية هادئة يتم من خلالها تقييد حركة وحرية القرارات للقوات الامريكية في

العراق وإلزامها بقواعد إستراتيجية لا تضر بالمصالح العراقية ولا بالسيادة العراقية أو الاتفاق على ثوابت معينة في طبيعة العلاقات الإستراتيجية المستقبلية.

فالولايات المتحدة لا تزال ترى في العراق مرتكزاً استراتيجياً لمنطقة إستراتيجية جدا بالنسبة للولايات المتحدة هي منطقة (الشرق الأوسط) وغير مستعدة لحد الآن لخسارة هذا المرتكز الإستراتيجي لا سيما أنه يوفر للولايات المتحدة ميزة مراقبة حركة خصومها في المنطقة ومنهم إيران مثلا فضلا عن دور التواجد العسكري الأمريكي في العراق بعملية الانتشار العسكري اقليمياً بشكل عام ومنه الانتشار في سوريا والخليج، فضلا عن دور التواجد العسكري في مواجهة النفوذ الروسي والتركي المتزايد في المنطقة واحتواء الدور الروسي في الشرق بشكل عام [16]، وهذا يشير إلى صعوبة تقبل الولايات المتحدة لفكرة الانسحاب بالطريقة التي يرغب بها العراق أو على الأقل بعض فصائل الحشد الشعبي الأكثر معارضة للوجود العسكري الأمريكي، وهذا ما بدى واضحا في بعض التصريحات الأمريكية التي ذكرت أنها لا علم لها باللجنة الثنائية التي أعلنت الحكومة العراقية عن انشائها كوسيلة لترتيب عملية الانسحاب، في الوقت نفسه أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة مستمرة في أداء مهامها العسكرية في العراق كجزء من مهمة محاربة الإرهاب الدولي، وكل هذا يجري بالتوازي مع استعداد الولايات المتحدة لاستقبال الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء وقادة عسكريين للتباحث بمستقبل الترتيبات الأمنية والسياسية في حال قررت الولايات المتحدة الانسحاب أو تقليل عدد قواتها.

ثالثاً: العلاقات الأمنية والاستخبارية بين المركز والإقليم عقب الانسحاب.

لا يخفي الساسة الكرد طبيعة علاقاتهم السياسية مع الولايات المتحدة ولا يترددون بتوصيفها بأنها علاقات استراتيجية مع أو بدون بقاء القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق، بل ويفضلون أن تبنى وتستمر هذه العلاقات الإستراتيجية على أساس وجود عسكري أمريكي دائم في العراق بما فيه وجود قوي في اقليم كردستان يحمي هذه العلاقة ويزيدها زخما..

لا يخفي الساسة الكرد طبيعة علاقاتهم السياسية مع الولايات المتحدة ولا يترددون بتوصيفها بأنها علاقات استراتيجية مع أو بدون بقاء القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق

وخلافا لبعض القوى السياسية التي رحبت بدخول القوات الأمريكية للعراق إسقاط النظام السابق وتغيير شكل ومؤسسات الحكم في الدولة العراقية والتي تراجعت مؤخرا وبشكل نسبي عن مواقفها المؤيدة حيال الولايات المتحدة بشكل عام وحيال الوجود العسكري الأمريكي والدولي في العراق بشكل خاص لا يزال الساسة الكرد ومراكز القوى والتأثير في اقليم كردستان يحتفظون بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة ويدعمون وبقوة استمرار بقاء القوات الأمريكية والدولية في العراق باعتبارها ضمان لحقوقهم المكتسبة وحماية لهم من احتمال توتر علاقاتهم مع مكونات الشعب العراقي الأخرى او تدهور علاقاتهم مع دول الإقليم التي يعد الكرد جزءاً مهماً من تكوينها الإثني وعلى رأسها تركيا وإيران وسوريا فضلا عن إحاطة الأزمات الأمنية بإقليم كردستان منذ سنوات طويلة وليس آخرها ما شهدته المناطق المجاورة للإقليم بعد احتلال تنظيم داعش الارهابي للموصل والرقة وتطويق الأراضي الكردية من أكثر من جهة وتهديده للمشروع الكردي بشكل عام وفقا لما يرونه ويقدرونه .

الإدراك الكردي هذا يعززه سلوك سياسي واضح تمثل بالزيارات والتصريحات والمباحثات المشتركة بين أعلى المستويات السياسية في الإقليم وبين الولايات المتحدة وكان آخرها تصريحات رئيس حكومة إقليم

كردستان مسرور بارزاني في شهر شباط عام 2024 في اثناء زيارته للولايات المتحدة ولقاء الكثير من الشخصيات الأمريكية ومن بينهم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش وشكره على ما أسماه بتحرير العراق واعتبار العلاقات بين واشنطن أربيل علاقات إستراتيجية [17].

كما لا يتردد الساسة الكرد بالإفصاح عن مواقفهم المؤيدة لبقاء القوات الأمريكية والدولية في العراق وفي إقليم كردستان إذ اعتبروا أن اخراج هذه القوات خطر على العراق وعلى أمن إقليم كردستان ومستقبله السياسي وأعلنوا أن الإقليم عازم على الإبقاء على هذه القوات في أراضيه بغض النظر عن موقف الحكومة الإتحادية وهو أمر يمكن أن يثير دون شك خلافات واسعة بين حكومة الإقليم والحكومة الإتحادية قد تصل الى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد الإقليم باعتباره لا يحترم قرارات الحكومة الاتحادية ويعرض أمن الدولة وسيادتها ووحدة قرارها للخطر .

إذ اعتبروا أن اخراج هذه القوات خطر على العراق وعلى أمن إقليم كردستان ومستقبله السياسي

إن احتمال موافقة الولايات المتحدة على إبقاء قواتها في بعض القواعد الموجودة في إقليم كردستان رغم معارضة الحكومة الإتحادية يبعث بإشارة الى استعداد الإدارة الأمريكية تحدي الإرادة العراقية الحرة وعدم إحترام سيادة الدولة العراقية وأن الولايات المتحدة تفضل تعزيز العلاقة مع جزء من العراق على حساب علاقتها مع الدولة العراقية بشكل عام وقد يكون هذا السلوك نابع من إدراك أمريكي باستحالة تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية عبر التعاون مع الحكومة الاتحادية وأن فرصة تحقيق هذه المصالح والأهداف عبر التعاون مع حكومة الإقليم .

وفي ظل هذه الظروف المتوترة واحتمال انسحاب القوات الأمريكية والدولية من العراق وبقائها في إقليم كردستان لا يتوقع أن تنمو العلاقات الأمنية والاستخبارية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بل من المتوقع أنها ستتراجع على الأغلب إلا إذا منحت الحكومة الإتحادية نوعاً

من الاستثناء يسمح لحكومة الاقليم بإبقاء عدد محدود من القوات الامريكية على أراضي الإقليم على شرط ضمان التنسيق الأمني والاستخباري والتواصل الدائم حول عدد القوات وأسلحتها وطبيعة تحركاتها والصلاحيات الممنوحة لها ... إذ يمكن في هذه الحالة أن نتوقع نمواً وتعزيزاً في العلاقات الأمنية والاستخبارية بين المركز والإقليم ليس فقط بخصوص الوجود العسكري الأمريكي - الدولي إنما في جوانب أخرى تتعلق بالمطلوبين وفي مجال الحدود والطيران وطبيعة الاتفاقيات والعلاقات التي يقيمها الإقليم مع الدول الأخرى وغيرها .

ولكن السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو هل هناك فعلاً مردوداً أمنياً ايجابياً يمكن أن يتحقق في حال انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق أم لا؟

وللإجابة عن هكذا سؤال لابد أولاً من التأكيد على طبيعة الانسحاب نفسه والظروف المحيطة به، فهل سيكون الانسحاب مثلا مذلاً للقوات الدولية الأمريكية ويمثل حرجاً للإدارة الأمريكية وسمعة وهيبة الولايات المتحدة ودورها الأمني في العراق وسوريا بشكل خاص وفي (الشرق الأوسط) بشكل عام؟ أم أن الانسحاب سيتم في ضوء من الهدوء والتفاهم والترتيبات التي تضمن المصالح المشتركة للعراق وللولايات المتحدة ولحلفائها؟

لا شك أن النوع الثاني سيمثل نوعا من الحلول الوسط التي لا تدفع الى اتباع النهج الانتقامي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وسياستها الأمنية حيال العراق

لا شك أن النوع الثاني سيمثل نوعا من الحلول الوسط التي لا تدفع الى اتباع النهج الانتقامي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وسياستها الأمنية حيال العراق بل قد يفضي الى تحرر الولايات المتحدة من مواجهة قوى غير دولية وتيار مسلح رافض ومستهدف لوجودها في المنطقة وقد تجد فرصاً أكبر للتعامل مع إيران ونفوذها المتزايد بالمنطقة بعيدا عن احتمالية تعرض قواتها المتواجدة في العراق للخطر والهجمات الانتقامية، فضلا عن تحرر الإدارة الأمريكية من ضغط النقاش السياسي الداخلي المستمر المتعلق بجدوى وجود قوات

أمريكية في بلد ترفض أكثر القوى السياسية فيه وجودها العسكري وغير معترفة بأهمية دورها في التغيير السياسي الذي حدث بعد عام 2003 ولا ترغب بإقامة علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة .

إن الانسحاب الأمريكي والدولي وفقا لهذا المشهد يعني الابقاء على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق أو تطورها وإعـادة ترتيب العلاقات الأمنية وفقاً لمقتضيات التفاهمات السياسية والأعـراف الدبلوماسية المعتادة مع احتمالية منح نوع من الخصوصية للولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى صديقة للعراق يمكن أن تدعم قواته العسكرية ومؤسساته الأمنية بأساليب مختلفة، ويعني أيضاً تحرر العراق من قيود استمرت لسنين طويلة تتعلق بتحقيق سيادته التامة على أرضه وسمائه ومطاراته وحدوده، كما تعني تحقق نسبة أكبر من استقلال القرار السياسي العراقي بعد تحرره نسبياً من تهديدات مباشرة من قبل الوجود العسكري الامريكي، فضلا عن تراجع حدة الخلاف بين القوى السياسية العراقية نفسها التي طالما اختلفت على أهمية او عدم أهمية الوجود العسكري الدولي والامريكي في العراق بالنسبة لقضايا الأمن والسياسة والاقتصاد، وابعاد شبح إمكانية دخول القوى المختلفة بوارد صدام مسلح فيما بينها لا سيما بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان او بين القوى المسلحة المتشددة حيال الوجود الامريكي والحكومة العراقية التي تريد انسحابا هادئا وسلساً او ربما أنها لا تمارس ما يكفي من الضغط على الجانب الأمريكي والدولي للانسحاب لعدم قناعتها التامة بجدوى الانسحاب .

إن الانسحاب الأمريكي والدولي وفقا لهذا المشهد يعني الابقاء على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق أو تطورها وإعادة ترتيب العلاقات الأمنية وفقاً لمقتضيات التفاهمات السياسية

أما إذا ما تم الانسحاب وفقا لمقتضيات وظروف المشهد الأول وهو انسحاب القوات الأمريكية والدولية تحت الضغط والإكراه من دون رغبة منها أو قناعة بما يمكن أن يلحق الضرر بسمعة وهيبة ومصالح الولايات المتحدة وبشكل يشبه الانسحاب من افغانستان فلا نتصور أن يكون هناك مردوداً امنياً ايجابياً

على العراق بل العكس من ذلك، حيث ستشرع الولايات المتحدة وحلفائها بفرض قيود وعقوبات مختلفة اقتصادية(مالية ونقدية وتجارية) وأمنية وربما سياسية على العراق (كما سنبينها في آخر هذا المحور) على اعتبار أن الحكومة العراقية كانت جزءاً من حملة الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها وعليها أنْ تتحمل أو تدفع ثمن قراراتها[18] .

وهنا يجب أن يكون للحكومة العراقية خياراتها الخاصة التي لابد أن تمتاز بالمرونة والتعددية والتكامل للتعامل مع ما يستجد من مواقف أمريكية ودولية

وهنا يجب أن يكون للحكومة العراقية خياراتها الخاصة التي لابد أن تمتاز بالمرونة والتعددية والتكامل للتعامل مع ما يستجد من مواقف أمريكية ودولية، فالدبلوماسية العراقية لا يمكن أن تكون جامدة إزاء ردود الافعال المتوقعة اذا كانت تحت ضغط سلبي أكبر من قدراتها الوطنية هدفه تغليب مصالح قوى واطراف أخرى أكثر من المصالح القومية للعراق، إذ يمكن للدبلوماسية العراقية أن تدخل ببرنامج تفاوض مطول مع الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي الأساسية أشبه بذلك الذي اتبعته إيران في إطار برنامجها النووي لشرح موقفها وإرساء نوع من العلاقات الجديدة مع دول التحالف وفي مقدمتهم الولايات المتحدة قائم على الثقة وتبادل المصالح واحترام السيادة وتقديم ضمانات لدول التحالف بعدم وقوع العراق تحت نفوذ دول اخرى بما فيها إيران وروسيا بشكل يحول دون استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الجيدة مع الغرب أو تطورها، وفي هذا المجال فأن العراق ومنذ اكثر من شهرين دخل بوارد مباحثات أولية من الولايات المتحدة للشروع بتطبيق هكذا برنامج غير أن التصريحات الأمريكية التي تؤكد على استمرار وجود قواتها في العراق لا تشير الى سير هذه المباحثات بالطريق الذي يريده العراق [19] .

أما في حال رفضت الولايات المتحدة والتحالف الدولي الانسحاب من العراق فهناك موقفين أساسيين متوقعين حيال هذا الموقف أحدهما يتعلق بردود فعل الحكومة العراقية والمؤسسات الدستورية المخولة والأخ يتعلق بردود فعل فصائل المقاومة لا سيما منها الرافضة بشكل قاطع لبقاء القوات

الأمريكية والدولية في العراق.

رابعاً: مواقف الحكومة العراقية والمقاومة العراقية من التواجد العسكري لقوات التحالف في حال عدم تنفيذ الانسحاب أو تأخيره.

لابد من الإشارة أولاً إلى أن القوى الرافضة لبقاء القوات الأمريكية وقـوات التحالف الدولي في العراق والمحسوبة بطريقة أو بأخرى على إيران نجحت في وضع قضية انسحاب القوات الأجنبية والأمريكية على أجندة العلاقات الأمريكية العراقية تمهيدا لبحث عملية الانسحاب، غير أن هذا النجاح لا يعني تطابق مواقف الحكومة العراقية مع مواقف القوى المتشددة حيال الوجود العسكري للتحالف الدولي والأمريكي لا سيما أن الحكومة العراقية المحرجة من الموقف الذي باتت تواجهه بعد الدعم الأمريكي والغربي للكيان الصهيوني بعد عملية طوفان الأقصى ومن إستهدافها لبعض قادة الفصائل لا زالت ترى أن المستفيد الأكبر من عملية الانسحاب ربما تكون إيران وليس العراق حيث نجحت إيران وفقا لأطراف في الحكومة العراقية في استغلال الرفض العربي والإسلامي والمحلي الكبير للموقف الأمريكي الداعم للكيان الصهيوني وتكوين حراك سياسي وعسكري لا سيما في العراق لطرد القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي من العراق باعتبارها تهديد للسيادة العراقية واحراج للحكومة العراقية، ولا زالت الحكومة العراقية ترى أن الانسحاب يجب أن لا يتم بطريقة القوى المتشددة من الانسحاب لا من حيث الكيفية ولا من حيث التوقيت لا سيما أن العراق لا يزال يحتاج دعم التحالف الدولي في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي أو أي تهديد آخر ولا زال العراق يحتاج الدعم العسكري الأمريكي والغربي لاستكمال تسليح وتجهيز قواته العسكرية .

لابد من الإشارة أولاً إلى أن القوى الرافضة لبقاء القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق والمحسوبة بطريقة أو بأخرى على إيران نجحت في وضع قضية انسحاب القوات الأجنبية والأمريكية على أجندة العلاقات الأمريكية العراقية تمهيدا لبحث عملية الانسحاب

والحكومة العراقية الحالية رغم اعتمادها على الجناح الأكثر تشدداً حيال

الوجود الأمريكي في إطار تحالف إدارة الدولة فضلا عن الإطار التنسيقي الذي يوفر غطاء سياسيا لحكومة السوداني غير أنها في الوقت نفسه تحتاج ضمان تحييد المتشددين من بينهم ضد الوجود الأمريكي وعدم الانسياق وراء دعوات تعجيل انسحاب القوات الأمريكية فضلا عن تعرضها لضغط معاكس من قبل القوى الكردية والسنية وبعض القوى الشيعية غير المرحبة بفكرة الانسحاب وهذا ما أظهرته جلسة مجلس النواب العراقي الخاصة بمناقشة انسحاب القوات الامريكية من العراق بعد الاعتداءات التي نفذت ضد قادة ميدانيين محسوبين على الحشد الشعبي العراقي ومنهم (أبو تقوى السعيدي، وابو باقر الساعدي) إذ كان عدد الموقعين على عريضة الانسحاب خارج قبة البرلمان 120 نائباً، اما الحاضرين فعلا للجلسة هم فقط 77 نائباً في حين يبلغ عدد النواب الشيعة 199 نائباً [20]، وهو ما أظهر نوعاً من الاختلاف حول هذا الموضوع حتى على صعيد البيت الشيعي نفسه فضلا عن الموقف الشيعي الخاص خارج البرلمان الذي يمثله التيار الصدري والذي يتخذ موقفاً وسطاً بين رأي الحكومة ورأي القوى المتشددة حيال الانسحاب.

وقد أدركت الحكومة العراقية خطورة التصعيد بين الولايات المتحدة وايران على أراضيها وبذلت جهوداً مبكرة للتوسط بين الطرفين والتوصل إلى تهدئة في فترات متقطعة

وقد أدركت الحكومة العراقية خطورة التصعيد بين الولايات المتحدة وايران على أراضيها وبذلت جهوداً مبكرة للتوسط بين الطرفين والتوصل إلى تهدئة في فترات متقطعة انطلاقا من إدراكها لخطورة التصعيد على المصالح العراقية الخاصة، لذلك اتبعت سياسة متوازنة تطالب من خلالها القوات الأمريكية بالانسحاب، لكنها في الوقت نفسه لم تتقدم بطلب رسمي إلى واشنطن بذلك، فهي تهدف إلى تهدئة الأصوات المتصاعدة لانسحاب القوات الأمريكية، ولكنها لا تُسلم للضغوط المطالبة بالانسحاب الفوري التي لا تُلبي المصالح الأمنية العراقية، ومن هنا جاء بيان وزارة الخارجية واضحاً في وصف عملية الانسحاب المتوقعة بأنها «خفض تدريجي مدروس» [21].

ويقابل الموقف العراقي الرسمي هذا موقف أمريكي رافض لأي انسحاب مستعجل، حيث نفى البنتاغون من قبل أن هناك انسحاباً وشيكاً للقوات الأمريكية من العراق. ففي حين يعلن الأمريكان أن التواجد الأمريكي في العراق قائم أساساً لمكافحة تنظيم «داعش»، إلا أن له أغراض أخرى تتعلق في السلوك الإيراني الإقليمي، وتمدد الفصائل المسلحة على طول الحدود العراقية-السورية وفي عُمق الدولتين، وهي مسؤولة بذلك أمام حلفائها ودول المنطقة، ومن غير الموضوعي أن تنحسب تحت الضغط دون الأخذ بالحسبان الظروف الإقليمية الأوسع التي تتطلب بقاء قواتها، خاصة وأن مفاوضات الانسحاب تأتي في ظل الحرب في قطاع غزة، والتي لا تزال تُنذر الإقليم بمزيد من التصعيد، وفي وقت تُمارس فيه القوات الأمريكية ضغوطاً مكثفة على أنصار الله الحوثيين في البحر الأحمر، وهي لا تحتاج إلى إظهار أي بوادر ضعف تجاه قدرتها على «الردع».

وفي الوقت نفسه تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إغراء العراق بصفقات سلاح جديدة وضخمة منها أسلحة امريكية تتمثل بطائرات حربية وذخائر وصواريخ وطائرات مروحية لا سيما بعد تعثر عملية تزويد العراق بطائرات مروحية روسية جديدة أو قطع غيار للطائرات الروسية المروحية التي يمتلكها العراق فعلا بسبب النقص الحاد الذي تعاني منه روسيا بسبب الحرب مع اوكرانيا، ومنها أسلحة تابعة لدول التحالف الدولي ومنها فرنسا مثلا فالعراق كان يجري مفاوضات بشأن 14 طائرة «رافال»، وفي حال تمت فإن الصفقة ستمثل المرة الأولى التي يشتري فيها العراق طائرات مقاتلة من فرنسا منذ عام 2003 فضلا عن شراء العراق لرادار بعيد المدى من فرنسا «جراوند ماستر 403 وتم تشغيله فعلا

إن أقصى ما يمكن أن تتخذه الحكومة العراقية في حال رفض التحالف الدولي الانسحاب في التوقيتات التي من المتوقع الاتفاق عليها في اطار اللجنة الثنائية المتخصصة في ظل ادراك الحكومة لخطورة التصعيد الشامل ضد الوجود الأمريكي في العراق و المنطقة على المصالح العراقية هو تقديم شكوى الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو تكثيف المطالبات الرسمية بضرورة الانسحاب من دون اتخاذ إجراءات عسكرية على الارض انطلاقا من تجنب اتخاذ إجراءات قد تلحق

الضرر بتماسك العملية السياسية او مستقبل النظام السياسي العراقي برمته فضلا عن الحرص على عدم انفراط الاستقرار السياسي والتعاون بين القوى الممثلة لمكونات المجتمع العراقي، وبالوقت نفسه عدم ممارسة ضغوط عبثية ولا عشوائية للاستعجال بانسحاب القوات الامريكية وخسارة صداقة الولايات المتحدة عبر تفعيل لجان متخصصة من السياسيين والعسكريين لدراسة حقيقة المتطلبات الامنية والعسكرية العراقية وتقييم المخاطر المحتملة والقدرات المتاحة للتمهيد الى بناء علاقات أمنية وسياسية واقتصادية مستقبلية مع الولايات المتحدة بعيدا عن الضغط المتبادل بما يسمح بتحرير القرار السياسي والأمني العراقي بشكل أكبر من الضغوط وفي الوقت نفسه الاستمرار بالتعاون بين الطرفين .

وأن خيارها الأساسي للرد على مماطلة الولايات المتحدة في الانسحاب يتلخص بالمضي في عملية المقاومة واستهداف القوات المتواجدة على الاراضي العراقية او في المنطقة بشكل عام

إن هذا السيناريو بالتأكيد لا ينسجم مع فصائل المقاومة ولا مع خطابها السياسي وموقفها العسكري المعلن والتي تطالب بالانسحاب العسكري التام بأسرع وقت وأن خيارها الأساسي للرد على مماطلة الولايات المتحدة في الانسحاب يتلخص بالمضي في عملية المقاومة واستهداف القوات المتواجدة على الاراضي العراقية او في المنطقة بشكل عام سواء بشكل منفرد او عبر التنسيق مع محاور المقاومة الاخرى في سوريا ولبنان وفلسطين واليمن، فضلا عن خيار التصعيد السياسي والجماهيري ضد الحكومة العراقية في حال عدم جديتها في؟ مطالبة الإدارة (الأمريكية والتحالف الدولي بالانسحاب) وقد يصل التصعيد إلى حد إجبار الحكومة على الاستقالة أو إجراء انتخابات مبكرة.

وعلى عكس ما يتوقعه بعض المتابعين فان استهداف القوات الأمريكية والمتحالفة معها للقادة الميدانيين أو عناصر مسلحة أو البنى التحتية للقدرات العسكرية للفصائل العراقية على شاكلة ما يحصل مع أنصار الله الحوثيين في اليمن يفضي الى ضعف موقف الفصائل المقاومة فان الكثير

من المراقبين المتابعين لنمط سلوك الفصائل الأكثر تشددا من الوجود العسكري الأمريكي يرون العكس من ذلك حيث يعد السلوك العدواني الأمريكي ضد هذه الفصائل عامل قوة وتميز لها وتوسيع لنفوذها السياسي الأمني وتزايد لجمهورها المحلي الإقليمي باعتبارها حركات مقاومة في وسط اجواء إقليمي ملتهبة بالغطرسة والعدوان الصهيوني والأمريكي ضد الشعوب العربية والإسلامية المظلومة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني .

وأساس هذه الحلول هو تجنب الصدام العسكري قدر الإمكان عبر اظهار نوع من الاستعداد للانسحاب التدريجي المحسوب بالاتفاق مع الحكومة العراقية لتجنب خسارة العراق بشكل تام لمصلحة إيران

إن هذا السيناريو سيمثل معضلة بالنسبة للولايات المتحدة لاحقا إذ سيتحول إلى ما يشبه كرة الثلج كلما تدحرجت بعيدا عن نقطة انطلاقها كلما كبرت وصعب على الآخرين ايقافها، بمعنى أن تكرار القوات الأمريكية لاستهداف الفصائل الرافضة لوجودها كنوع من الردع سيفضي إلى توسع نفوذ هذه الفصائل وزيادة شعبيتها وتقارب موقف الحكومة العراقية مع موقف الفصائل تحت ضغط الاحراج الرسمي والضغط الشعبي وهو أمر لا بد من إن القائمين على صنع القرار في البيت الابيض قد ناقشوه ووضعوا تصوراتٍ وحلولاً معينة حياله، وأساس هذه الحلول هو تجنب الصدام العسكري قدر الإمكان عبر اظهار نوع من الاستعداد للانسحاب التدريجي المحسوب بالاتفاق مع الحكومة العراقية لتجنب خسارة العراق بشكل تام لمصلحة إيران وفقا لما يراه الكثير من خبراء مجلس الأمن القومي الامريكي[22] .

خامسا: التعامل مع احتمالية انسحاب القوات الأمريكية وتموضعها الدائم في إقليم كردستان

إن أحد أهم الاحتمالات حيال اضطرار الولايات المتحدة والتحالف الدولي سحب القوات العسكرية من العراق هو تموضع هذه القوات في إقليم كردستان، ومصداق هذا الاحتمال هو ما تم ذكره سابقا بخصوص اهمية العراق بالنسبة للمصالح الأمريكية على المستوى العالمي من جهة و مصالحها على مستوى منطقة (الشرق الأوسط) من جهة ثانية وإصرار حكومة إقليم كردستان العراق على إبقاء القوات الأمريكية في العراق وفي الإقليم كنوع من الضمانة لمكتسبات الإقليم ودعم أمنه بوجه ما يراه الإقليم تهديدات وجودية من قبل دول الجوار بل وضد التهديدات المتوقعة من الحكومة الاتحادية في العراق أو الفصائل المسلحة التي طالما تتهم الإقليم بكونه يستضيف مكاتب استشارية لاستخبارات معادية من ضمنها الموساد الصهيوني من جهة ثالثة [23] .

ولا يتردد ساسة الإقليم في الإفصاح عن ترحيبهم ببقاء قوات التحالف والقوات الأمريكية في العراق سواء في قواعدها الست الأساسية المنتشرة في عموم العراق أم في إقليم كردستان بشكل خاص، وفي إطار توافق أمريكي – دولي – كردي فان هناك احتمالية عالية لتمركز قوات التحالف ومنها القوات الأمريكية في أراضي إقليم كردستان لا سيما في قاعدة حرير واتروش وحلبجه، فما هي خيارات الحكومة العراقية أو الفصائل المعارضة لبقاء هذه القوات في العراق بشكل قاطع؟

إن الخيارات على مستوى الحكومة الاتحادية تعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة الحكومة و الائتلاف السياسي الذي يدعمها لا سيما بعد الانتخابات البرلمانية القادمة فكلما كانت الحكومة تتأثر بنفوذ الفصائل المسلحة لا سيما منها فصائل المقاومة والقوى السياسية الإسلامية ومنها التيار الصدري وحزب الدعوة كلما اظهرت موقفاً صلباً ومتشدداً حيال الوجود العسكري الأمريكي والدولي المحتمل في إقليم كردستان يتمثل في رفع الحكومة لمذكرات احتجاج دولية في الأمم المتحدة ومجلس الامن ضد التحالف الدولي والولايات المتحدة أو قد يصل الى حد تشجيع فصائل المقاومة على استهداف تلك القواعد باعتبارها انتقاص من

سيادة العراق لأنها موجودة دون تفويض رسمي من الحكومة الاتحادية، أما إذا كانت الأغلبية البرلمانية التي تمثل الغطاء السياسي للحكومة الاتحادية تتمثل في قوى سياسية شيعية متحالفة او قريبة من وجهات نظر المكون الكردي والسني فلا يتوقع انها ستتخذ موقفا متشددا حيال الوجود، وقد يكون الوجود العسكري الامريكي المحتمل بتنسيق معين بين هذه الحكومة والقوى الكردية والسنية للسماح ببقاء قوات التحالف الدولي في مناطق معينة من الإقليم.

رفع الحكومة لمذكرات احتجاج دولية في الأمم المتحدة ومجلس الامن ضد التحالف الدولي والولايات المتحدة أو قد يصل الى حد تشجيع فصائل المقاومة على استهداف تلك القواعد

أما الخيارات على مستوى فصائل المقاومة فمن المتوقع أنها في حال تخلت الحكومة الاتحادية والبرلمان العراقي عن موقفهما الرافض لوجود قوات التحالف والمطالب بخروجها ولن تعمل بشكل جاد على اخراج هذه القوات فان المقاومة لن تتردد في استهداف هذا الوجود العسكري للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة انطلاقا من موقفها الثابت الرافض للوجود العسكري الأمريكي في العراق باعتباره نوع من الاحتلال ويمثل تهديداً لأمن العراق وأمن الفصائل نفسها وانتقاص من سيادة الدولة العراقية وتقييداً لدور الحكومة في إدارة مواردها الوطنية واختيار بدائلها بحرية تامة في الوقت نفسه يمثل قيداً على حرية العراق في إقامة علاقات متوازنة مع دول العالم الاخرى لا سيما منها التي تتميز علاقاتها الخارجية بالتوتر مع الولايات المتحدة ومنها الصين وروسيا إيران [24] .

ستتركز خيارات المقاومة بالدرجة الأساس في توجيه ضربات أو ضربات عبر الطائرات المسيرة للقواعد العسكرية التي تتمركز فيها القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في إقليم كردستان

ستتركز خيارات المقاومة بالدرجة الأساس في توجيه ضربات أو ضربات عبر الطائرات المسيرة للقواعد العسكرية التي تتمركز فيها القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في إقليم كردستان والتي سبق وأن استهدفتها بالطائرات المسيرة والصواريخ لا سيما في قاعدة حرير وقرب مطار أربيل

الدولي، فضلاً عن توفر الإمكانية العسكرية والفنية لاستهداف القواعد التي توجد بالقرب من سنجار واتروش وحلبجة او أي قواعد مستحدثة أخرى.

أما إذا رفضت الولايات المتحدة الانسحاب أصلا من مناطق العراق الاخرى فأن استهداف قواعد عين الأسد وقاعدة بلد الجوية والوجود في معسكر التاجي والحبانية وقاعدة فيكتوري (النصر) قرب مطار بغداد وقاعدة رينج في كركوك وقاعدة التون كوبري [25], سيكون أسهل وأكثر تأثيراً على الولايات المتحدة باعتباره يمنح الطرف المهاجم مرونة أكبر في اختيار الأهداف والوقت المحدد وتوفر عنصر المناورة والحركة ... الخ على الرغم من أن هذا الافتراض يعني تعرض الفصائل المقاومة وبنيتها التحتية وقادتها إلى الاستهداف المتقابل من قبل الطيران المسير التابع للولايات المتحدة .

سادسا: احتمالات المواقف الأمريكية حيال الحشد الشعبي والمقاومة بعد الانسحاب

اتساقا مع المسارين المستقبليين المحتملين اللذين تمت الاشارة لهما لاستشراف إمكانية انسحاب قوات التحالف الدولي وفي مقدمتها القوات الأمريكية من العراق من عدمها، وطبيعة ردود فعل الحكومة الاتحادية والقوى السياسية والمكونات الأساسية للشعب العراقي وردود جماعات ومراكز القوى المختلفة ومن بينها الحشد الشعبي وفصائل المقاومة حيال قضية الانسحاب، يمكن تقديم استشراف وتصور أولي حول طبيعة وشكل الموقف الأمريكي حيال الحشد الشعبي والمقاومة بشكل خاص وكالاتي:

1 – التمييز بين الحشد الشعبي كمؤسسة رسمية وبين بعض الفصائل بصفتها الخاصة : إذ من المحتمل أن تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة انتقائية معينة عبر تمييز الأهداف وانتقائها وعدم الخلط بين طيف تعده واسعاً جدا من الأعداء المحتملين عبر التركيز على فصائل مسلحة بعينها باعتبارها المحرك الأساس لعملية المطالبة بالانسحاب وكونها المسؤولة عن عملية الضغط على الحكومة وقيادة الحراك السياسي والجماهيري من جهة والنشاط العسكري المسلح من جهة أخرى وفي مقدمة هذه الفصائل هي (كتائب حزب الله وحركة النجباء) مع احتمالية توسعة بنك الاهداف ليشمل البنى التحتية وقادة بعض الفصائل الأكثر تشدداً حيال التواجد العسكري الأمريكي أو الأكثر تنسيقاً مع محاور حزب الله اللبناني وحركة أنصار الله الحوثيين في اليمن ومع الحكومة السورية بقيادة الجمهورية الإسلامية الايرانية [26] .

إن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى الاستهداف الانتقائي المسلح لهذه الفصائل كنوع من الانتقام أو العقوبة لها على موقفها ومحاولة اضعافها وإخراجها

إن هذا الاحتمال يعني أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى الاستهداف الانتقائي المسلح لهذه الفصائل كنوع من الانتقام أو العقوبة لها على موقفها ومحاولة اضعافها وإخراجها من المعادلة ومنح الحكومة العراقية مرونة وقدرة أكبر لفرض نمط من العلاقات الأمنية والسياسية مع الولايات

المتحدة لاحقاً مقبول من قبل الولايات المتحدة والحكومة العراقية من دون ضغط من طرف هذه الفصائل لا سيما أن الولايات المتحدة قد ترى نفسها في ذلك الوقت أنها أكثر تحرراً في مجال توجيه ضربات أو هجمات انتقائية معينة بعد أن تنسحب قواتها من العراق وتتأكد من عدم قدرة فصائل المقاومة على الرد أو الانتقام ضمن الحدود العراقية على الأقل بما يمكن أن يحرج الحكومة العراقية .

وفي هذا الإطار فأن الولايات المتحدة ستتجنب استهداف مؤسسات الحشد الشعبي انطلاقاً من رغبتها بالتمييز بين الاهداف وحرصها على عدم توسيع دائرة الخصوم فضلا عن رغبتها المتوقعة باستمرار تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع العراق بعد الانسحاب وفقا للتفاهمات التي ستقررها المباحثات الدائرة حاليا بين الطرفين لا سيما أن الحشد الشعبي يعد مؤسسة رسمية وقوة عسكرية عراقية تابعة للقائد العام للقوات المسلحة واستهدافها يمثل استهدافاً صارخاً للعراق وسيادته ومؤسسته العسكرية [27].

2 – عدم التمييز بين الحشد الشعبي وبعض فصائل المقاومة:

وهذا الاحتمال يعتمد على طبيعة تطور الأوضاع الميدانية قبل الانسحاب ومدى احتمالية انخراط بعض مؤسسات وكتائب وقادة الحشد الشعبي في الحراك العسكري المتعلق بإجبار الولايات المتحدة على الانسحاب، أو في حال حدوث نوع من التوتر والاصطدام بين الحشد الشعبي والحكومة العراقية وتهديد الحكومة أو رئيس وزرائها في حال رفضت الحكومة العراقية الضغط الذي قد يمارسه عليها بعض الفصائل المنضوية في الحشد الشعبي لتسريع عملية انسحاب القوات الامريكية، أو قيام قوات تابعة للحشد الشعبي مثلا بتوجيه تهديد مباشر لإقليم كردستان في حال قبوله بقاء القوات الأمريكية في قواعده، أو قيام بعض من افواج وألوية الحشد الشعبي بالتدخل عسكريا في قضايا اقليمية تمس بمصالح الولايات المتحدة .

ففي هذه الحالات أو غيرها من المحتمل ألا تميز الولايات المتحدة بين هيئة الحشد الشعبي كونه مؤسسة رسمية مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء وبين فصائل المقاومة الأكثر تشددا حيال القوات الامريكية، كما أن الاستهداف لا يشترط أن يكون عسكرياً مع عدم استبعاده لكنه قد يركز على الجوانب الاقتصادية والمالية وعلى شرعية المؤسسة برمتها عبر فرض عقوبات ذكية وتجميد اصول أو إدراج مؤسسة الحشد الشعبي ضمن قائمة الإرهـاب الأمريكية والاوربية والخليجية. الخ في ضوء سلوك تصعيدي مستقبلي ضد العراق، وفي ضوء هذا المشهد فأن علاقة الولايات المتحدة بالحكومة العراقية قد تشهد نوعين من الاحتمالات الاول يتعلق بتقاطع شبه تام بين العراق والولايات المتحدة نظرا لطبيعة السلوك العدائي الامريكي الناجم عن يأس الولايات المتحدة باستعادة نفوذها في العراق، والآخر (وهو احتمال ضئيل) قيام توافق خفي بين الحكومة العراقية وبعض القوى المساندة لها من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة ثانية لإضعاف بعض فصائل المقاومة وهيئة الحشد الشعبي انطلاقا من اعتقادهم بأن استمرار قوة ونفوذ الحشد وبعض الفصائل بعد الانسحاب الأمريكي ستفضي تلقائيا إلى بسط سيطرتهم على مقاليد الحكم والسلطة في العراق وتهميش باقي القوى والمكونات السياسية التي تؤمن بمحورية واهمية العلاقات مع الولايات المتحدة .

كما أن الاستهداف لا يشترط أن يكون عسكرياً مع عدم استبعاده لكنه قد يركز على الجوانب الاقتصادية والمالية

3 – احتمال تحسن موقف الولايات المتحدة حيال الحشد ودعم بعض الفصائل داخله لإقصاء الفصائل المتشددة، إذ يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى خيار آخر هو شق صف هيئة الحشد الشعبي عبر إبداء الاستعداد لدعمها ماليا وعسكريا بأسلحة متطورة وتحويلها إلى جهاز يشبه جهاز مكافحة الإرهاب من حيث العقيدة والتنظيم والتسليح لكن بعد إعادة النظر بقيادتها وسلوك الفصائل المنتمية للهيئة سعيا إلى إحداث قناعة داخل الهيئة نفسها بعدم جدوى استعداء الولايات المتحدة وتفضيل خيار الصداقة

معها واستبعاد الشخصيات المناوئة للولايات المتحدة من صفوف الهيئة .

إن كل ما قيل يندرج في إطار التوقعات الرشيدة والمحتملة ولا توجد قطعيات ولا ثوابت في التطورات القادمة، وبدورنا كمراقبين بعد أن استعرضنا أغلب الاحتمالات المتاحة والممكنة يمكن أن نرجح مشهد مستقبلي يقوم على أن الولايات المتحدة والعراق حريصان بشكل متوازي على استمرار وديمومة العلاقات الإستراتيجية بينهما انطلاقا من حاجات ومصالح متبادلة ومن المرجح وفقا لذلك أن ينخرطا بـوارد مفاوضات على شكل مراحل متوسطة أو طويلة لتحديد أهم النقاط المتعلقة بشكل العلاقات المستقبلية وطبيعة الضمانات المتبادلة لإرساء علاقات مستقبلية أمنية وسياسية واقتصادية بعيدا عن تأثير أطراف ثالثة قبل الشروع بعملية الانسحاب، وأن ما يدور الآن وما سيتم بحثه لاحقا لاسيما في شهر نيسان سيتمحور حول هذه النقاط للترتيب لعملية انسحاب مثمرة للطرفين في إطار الخفض التدريجي المضمون المعزز باتفاقيات تراعي هواجس ومصالح الطرفين .

إن كل ما قيل يندرج في إطار التوقعات الرشيدة والمحتملة ولا توجد قطعيات ولا ثوابت في التطورات القادمة

الاستنتاجات

1 – في بداية تأسيس الدولة العراقية لاسيما في النصف الأول من القرن العشرين لم تكن اهتمامات الولايات المتحدة بالعراق ولا بمنطقة (الشرق الأوسط) أوسع من اهتمامات بحثية ونظرية استنادا إلى فروض نظرية الأرض لماكندر أو نظرية حافة الارض لنيكولاس سبيكمان واللتين وضعتا العراق في صلب منطقة قلب العالم، غير أن تطورات من قبيل تأسيس الكيان الصهيوني واكتشاف منابع النفط في المنطقة الانسحاب العسكري البريطاني من المنطقة، وبروز العراق كقوة إقليمية في ظل نظام سياسي لديه طموحات للسيطرة على المنطقة لا سيما بعد احتلاله للكويت عام 1990 دفعت إلى زيادة اهتمامات الولايات المتحدة بالشؤون العراقية الى درجة جعلت من العراق ركيزة اساسية في إستراتيجياتها المتعلقة (بالشرق الأوسط).

2 –إن هذه الأهمية كانت سبباً اساسياً لتحرك الولايات المتحدة السياسي والعسكري حيال العراق والذي انتهى باحتلاله عسكريا عام 2003 وتأسيس نظام سياسي جديد اعتقدت الولايات المتحدة أنه سيكون نظاماً تابعا لها بشكل كبير وعونا لها في ضمان مصالحها وتنفيذ إستراتيجيتها المتعلقة (بالشرق الأوسط).

3 – إن التحديات التي واجهت الدولة العراقية وسيادتها وهيبتها واستقلال قرارها واستقرارها الداخلي وموقفها الخارجي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بعد حل مؤسسات الدولة العراقية بالأخص الأمنية منها والتي استمرت طوال الفترة الممتدة من 2003 لغاية 2011، أفضت وبشكل تدريجي إلى أن يواجه الوجود العسكري الأمريكي في العراق انواعاً من الرفض الشعبي والسياسي والمسلح تكلل بتوقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي وانسحاب القوات الأمريكية عام 2011، لكن هذا الوجود العسكري استعاد زخمه مرة أخرى بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المدن العراقية عام 2014 وطلب العراق من الولايات المتحدة التدخل لمساعدته عبر تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والذي أعاد ترتيب تواجده العسكري في العراق تحت مبررات جديده .

4 – جاء تشكيل الحشد الشعبي بقيادة مجموعة من الفصائل المسلحة كتحد رئيس للوجود العسكري الأمريكي تحت غطاء التحالف الدولي إذ اتخذت الولايات المتحدة منذ البداية موقفاً سلبياً من الحشد الشعبي وقادته بسبب القرب الأيديولوجي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو الأمر الذي أسهم اضافة الى أسباب أخرى إلى شكوك متبادلة بين الولايات المتحدة ومؤسسة الحشد بصفتها الرسمية أو مع الفصائل التي تنشط داخل المؤسسة ومن بينها حزب الله وحركة النجباء، وتطورت الشكوك والتوترات إلى اقدام الولايات المتحدة أكثر من مرة على مهاجمة قادة الفصائل والحشد الشعبي لا سيما بعد اغتيال المهندس والجنرال سليماني وما تبعها من أحداث .

جاء تشكيل الحشد الشعبي بقيادة مجموعة من الفصائل المسلحة كتحد رئيس للوجود العسكري الأمريكي تحت غطاء التحالف الدولي

5 – بعد هذا التوتر وما تبعه من موقف امريكي داعم بشكل تام للعدوان الصهيوني على غزة زادت الضغوط على الولايات المتحدة والتحالف الدولي وعلى الحكومة العراقية لإرغام الولايات المتحدة للانسحاب من العراق وبخلافه فان بعض الفصائل يمكن أن تعيد استئناف عملياتها العسكرية ضد قوات التحالف والقوات الأمريكية.

6 – إن دفع الولايات المتحدة تحت الضغط للانسحاب من العراق في هكذا ظروف ومن قبل جماعات تعدها الولايات المتحدة وحلفائها تابعة لإيران أو حليفة لها ضمن محور المقاومة يعد نوعاً من الهزيمة أو على الأقل خسارة إستراتيجية ليس من السهل على الولايات المتحدة تقبلها دون عواقب في حال تمت عملية الانسحاب بطريقة لا تخدم مصالح الولايات المتحدة أو تنتقص من مكانتها.

7 – من بين ما يمكن أن تتركه هكذا عملية على المصالح العراقية هي تراجع أو ايقاف بيع السلاح الأمريكي والغربي للعراق لا سيما طائرات اف 16 ودبابات ابرامز وبعض التجهيزات الأخرى المهمة وتقييد وصول قطع الغيار والأعتدة للسلاح الموجود فعلا لدى العراق فضلا عن تراجع الدعم

اللوجستي والاستخباري الأمريكي للعراق، وفرض عقوبات على الدول التي تزود العراق بالسلاح والعتاد.

8 - لا نتوقع أن يقدم العراق عبر حكومته ومؤسساته الرسمية على اتخاذ خطوات تصعيدية ضد الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي عبر ارغامها على الانسحاب بطريقة مذلة أو تلحق الأذى بسمعتها انطلاقاً من إدراك الحكومة العراقية لمخاطر هكذا سلوك على المصالح العراقية في الحاضر والمستقبل.

لا نتوقع أن يقدم العراق عبر حكومته ومؤسساته الرسمية على اتخاذ خطوات تصعيدية ضد الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي عبر ارغامها على الانسحاب بطريقة مذلة

9 - ستذهب الحكومة العراقية إلى محاولة إجراء توازن صعب بين ضغوط الداخل ومتطلبات المصلحة العليا التي تقتضي عدم خسارة دولة عظمى كالولايات المتحدة ولا حلفائها الدوليين والإقليميين بل ستمضي الحكومة في تعزيز برنامجها التفاوضي عبر استكمال لجانها التفاوضية المتخصصة لا سيما في المجال الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي لتعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة وتقديم ضمانات واقعية لدول التحالف بعدم ارتماء العراق بأحضان دولة أخرى أو إرتهان قراره الخارجي بمصلحة دولة معينة بما فيها إيران للحيلولة دون توتر العلاقات مستقبلا مع الولايات المتحدة وحلفائها وضمان استمرار التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي مع الولايات المتحدة عبر طرائق تحفظ للعراق سيادته التامة بعد انسحاب القوات الامريكية والدولية من اراضيه، مع إمكانية منح إقليم كردستان الحق باستضافة قوة أمريكية محدودة جدا كنوع من الضمان الذي يطالب به القادة الكرد ولمدة محددة .

الهوامش

(1) محمد طي , الجيبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الان , دراسات وتقارير , العدد التاسع ,المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق , الرياض , 1441 , ص 11

(2) وليد الخالدي , ازمة الخليج الجذور والنتائج ,بحث مترجم في مجلة الدراسات الفلسطينية , العدد 5 المجلد 2 , بغداد , 1991 , ص 34 – 43

(3) مايكل شوارتز , حرب بلا نهاية سياق حرب العراق , ترجمة نصر محمد وسحر جعفر , مركز الرافدين للحوار , بيروت , 2019 , ص 96

(4) كريستوفر , اس تشيفيز واخرون , افكار اولية بشأن تأثير حرب العراق على انظمة الامن القومي الامريكي , مؤسسة راند , واشنطن , 2020 , ص 97

(5) هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة) , https://arabi21.com/story/1234907/%D9%87%87%D8%B0%D9%

(6) مايكل نايتس، حمدي مالك، أيمن جواد التميمي , التكريم من دون الاحتواء مستقبل الحشد الشعبي بالعراق , https://www.washingtoninstitute.org/media/4126

(7) علاء يوسف , تردد أميركي في تسليح الجيش العراقي, https://www.aljazeera.net/news/2015/17/4/%8A%- D8%AF%D8%AF%D8%B1%D8%AA

(8) صافيناز محمد أحمد، « طوفان الاقصى»... يضرب القواعد الامريكية في العراق وسوريا، في ملف: طوفان الاقصى والحرب على غزة: المقدمات والتداعيات، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023، ص ص 70 ــ 72

(9) عادي سليمان العبيدي , دور العقوبات الذكية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية , اطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية جامعة بغداد , 2023 , ص 85

(10) اثير كاكان , مشتريات العراق من الاسلحة الامريكية , مجلة الاناضول الناطقة باللغة الانكليزية , واشنطن دي سي , 2022 , ص 48

(11) صفقات السلاح للعراق تتخطى 150 مليار دولار , https://www.skynewsarabia.com/middle-east/809502

(12) رستم محمود , هل يخضع العراق لعقوبات أميركية بسبب الأسلحة الروسية؟ , https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1443855

(13) محمد وائل القيسي , مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج , الدار العربية للعلوم ناشرون , مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , 2018 , ص 97

(14) وليد حسن محمد , الدور الامريكي في محاربة الارهاب في العراق داعش انموذجا , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد , 2018 .

(15) ستار جبار الجابري , العراق والاتحاد الاوربي نحو شراكة استراتيجية , مجلة الاستاذ , العدد 220 , المجلد الثاني , بغداد , 2017 , ص 86

(16) احلام وغليسي , التنافس الروسي الامريكي في (الشرق الأوسط) : دراسة حالة سوريا 2010 – 2021 , اطروحة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة سطيف , الجزائر , 2023 , ص164

(17) بارزاني في واشنطن لتجديد الاهتمام الأميركي بكردستان العراق , https://86%%alarab.co.uk/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9-8A%81%D9%8A-%D9%D9

(18) انظر مثلا مجموعة مؤلفين , العقوبات الامريكية ضغوط خاصة وتقييد لسيادة الدولة , سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , 2024 وكذلك يزن الكرخي , عقوبات أميركية جديدة.. زلزال وشيك قد يطيح بالاقتصاد العراقي, https://www.jusur.com/articles-and-interviews/30496

(19) بيير غانم , محادثات الانسحاب من العراق معقدة.. وواشنطن تتمسك بشرط مهم , 85%%D9%/29/02/https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2024D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA

(20) مؤيد الطرفي , الإطار التنسيقي يفشل في كسب التأييد لإخراج القوات الأميركية من العراق ,

(21) سمية نصر , هل يمكن أن تنسحب القوات الأمريكية من العراق؟ , https://www.bbc.com/arabic/articles/cx0jze0wkwko

(22) كاتب ستراتيجيسك , الانسحاب الأمريكي من العراق: احتواء للتصعيد أم تواري عن المشهد, 84%D8%%https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7%D986%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8%A7%D9

(23) مقتل رجل «الموساد» في أربيل: بغداد تحتجّ لدى طهران, https://al-akhbar.com/Palestine/375326

(24) صباح نعاس شنافه , استراتيجية السياسية الخارجية العراقية لما بعد عام 2003 , مجلة دراسات دولية , العدد 71 , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، 2017 , ص 67

(25) هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة) , https://arabi21.com/story/1234907/%D9%87-%D8%B0%D9%87

(26) مجموعة مؤلفين , النقلة الاستراتيجية لمحور المقاومة تجربة معركة طوفان الاقصى , مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير , اذار 2024 .

(27) قانون هيئة الحشد الشعبي رقم 30 لعام 2016 , جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد 4420 ,السنة الثامنة والخمسون ,ص 1-3

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

نحو تشريع قانون إلغاء الحصانة للقوات الأمريكية في العراق

أ.م.د. مصدق عادل
كلية القانون – جامعة بغداد

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

نحو تشريع قانون إلغاء الحصانة للقوات الأمريكية في العراق

الدكتور مصدق عادل
كلية القانون - جامعة بغداد

المقدمة

تعد السيادة الوطنية الكاملة من أهم المقومات التي تستند إليها جميع الدول من دون استثناء على اختلاف أنظمتها السياسية، فهي تعني القدرة على إدارة الشأن الداخلي والخارجي بحرية واستقلال، وهو الأمر الذي يمكنها من تحقيق أهدافها وخدمة المواطنين.

تعد السيادة الوطنية الكاملة من أهم المقومات التي تستند إليها جميع الدول من دون استثناء على اختلاف أنظمتها السياسية

وإيماناً بهذه الأهمية للسيادة نجد أن غالبية الدول تتجه إلى تشريع نصوص صريحة تكرس هذه السيادة، وفي هذا النهج سار دستور جمهورية العراق لسنة 2005 إذ تنص المادة (1) منه «جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة»، كما تنص المادة (5) من الدستور «السيادة للقانون»، وكذلك المادة (8) منه التي توجب التزام العراق باحترام التزاماته الدولية.

وعلى الرغم مما تقدم فأن الواقع السياسي يشير إلى وجود محطات كثيرة مرت بها السيادة العراقية بدءاً من عام 2003 ولغاية يومنا هذا، والتي كان لها التأثير البارز في استكمال السيادة الوطنية.

وبناء على ما تقدم فقد ارتأينا اختيار موضوع دراستنا وهو (نحو تشريع قانون إلغاء الحصانة للقوات الامريكية في العراق) وذلك لكثير من الأسباب أولها: استمرار نفاذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون دائم بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية لعام 2008، فضلاً عن ذلك فإنَّ الجهود الدبلوماسية المبذولة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة في الفترة التي أعقبت تحرير العراق من دنس تنظيم داعش الإرهابي عام

2017 لم تؤدِ إلى نتائج ملموسة وواقعية بشأن تحقيق السيادة الوطنية الكاملة في ظل الوجود الأمريكي الذي يتخذ أشكالاً وصوراً متعددة منها (التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي) وغيرها من الصور التي تم تكريسها في اتفاقية الإطار الإستراتيجي.

ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع، وتشريع قانون يلغي جميع الحصانات الممنوحة للقوات الامريكية المنتشرة في العراق تمهيداً لإنهاء هذا الوجود غير المشروع سنقسم دراستنا إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الموقف القانوني من اتفاقية الإطار الإستراتيجي وإمكانية إلغائها

المطلب الثاني: تشريع قانون إلغاء الحصانات القضائية الممنوحة للقوات الامريكية في العراق.

المطلب الأول

الموقف القانوني من اتفاقية الإطار الإستراتيجي وإمكانية إلغائها

لم يكن وجود القوات الأمريكية في العراق يستند إلى الشرعية الدولية حين احتلال العراق عام 2003، وما يدلل على هذا قيام الأمم المتحدة بإصدار كثير من القرارات التي عالجت فيها وجود هذه القوات وإضفاء الشرعية الدولية عليها، ولهذا يمكن القول أنَّ وجود القوات الأمريكية الحالية العاملة في العراق قد تغيرت صفتها وطبيعتها القانونية باختلاف المراحل الزمنية الممتدة من احتلال العراق (20 اذار 2003 - 9نيسان 2003)، إذ استندت في وجودها الأولي في التاريخ المذكور بصفتها دولة محتلة إلى قرارات الشرعية الدولية الصادرة من مجلس الامن[1]، وتغيرت هذه الصفة بعد مصادقة مجلس النواب على الاتفاقية الأمنية (سوفا) بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بالقانون رقم (51) لسنة 2008[2]، بعدما أصدر الكونجرس الأمريكي أواخر أبريل 2007 قانون اتفاق تكميلي للعراق تضمن موعد نهائي لانسحاب القوات من الأراضي العراقية في موعد لا يتجاوز 31 كانون الأول 2011، ومن ثم تحولت صفة هذه القوات بالانسحاب الصوري بتاريخ 2011/12/18، إذ تم الإبقاء على (200) مستشار عسكري و(15000) موظف في السفارة الأمريكية في بغداد.

لم يكن وجود القوات الامريكية في العراق يستند إلى الشرعية الدولية حين احتلال العراق عام 2003

أما بعد احتلال داعش لمساحات من الأراضي العراقية تقدر بأكثر من الثلث عام 2014 اتخذت القوات الامريكية صفة القوات العاملة ضمن التحالف الدولي لمقاتلة داعـش، واستغلت هذه الصفة والغطاء الدولي لتقوم ببناء القواعد العسكرية وتنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الأمنية والحشد الشعبي، إلى أن انتهى الأمر بإصدار مجلس النواب قرار اخراج القوات الأجنبية من الأراضي والأجواء العراقية بتاريخ 5 كانون الثاني 2020، المتضمن إنهاء عمل التحالف الدولي لمحاربة داعش، وإلزام القائد العام للقوات المسلحة بإنهاء وجود جميع

واستغلت هذه الصفة والغطاء الدولي لتقوم ببناء القواعد العسكرية وتنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الأمنية والحشد الشعبي

القوات العسكرية العاملة في العراق ومن بينها القوات العسكرية الامريكية، والاقتصار على الخبراء والمستشارين فقط، وبهذا التاريخ تحولت صفة القوات الامريكية إلى صفة المحتل للأراضي والأجواء العراقية.

ومن أجل الوقوف على التأصيل القانوني لاتفاقية الإطار الإستراتيجي، وبيان مدى إمكانية إلغائها لذا سنتناول ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: قراءة في قانونية اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

على الرغم من عدم اتفاق الكتل والأحزاب السياسية على موقف موحد تجاه القوات الامريكية وتنظيم العلاقة معها كونها قوات محتلة، غير أنه انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين الجانب العراقي ممثلاً بوزير الخارجية (هوشيار زيباري) وبين الجانب الأمريكي ممثلاً بالسفير الأمريكي في بغداد (رايان كروكر) بتاريخ 2008/11/17، وتلا ذلك مصادقة مجلس الوزراء على اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون الدائم المزعوم بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2008/11/6 بأغلبية (27) صوتاً مؤيداً ومعارضة صوت واحد وغياب (6) أعضاء، وتلا ذلك مصادقة مجلس النواب على هذه الاتفاقية بأغلبية 144 نائباً من مجموع الحضور الكلي البالغ (199) نائباً واعتراض (35) نائباً، وتلا ذلك قيام مجلس الرئاسة بالمصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 4 كانون الأول 2008.

انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين الجانب العراقي ممثلاً بوزير الخارجية (هوشيار زيباري) وبين الجانب الأمريكي ممثلاً بالسفير الأمريكي في بغداد (رايان كروكر) بتاريخ 2008/11/17

وعلى الرغم من انقسام المواقف الحكومية بين مؤيد لهذه الاتفاقية ومعارض لها، حيث أن الأصل العام هو إنهاء الوجود الأمريكي الكامل من دون قيد أو شرط وليس تنظيم العلاقة معها غير أن العراق لم يستطع التخلص من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية لغاية يومنا هذا.

وما يهمنا بهذا الصدد هل أن العراق كان يتمتع بالسيادة الكاملة لغرض القول بإمكانية عقد هذه الاتفاقية من عدمها؟

اختلفت الاتجاهات الفقهية بين اتجاهين نجملها بالآتي:

1- الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه – الذين يمثلون رأي الأقلية- أن الاتفاقية يغلب عليها طابع التكافؤ في الحقوق والالتزامات، إذ اكدت هذه الاتفاقية مبدأ احترام السيادة القانونية بين الطرفين، واحترام سيادة كل منهما، فضلاً عن تناول القضايا التي تهم المصالح الحيوية للطرفين، وحضور الإرادة الشعبية من خلال النواب الذين صوتوا على هذه الاتفاقية[3].

2- الاتجاه الثاني: يذهب الرأي الغالب في الفقه السياسي والقانوني إلى عدم إضفاء الصفة الشرعية على هذه الاتفاقية، وذلك لكثير من الأسباب منها أنها اتفاقية بين طرفين غير متكافئين، مما أدى إلى نتائج غير متكافئة والتزامات غير متكافئة، فضلاً عن وجـود نوع من الابتزاز السياسي والاقتصادي في نصوص هذه الاتفاقية، والذي تجلى في فرض شروط مسبقة للتوقيع من أجل إخراج العراق من مظلة القرارات الدولية مقابل الدخول في تلك الاتفاقية، فضلاً عن أنها جعلت العراق محوراً إستراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية يصاحبها السيطرة الامريكية الكاملة على النفط العراقي[4].

ونرى من جانبنا انه على الرغم من استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لكل مراحل ابـرام الاتفاقية الدولية (التفاوض – التحرير والتوقيع – التصديق – التسجيل) غير ان أهلية التعاقد والرضا كان غير متوافر بصورة كلية نتيجة خضوع العراق للحكم الأمريكي المباشر، فضلاً عن عدم التكافؤ بين طرفي الاتفاقية.

ان أهلية التعاقد والرضا كان غير متوافر بصورة كلية نتيجة خضوع العراق للحكم الأمريكي المباشر، فضلاً عن عدم التكافؤ بين طرفي الاتفاقية

فمن جهة يلاحظ أن المادة (61/رابعاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 تشترط مصادقة مجلس النواب على المعاهدات السيادية بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الكلي، وهو الأمر الذي لم يحصل، حيث تمت المصادقة على الاتفاقية من قبل الأغلبية المطلقة فقط.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لم يصار إلى النص في قانون المصادقة على هذا الاتفاقية رقم (52) لسنة 2008 [5]على ضرورة عرض

هذه الاتفاقية على الاستفتاء الشعبي كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية (سوفا) المتعلقة بتنظيم الوجود المؤقت للقوات العسكرية الامريكية في العراق، كما أن مجلس الوزراء العراقي لا يملك سلطة إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، يستوي في ذلك الجماعية أو الثنائية، طالما كانت تمس السيادة الوطنية، مما يجعل المعاهدة فاقدة لشرعيتها الدستورية والشعبية، ويتوجب بطلانها لمخالفتها لنصوص الدستور.

ولقد تم التأكيد على هذا الحكم بموجب المادة (17) من قانون عقد المعاهدات رقم (35) لسنة 2015 التي تنص على أنه «يخضع التزام جمهورية العراق بالمعاهدات المعقودة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى موافقة مجلس النواب على قانون التصديق على المعاهدة أو قانون الانضمام عليها بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، عدا المعاهدات التالية التي يجب حصول الموافقة عليها بأغلبية الثلثين:

أولاً: معاهدات الحدود والمعاهدات التي تمس السيادة الإقليمية لجمهورية العراق.

ثانياً: معاهدات الصلح والسلام.

ثالثاً: معاهدات التحالف السياسية والأمنية والعسكرية»[6].

الفرع الثاني: مدى إمكانية إلغاء اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق وامريكا

عالجت اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق وأمريكا آلية إلغائها في القسم (11) منها، إذ تتمثل هذه الإجراءات بوجوب تقديم الطرف الراغب بإنهاء الاتفاقية طلب أو إخطار (شفوي) للطرف الثاني بنيته في إنهاء العمل بالاتفاقية، ولا ينفذ هذا الإنهاء بأثر فوري ومباشر وإنما يتوجب أن يصار إلى انقضاء سنة كاملة حينذاك بالإمكان التحلل من بنود الاتفاقية.

تتمثل هذه الإجراءات بوجوب تقديم الطرف الراغب بإنهاء الاتفاقية طلب أو إخطار (شفوي) للطرف الثاني بنيته في إنهاء العمل بالاتفاقية

أما في حالة الرغبة بتعديل بنود الاتفاقية فأنه يتوجب الرجوع إلى الموافقة الخطية للطرفين، فضلاً عن ضرورة أن يكون التعديل مطابقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005 وللدستور الأمريكي لسنة 1789.

وبناءً على ما تقدم فلا يجوز لمجلس النواب العراقي أو رئيس مجلس الوزراء (القائد العام للقوات المسلحة) تعديل نصوص الاتفاقية من تلقاء نفسه، كما لا يجوز في الوقت نفسه لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ الأمريكي التعديل من تلقاء ذاته باعتبارها اتفاقية تنفيذية عقدها الرئيس الأمريكي لوحده[7].

وعلى الرغم من الجهود النيابية المبذولة من القائد العام للقوات المسلحة العراقية (عادل عبد المهدي) وأعضاء مجلس النواب العراقي في التصويت في 5 كانون الثاني 2020 على قرار إنهاء وجود قوات التحالف الدولي والقوات الأجنبية العسكرية من الأراضي والأجواء العراقية، وذلك بعد قيام القوات الأمريكية المحتلة باغتيال نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي (أبا مهدي المهندس) وضيوف العراق على رأسهم (الجنرال قاسم سليماني)، غير أنه لم يصار إلى تنفيذ هذا القرار لغاية تاريخه أعلاه.

ويلاحظ بهذا الصدد أنه سبق لمجلس النواب في الدورة النيابية الخامسة (2021-2025) تقديم مقترح قانون إنهاء وجود القوات العسكرية الأمريكية وقوات التحالف الدولي في الأراضي والأجواء العراقية وقد اقترن هذا القرار بتوقيع (112) نائباً، وتم إدراجه على جدول أعمال مجلس النواب يوم السبت 10 شباط 2024، غير انه تفاجأ العراقيون بعدم اكتمال نصاب هذه الجلسة، حيث لم يحضر سوى (90) نائباً لهذه الجلسة[8]، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومة العراقية بتفاوض جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية لغرض إنهاء عمل التحالف الدولي بصورة عامة والوجود العسكري الأمريكي في العراق بصورة خاصة.

سبق لمجلس النواب في الدورة النيابية الخامسة (2021-2025) تقديم مقترح قانون انهاء وجود القوات العسكرية الامريكية وقوات التحالف الدولي في الأراضي والأجواء العراقية

المطلب الثاني

تشريع قانون إلغاء الحصانات القضائية الممنوحة للقوات الأمريكية في العراق

بعد فشل مجلس النواب في عقد جلسة لتشريع قانون إخراج القوات العسكرية من الأراضي والأجواء العراقية، سواء تجسد ذلك عام 2020 أو 2024 واتجاه الحكومة العراقية الى الدخول في حوارات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء في ولاية حكومة مصطفى الكاظمي أم ولاية حكومة محمد شياع السوداني، لذا فأنه يتوجب البحث عن الحلول القانونية التي من شأنها الإسراع بإخراج القوات الأمريكية العسكرية من الأراضي والأجواء العراقية.

ولعل من أهم هذه الوسائل هي تشريع قانون ينهي الحصانة القانونية والقضائية من الإجراءات أمام القانون العراقي.

ومن أجل الوقوف على هذه الأحكام سنتناولها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: التشريعات العراقية التي تقرر الحصانة للقوات الامريكية في العراق

سبق وإن تم إقرار حصانة الجنود الامريكان المتواجدين في العراق بالاستناد الى كثير من التشريعات القانونية، على الرغم من أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية، فضلاً عن مخالفتها لأحكام المادة (1) و(50) و (78) و(29) و(67) و(109) و(110/اولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

أهم التشريعات النافذة لغاية يومنا هذا هو أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (17) لسنة 2003 الصادر من المدير الإداري لسلطة الاحتلال في 27 حزيران 2003

ولعل أهم التشريعات النافذة لغاية يومنا هذا هو أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (17) لسنة 2003 الصادر من المدير الإداري لسلطة الاحتلال في 27 حزيران 2003 (وضع الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وموظفيها والمقاولين العاملين معها)[9] والذي ينص على الآتي:

التعاريف

القسم 1

1- يعني مصطلح (موظفو الائتلاف) أو تحت إمرته أو مع قوات الائتلاف أو مع جميع القوات التي تستخدمها دولة عضو في الائتلاف بما في ذلك المدنيون الملحقون بهذه القوات، وكذلك جميع العسكريين غير العراقيين وجميع الموظفين المدنيين المعينين للعمل مع مدير سلطة الائتلاف المؤقتة أو وفقًا لتوجيهاته أو تحت إشرافه.

2- يعني مصطلح (موظفو بعثات الارتباط الأجنبية): الأفراد الذين أصدرت لهم وزارة الخارجية العراقية، تحت إشراف سلطة الائتلاف المؤقتة، بطاقات التعريف الخاصة بموظفي بعثات الارتباط الأجنبية.

3- يعني مصطلح (إجراءات قانونية): أية إجراءات تتخذ لإلقاء القبض على شخص ما أو اشخاص أو لاحتجازهم، كما تعني إجراءات الدعاوى القانونية المتخذة في المحاكم العراقية أو امام هيئات عراقية أخرى، سواء كانت مدنية أم إدارية ذات طابع آخر.

4- يعني مصطلح (الدولة الأم) الدولة التي تقدم موظفين للائتلاف بوصفهم جزءاً من الائتلاف في العراق أو الدولة التي ترسل موظفي بعثة ارتباط أجنبية.

5- يعني مصطلح (مقاولو الائتلاف) الكيانات التجارية غير العراقية أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و / أو الخدمات لقوات الائتلاف الوقتية أو نيابة عنهما بموجب ترتيبات تعاقدية.

6- يعني مصطلح (مقاولو الائتلاف من الباطن) الكيانات التجارية غير العراقية أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و / أو الخدمات لمقاولي الائتلاف أو نيابة عنهم، وللانشطة التي يمارسها الائتلاف أو سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب ترتيبات تعاقدية.

موظفو الائتلاف وموظف بعثات الارتباط الأجنبية

القسم 2

1-تتمتع سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية.

تتمتع سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية

2- يتعين على جميع موظفي الائتلاف وجميع موظفي بعثات الارتباط الأجنبية احترام القوانين العراقية المنطبقة على موظفي الائتلاف وموظفي بعثات الارتباط الأجنبية الموجودين داخل الأراضي العراقية ويتعين عليهم كذلك احترام اللوائح التنظيمية والأمر والمذكرات والبيانات العامة التي يصدرها المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة.

3- يتمتع موظفو بعثات الارتباط الأجنبية بالحصانة من الإجراءات القانونية.

4 - يخضع جميع موظفي الائتلاف على نحو حصري للولاية القضائية لدولهم الأم ، ويتمتعون بالحصانة من جميع الولايات القضائية المحلية الجنائية والمدنية والإدارية ومن إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم بأي شكل كان إلا من قبل أشخاص يعملون نيابة عن دولهم الأم ولكن لا يوجد من أحكام هذه المادة أي نص يحول دون قيام موظفي قوات الائتلاف الذين يمكن أن يلحقوا ضررًا بأنفسهم أو بالآخرين احتجاز موظفي الائتلاف الذين يمكن أن يلحقوا ضررًا بأنفسهم أو بالآخرين احتجازا مؤقتا إلى أن يتم تسليمها بسرعة لسلطات الدولة الأم ذات الاختصاص وفي جميع هذه الظروف يحاط علما على الفور قائد القوة العسكرية التي ينتمي إليها الشخص المحتجز.

5- بالنسبة لموظفي الائتلاف الذين يرتكبون عملاً أو أعمالاً في العراق لا تنص القوانين الجنائية في الدولة الأم على معاقبة مرتكبيها يجوز لسلطة الائتلاف المؤقتة أن تطلب من الدولة الأم التنازل عن ولايتها القضائية على هؤلاء الموظفين لمحاكمتهم بموجب القانون العراقي على ما اقترفوه من عمل أو أعمال وفي هذه الحالات لا تتخذ أية إجراءات قانونية من دون موافقة مكتوبة من المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة.

المقاولـــــون

القسم 3

1- لا يخضع مقاولو الائتلاف والمقاولون من الباطن الذين يعملون معهم وموظفوهم، الذين لا يقيمون عادة في العراق، للقانون العراقي أو اللوائح التنظيمية العراقية في المسائل التي تتعلق بأحكام وشروط عقودهم المبرمة مع قوات الائتلاف أو سلطة الائتلاف المؤقتة وباستثناء المقاولين من الباطن الذين يقيمون عادة في العراق ، لا تخضع للقانون العراقي أو لوائحه التنظيمية إجراءات ترخيص وتسجيل موظفي مقاولي الائتلاف والمقاولين من الباطن العاملين معهم وكذلك أعمالهم التجارية وشركاتهم التي يستخدمونها في تنفيذ عقودهم.

2- يتمتع مقاولو الائتلاف والمقاولون من الباطن الذين يعملون معهم وكذلك موظفوهم، الذين لا يقيمون عادة في العراق، بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية بالنسبة للأعمال التي يؤدونها في إطار أنشطتهم الرسمية، وفقا لأحكام وشروط عقد مبرم بين أحد المقاولين وقوات الائتلاف المؤقتة أو وفقاً لشروط عقد من الباطن.

لا تسري الحصانة من الإجراءات القانونية التي يوفرها هذا الأمر لموظفي الائتلاف وموظفي بعثات الارتباط الاجنبية، وكذلك لمقاولي الائتلاف والمقاولين من الباطن وموظفيهم الذين لا يقيمون عادة في العراق

3 -لا يتخذ ضد مقاولي الائتلاف والمقاولين من الباطن، وكذلك موظفيهم الذين لا يقيمون عادة في العراق، أي إجراء قانوني عراقي من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة إلا بإذن مكتوب من المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، نتيجة أعمال أدوها قصروا في أدائها لأنشطتهم الرسمية بموجب أحكام وشروط عقد مبرم بينهم وبين سلطة الائتلاف المؤقتة.

مدة الحصانة من الإجراءات القانونية

القسم 4

لا تسري الحصانة من الإجـراءات القانونية التي يوفرها هذا الأمر لموظفي الائتلاف وموظفي بعثات الارتباط الاجنبية، وكذلك لمقاولي الائتلاف والمقاولين من الباطن وموظفيهم الذين لا يقيمون عادة في العراق إلا على الأعمال التي يؤدونها أو يقصرون في أدائها أثناء مدة ممارسة سلطة الائتلاف المؤقتة لسلطاتها.

التنازل عن الحصانة القانونية الممنوحة والولاية القضائية

القسم 5

1-الحصانة من الإجراءات القانونية لموظفي الائتلاف وموظفي بعثات الارتباط الأجنبية لمقاولي الائتلاف والمقاولين من الباطن وموظفيهم الذين لا يقيمون عادة في العراق ليست لفائدة الأفراد المعينين ويجوز للدولة الأم التنازل عنها.

2- تحال طلبات التنازل عن الولاية القضائية على موظفي الائتلاف أو موظفي بعثات الارتباط الاجنبية إلى الدولة الأم التي ينتمي إليها الموظف المعنى.

3- تحال طلبات التنازل عن الحصانات المكفولة في القسم 3 من هذا الأمر لمقاولي الائتلاف والمقاولين من الباطن وموظفيهم، الذين لا يقيمون عادة في العراق إلى الدولة الأم التي تعاقد المقاول معها.

الادعاءات بحقوق لدى الغير أو بالتزامات عليهم

القسم 6

1- الادعاءات المقدمة من أطراف ثالثة ، بما فيها الادعاءات المتعلقة بفقدان الممتلكات أو تضررها أو الإصابة بأذى شخصي أو بمرض أو حدوث وفاة ، أو الادعاءات المتعلقة بأية مسألة أخرى نشأت أو يعزى نشوءها الى موظفي الائتلاف أو إلى أي أشخاص يستخدمونهم ، سواء كان يقيمون عادة في العراق أم لا يقيمون فيه ، ولا يتصل نشوءها بعلميات قتال عسكرية تقدم إلى الدولة الأم التي ينتمي إليها موظف الائتلاف أو التي تعود اليها ممتلكات الائتلاف أو أنشطة الائتلاف أو أصوله الأخرى التي يدعى أنها تسببت في حدوث الضرر الذي يتعلق بالادعاء وتقدم تلك الادعاءات إلى الدولة الأم التي تتولى البت فيها على نحو يتماشى مع قوانينها الوطنية.

2- الادعاءات المقدمة من أطراف ثالثة بشأن فقدان ممتلكات أو تضررها، أو تلك المتعلقة بإصابة شخص ما بأذى أو بمرض أو بحدوث وفاة أو تلك المتعلقة بأية مسألة أخرى نشأت أو يعزى نشوؤها الى موظفي بعثة ارتباط أجنبية تقدم إلى الدولة الأم لبعثة الارتباط الاجنبية التي يدعى أن موظفيها أو ممتلكاتها أو أنشطتها أو أصولها الأخرى تسببت في حدوث الضرر موضوع الادعاء وتبت الدولة الأم في هذه الادعاءات على نحو يتماشى مع قوانينها الوطنية.

النفـــــاذ

القسم 7

يدخل هذا الأمر حيز النفاذ ويصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعه».

لقد تكرر النص على منح الحصانة من الإجراءات القانونية بموجب المادة (12) من اتفاقية (سوفا) التي صادق عليها مجلس النواب بالقانون رقم (51) لسنة 2008[10]، فضلاً عن تضمن هذه الاتفاقية النص الصريح بالتنازل عن الإصابات والتعويض عن أي إصابات لأي من أفراد القوات أثناء العمليات القتالية التي تخوضها تلك القوات في الأراضي العراقية[11].

لقد تكرر النص على منح الحصانة من الإجراءات القانونية بموجب المادة (12) من اتفاقية (سوفا) التي صادق عليها مجلس النواب بالقانون رقم (51) لسنة 2008

وعلى الرغم من عدم تطرق اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لعام 2008 إلى أية نصوص صريحة لمنح هذه الحصانة، غير أنه تفهم بصورة ضمنية من خلال تطبيق القانون العسكري الأمريكي على جميع الجنود المتواجدين في العراق، فضلاً عن عدم الإلغاء التشريعي لأمر سلطة الاحتلال رقم (17) لسنة 2003 من قبل الحكومة أو مجلس النواب العراقي لغاية يومنا هذا، وهو الأمر الذي يدلل على استمرار نفاذ هذا الأمر التشريعي، لعدم إلغائه الصريح أو الضمني، مما يشكل عقبة كبرى تواجه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة.

الفرع الثاني

قراءة في مشروع قانون إلغاء الحصانة عن القوات الأجنبية

سبق للنائبة (أنعام مريد الخزاعي) تقديم مشروع قانون رفع الحصانة عن القوات الأجنبية ورفعته إلى رئيس مجلس النواب ونائبه وذلك بموجب الكتاب النيابي المرقم 2001 في 2020/1/22، وقد قام رئيس المجلس آنذاك بالتأشير على الطلب لإحالته إلى (لجنة العلاقات – لجنة الامن والدفاع- اللجنة القانونية – لجنة حقوق الانسان) لغرض إجراء اللازم بتاريخ 2020/1/22، وعلى الرغم من مرور أكثر من (4) سنوات غير أنه لم يصار إلى عرض مشروع هذا القانون على أنظار السادة أعضاء مجلس النواب لغرض تشريعه.

سبق للنائبة (أنعام مريد الخزاعي) تقديم مشروع قانون رفع الحصانة عن القوات الأجنبية ورفعته إلى رئيس مجلس النواب ونائبه وذلك بموجب الكتاب النيابي المرقم 2001 في 2020/1/22

وبالرجوع إلى نصوص هذا المشروع فأنه ينص على الآتي « نظراً للجرائم المرتكبة للقوات الأمريكية بدون مسوغ إنساني وقانوني بحق العراقيين أقدم رسمياً (مشروع قانون رفع الحصانة عن القوات الأجنبية) الذي سيتم بموجبه إلغاء الأمر رقم (17) لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والذي منحت بموجبه قوات الاحتلال المتواجدة على الأراضي العراقية الحصانة القضائية. يرجى إحالته إلى لجان الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية وحقوق الإنسان لغرض تشريعه... مع التقدير

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (اولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور قرر رئيس الجمهورية اصدار القانون الاتي:

رقم ( ) لسنة 2020

قانون إلغاء أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (17) لسنة 2003

المادة 1 يلغى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (17) لسنة 2003

الصادر بتاريخ 2003/6/27.

المادة 2 تلغى التشريعات التي توفر الحصانات القانونية لأي قوات أجنبية تتواجد على الأراضي العراقية.

المادة 3 تسري أحكام القوانين العراقية على جميع الجرائم التي ترتكب في العراق من أفراد القوات الأجنبية.

المادة 4 لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون.

المادة 5 ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

بغية إلغاء الأمر رقم (17) لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والذي منحت بموجبه قوات الاحتلال المتواجدة على الأراضي العراقية الحصانة القضائية ومنع القضاء من قبول الدعاوى والمطالبات ضد جنود هذه القوات والشركات الأمنية الخاصة العاملة معهم، ومن أجل تطبيق أحكام قانون العقوبات العراقي والتشريعات ذات الصلة على الجرائم التي ارتكبت في العراق».

وبهذا يتضح وجود العديد من الأسباب التي تدعو إلى تشريع قانون الغاء الحصانات القانونية للقوات الأجنبية العسكرية المتواجدة في العراق، إذ سيكون المدخل النيابي والحكومي للتمهيد بإخراج هذه القوات بصورة نهائية من العراق، إن سبب تواجدها هي حماية المصالح الامريكية في ظل التمتع بالحصانة الممنوحة له وفق القانون العراقي والأمريكي، وبهذا تتحقق مقومات تحقيق السيادة الوطنية الكاملة.

وبهذا يتضح وجود العديد من الأسباب التي تدعو إلى تشريع قانون الغاء الحصانات القانونية للقوات الأجنبية العسكرية المتواجدة في العراق

الفرع الثالث

الآليات القانونية لتعجيل الانسحاب الأمريكي من العراق

على الرغم من أهمية تشريع قانون إلغاء الحصانة الممنوحة للقوات المحتلة في العراق وفقاً لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (17) لسنة 2003 باعتباره الخطوة الأساسية في تحقيق الانسحاب والجلاء الأمريكي الشامل من العراق، غير أن هناك العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي يجب العمل عليها بصورة متوازية مع تشريع قانون الغاء الحصانة، والتي يمكن إجمالها بالخطوات الآتية:

أولاً: الآليات التشريعية: تتنوع الآليات التشريعية لتحقيق الانسحاب الأمريكي من العراق والتي نجملها بالآتي:

1- تقديم مقترح من قبل (10) من أعضاء مجلس النواب (مقترح قانون إلغاء قانون تصديق اتفاقية الإطار الإستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون دائم بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية رقم (52) لسنة 2008)، كونها الأساس وجوهر استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاك السيادة العراقية.

تقديم مقترح من قبل أعضاء مجلس النواب (قانون مقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية عن الجرائم المرتكبة منها في العراق وبضمنها جريمة اغتيال الحاج ابي مهدي المهندس والجنرال قاسم سليماني في مطار بغداد الدولي)

2- تقديم مقترح من قبل أعضاء مجلس النواب (قانون مقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية عن الجرائم المرتكبة منها في العراق وبضمنها جريمة اغتيال الحاج ابي مهدي المهندس والجنرال قاسم سليماني في مطار بغداد الدولي)، إذ إن تحويل المقاضاة من مطالبات وشعارات إلى واقع تشريعي وقضائي وعملي من شأنه الإسراع بعملية اخراج القوات العسكرية الأمريكية من الأراضي والأجواء العراقية.

ثانياً: الآليات التنفيذية: تتنوع الآليات التي يجب على الحكومة القيام بها من أجل إنهاء ملف الوجود الأمريكي في العراق والتي تتمثل بالآتي:

1- تقديم الحكومة العراقية طلب تحريري ورسالة مكتوبة عبر وزير

الخارجية العراقي لإنهاء عمل التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق وذلك لانتهاء العمليات العسكرية وتحقيق النصر المؤزر على داعش.

2- اتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة لتحرير الأجواء العراقية من السيادة الأمريكية واستيراد منظومة الرادار من روسيا أو غيرها من أجل إيقاف التمدد والهيمنة الأمريكية في الأجواء العراقية، وحرمان العراق من استثمارها.

3- التزام الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة بتنفيذ قرار مجلس النواب بإنهاء الوجود العسكري في الأراضي والأجواء العراقية الصادر في 5 كانون الثاني 2020.

التزام الحكومة بالعمل الجاد على توحيد القرار العراقي بشأن الوجود العسكري الأمريكي في العراق

4- التزام الحكومة بالعمل الجاد على توحيد القرار العراقي بشأن الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وذلك من خلال تفعيل دور القائد العام للقوات المسلحة العراقية سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى إقليم كردستان ولا سيما فيما يتعلق بوجود القوات والقواعد العسكرية الأمريكية في كردستان العراق.

5- وجوب تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة من قبل القائد العام للقوات المسلحة تجاه وزير الدفاع والقادة العسكريين العراقيين في حالة عدم اتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة لرد أي اعتداء على الأراضي والأجزاء العراقية.

6- ضرورة قيام الحكومة العراقية ووزارة الخارجية العراقية بتكثيف الجهود الدبلوماسية أمام المحافل الدولية لغرض إزالة مظاهر الوجود المسلح الأمريكي في بغداد، سواء المتعلقة بمنظومة (السي رام) في السفارة الأمريكية في بغداد أو منظومة الدفاع الجوي الأمريكي (الباتريوت) في قاعدة عين الأسد في الأنبار، لحين الاتفاق على الجلاء العسكري التام للقوات الأمريكية ضمن مدة زمنية محددة وقصيرة.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من دراستنا توصلنا إلى العديد من النتائج والتوصيات التي نجملها بالآتي:

1- ان اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق وأمريكا المصوت عليها من قبل مجلس النواب عام 2008 قد فرضت على العراق في وقت كانت تخضع فيه السلطتين التشريعية والتنفيذية للاحتلال الأمريكي الفعلي، ولهذا لا يمكن اعتبارها اتفاقية ثنائية متكافئة الأطـراف، لغياب السيادة الوطنية الكاملة لحين تحقيقها الصوري في 2011/12/31.

ان اتفاقية الاطار الإستراتيجي قد تم صياغتها من قبل الجانب الأمريكي بما يحقق المصالح الامريكية في العراق، ويضمن سيطرتها الكاملة على استغلال الموقع الإستراتيجي للعراق

2- ان اتفاقية الاطار الإستراتيجي قد تم صياغتها من قبل الجانب الأمريكي بما يحقق المصالح الامريكية في العراق، ويضمن سيطرتها الكاملة على استغلال الموقع الإستراتيجي للعراق، فضلاً عن تحقيق الهيمنة الكاملة على مقدراته الاقتصادية ومنها النفط والغاز الطبيعي، وسندنا في ذلك هو تقييد العراق في القسم (11) من الاتفاقية التي اوجبت إجراءات لإنهاء العمل بهذه الاتفاقية من خلال الإخطار الخطي للطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، وعدم سريان هذا الاخطار الا بعد انقضاء عام واحد من تاريخه، فضلا ً عن عدم جواز تعديل هذه الاتفاقية الا بموافقة الطرفين خطياً ووفق الإجراءات الدستورية النافذة في البلدين على الرغم من عدم خضوع هذه الاتفاقية لمصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي.

اتضح لنا إنَّ الهيمنة الامريكية في العراق تجلت من خلال التأثير غير المباشر على القرار السياسي في العراق لمنع تشريع قانون انهاء وجود التحالف الدولي والقوات الأجنبية العسكرية في الأراضي والأجواء العراقية

3- اتضح لنا أن الهيمنة الأمريكية في العراق تجلت من خلال التأثير غير المباشر على القرار السياسي في العراق لمنع تشريع قانون انهاء وجود التحالف الدولي والقوات الأجنبية العسكرية في الأراضي والأجواء العراقية، فعلى الرغم من تقديم مقترح هذا القانون وجمع أكثر من (110) نائباً مؤيداً لتشريعه، غير أنه تم وضع مشروع هذا القانون في إدراج مجلس النواب وعلى غرار القرار النيابي بإخراج القوات الأجنبية من العراق الصادر في 5 كانون الثاني 2020،

وهو الأمر الذي يدلل على غياب الإرادة الوطنية الكاملة في التحرر من السيادة والهيمنة الامريكية في العراق.

4- اتضح لنا أن الحصانة القانونية الممنوحة لقوات التحالف والقوات العسكرية الامريكية المتواجدة في العراق تستند إلى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (17) لسنة 2003، ولم يشر أمر سلطة الائتلاف رقم (100) لسنة 2004 إلى إلغاء هذا الأمر التشريعي، فضلاً عن ذلك يشير الموقع الرسمي لقاعدة التشريعات العراقية الى العبارة الآتية (يعلق العمل بالأمر رقم 17 لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة إلى حين إلغائه حسب الإجراءات الأصولية بموجب القرار رقم 50 لسنة 2008) وهو الأمر الذي يدلل على عدم إلغاء هذا الامر التشريعي الذي يمنح الحصانة للقوات الامريكية لغاية يومنا هذا من قبل جميع الحكومات العراقية المتعاقبة او مجلس النواب، ولا تتحقق السيادة الوطنية الا بتشريع قانون يلغي هذه الحصانة في التشريع العراقي باعتباره المدخل الأساس لتطبيق القانون على جميع القوات المتواجدة في العراق وبضمنها القوات الامريكية.

ثانياً: التوصيات:

1- ندعو مجلس النواب إلى العمل الجدي والحثيث بشأن الإسراع بتشريع قانون إنهاء وجود التحالف الدولي والوجود العسكري الأمريكي من الأراضي والأجواء العراقية من أجل تحقيق السيادة الوطنية الكاملة.

2- ندعو مجلس الوزراء ومجلس النواب إلى اتخاذ الإجراءات القانونية على المستويين الدولي والوطني من أجل تحرير القرار الاقتصادي العراقي بشأن الهيمنة الأمريكية على إيرادات بيع النفط العراقي وتحويلها إلى البنك الفدرالي الأمريكي باعتباره نوعاً من أنواع الوصايا الاقتصادية الدولية، مما يتعارض مع السيادة الوطنية وفق نصوص الدستور العراقي والقوانين النافذة.

3- ندعو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء إلى ممارسة دورهم في السهر على الحفاظ على السيادة الوطنية باتخاذ الإجراءات القانونية والدبلوماسية الفاعلة لتحويلها الى واقع عملي ملموس.

4- ندعو رئيس وأعضاء مجلس النواب إلى إعادة تبني مشروع قانون رفع الحصانة عن القوات الأجنبية وإلغاء أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (17) لسنة 2003 من أجل الإسراع بعملية اخراج قوات التحالف والقوات الأمريكية من الأراضي والأجواء العراقية وتحقيق السيادة الكاملة.

الهوامش

(1) مثال هذه القرارات الصادرة من مجلس الامن القرار رقم (1472) في 28 اذار 2003، وتلاه القرار رقم (1483) في 22ايار 2003، والقرار رقم (1500) في 14 اب 2003، والقرار رقم (1511) في 16 تشرين الأول 2003، والقرار رقم (1546) لسنة 2004، والقرار رقم (1637) لسنة 2005، والقرار رقم (1723) لسنة 2006، وكذلك القرار رقم (1790) لسنة 2007.

(2) تمثلت التسمية الرسمية لقانون المصادقة على اتفاقية وضع القوات (Status of Forces Agreement)، التي تُعرف اختصارًا باتفاقية SOFA)) بـ (قانون تصديق اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية بشان انسحاب القوات الامريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه رقم (51) لسنة 2009) المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4102 في 2008/12/24

(3) د. مالك عباس جيثوم الشيباني، المركز القانوني للعراق في اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية 2008، دراسة منشورة في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 41، 2022، ص 137.

(4) خيري عبد الرزاق جاسم، الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق سبل ترقية دور المفاوض العراقي، مجلة دراسات دولية، وكذلك نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأمنية من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 47، 2020، د. منعم خميس مخلف، اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية (استحقاقات معلقة) ثالثاً: الاستحقاق الامني، مجلة حمورابي، العدد 13، شتاء 2015، ص 51

(5) نشر هذا القانون في الوقائع العراقية بالعدد 4102 في 2008/12/24.

(6) تنص المادة (19) من قانون عقد المعاهدات العراقي رقم (111) لسنة 1979 «يخضع الالتزام ابتداء للجمهورية العراقية المعاهدات التي تتناول أحكامها احدى المسائل المذكورة في فقرات هذه المادة لشرط التصديق وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون:1 – معاهدات الحدود والمعاهدات التي تمس السيادة الإقليمية».

(7) تجدر الإشارة إلى انه من خلال مراجعة الوثائق الرسمية في الولايات المتحدة الامريكية نجد انه لم يقوم الرئيس الأمريكي جورج بوش بعرض نصوص هذه الاتفاقية

على الكونجرس، وانما قام بالتوقيع عليها بصفتها اتفاق تنفيذي، وهو الأمر الذي يجعل هذا التعديل لنصوص الاتفاقية مرهوناً بإرادة الرئيس الأمريكي.

(8) مؤيد الطرفي، الإطار التنسيقي يفشل في كسب التأييد لإخراج القوات الأميركية من العراق، هل تعيد القوى الشيعية سيناريو الثلث المعطل لكسر النصاب في جلسات البرلمان؟ مقالة منشور يوم الاثنين 12فبراير 2024 على موقع الاندبندت العربية على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.independentarabia.com/node/548056

(9) نشر الأمر رقم (17) لسنة 2003 في الوقائع العراقية بالعدد 3979 المجلد 44 ، حزيران 2003.

(10) تنص المادة (12) من الاتفاقية (للولايات المتحدة الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها، وفي الظروف غير المشمولة بنص الفقرة 1).

(11) تنص المادة (21) من الاتفاقية (1. باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود، يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات القوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة والعنصر المدني والناجمة عن تأديتهم واجباتهم الرسمية في العراق).

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

الآثار الاقتصادية للانسحاب الأمريكي من العراق

ا. م. د. فايق حسن جاسم

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الآثار الاقتصادية للانسحاب الأمريكي من العراق

ا. م. د. فايق حسن جاسم

إن بحث الأثر الاقتصادي الذي يولده الانسحاب الأمريكي من العراق يرتبط بالإشكالية التي ولدها أصل الفعل؛ وهو التواجد العسكري المباشر القائم على فكرة الاحتلال الأمريكي للعراق الذي بُني على قرار مجلس الأمن الصادر، والرسالة المؤرخة في 8 ايار 2003 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائميين للولايات المتحدة وبريطانيا وايرلندا الشمالية والمؤرخة (2003/538/س)، « إذ يُسلّم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي والمطبق على هاتين الدولتين القائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (سلطة الاحتلال)، كما وصفها مجلس الأمن، إذ طلب أيضاً الأمين العام أن يواصل بالتنسيق مع سلطة الاحتلال ؛ مباشرة المسؤوليات المنوطة به بموجب قراري مجلس الأمن (1472 المؤرخ في 28 اذار 2003 والقرار 1476 والمؤرخ في 24 نيسان 2003)، لمدة ستة أشهر عقب اتخاذ هذا القرار : وأن ينهي في غضون هذه المدة الزمنية على أكثر نحو فعال من حيث التكاليف للعمليات الجارية لبرنامج النفط مقابل الغذاء وفي ميدان نقل المسؤولية للحكومة العراقية، بما في ذلك اتخاذ مجموعة تدابير منها: أن تكون صادرات العراق من مبيعات النفط والغاز عقب تاريخ اتخاذ القرار 1472، ويتابع هذه الحسابات محاسبين مستقلين مسؤولين أمام مجلس الأمن وأن تودع جميع العائدات من تلك المبيعات في صندوق تنمية العراق على أن يتم بحسب الأصول وأن تودع (5%) من تلك العائدات في صندوق التعويضات المشار إليه على وفق القرار (687 في العام 1991)، ويُطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل الممثل الخاص للمشورة والمراقبة عن عمل نشاطات الولايات المتحدة وبريطانيا وايرلندا الشمالية عن ابلاغ المجلس على مدد منتظمة بجهودها المبذولة بموجب هذا القرار. وفقا لهذه القرارات أدارت الولايات المتحدة ما مجموعه «1310» مليار دولار منذ العام 2003 حتى عام 2022، كما أشار إلى ذلك وزير النفط العراقي الأسبق عصام الجلبي.

إن إدارة ثروة نفطية تعد هي الثالثة المؤكدة على مستوى العالم يجعل بحث الآثار التي يخلفها (الانسحاب) الأمريكي من العراق على المستوى الاقتصادي يرتكز على بعدين قابلينِ للقياس وهما:

1 ـ **إدارة الموارد المادية والنقدية:** القدرة والارتكاز التي دائماً ما تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية هي إدارة الموارد المالية عبر الاستثمار المباشر أو الاستثمار غير المباشر، غير أن الفئة الأخيرة لا تنفع مع الحالة الاقتصادية العراقية. و سيعمل الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة عكسية أي- خارج من العراق صوب النظام الاقتصادي العالمي- وعمل هذه التدفقات سيُقرن كما أسلفنا بالوضع السياسي، فعندما كان التهديد الأمني قائم كانت التدفقات صوب الجوار الجغرافي الشريك الأمني للعراق في مجابهة داعـش، أما بعد انحسار التهديد الأمني فإن الشركاء الأمنيين تم إدراجهم ضمن ما يسمى (بالتنظيمات الإرهابية) وإدراجها من ضمن قائمة العقوبات التي ستوضحها الورقة، وهذا يدفع باتجاه إعادة توجيه التدفقات المالية التي دائماً ما توظفها الولايات المتحدة حيال مناطق مصالحها الحيوية في جنوب شرق اسيا وفيتنام، والعراق ضمن التطبيقات الحديثة لإدارة الموارد المالية واحلال شركاء جدد مثل البنوك التركية والاردنية .

القدرة والارتكاز التي دائماً ما تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية هي إدارة الموارد المالية عبر الاستثمار المباشر أو الاستثمار غير المباشر

2 ـ **ضمان تعشّق العراق في المنظومة الليبرالية:** الهدف هو توسيع قاعدة المصالح، وتوطينها عبر الشركاء لا سيما الاقتصاديين منهم، وهذا ولّد حركة اندفاع صوب الشراكة مع الولايات المتحدة واستثماراتها في العراق عبر أنموذج جديد شبيه بأنموذج جنوب شرق آسيا.

أما بعد انحسار التهديد الأمني فإن الشركاء الأمنيين تم إدراجهم ضمن ما يسمى (بالتنظيمات الإرهابية)

غير أن البعدين أعلاه يقرنان بإدارة الاحتلال للعراق وتطبيق آلية الانسحاب، ولماذا الانسحاب؟

تطبيق آلية الانسحاب تأخذ بعداً سياسياً عبر اتفاقية الإطار الإستراتيجي الموقعة في عام 2008، مع الاحتفاظ بحرية رسم السياسات الفرعية لإستراتيجية الاحتلال والتمركز في قاعدة عين الأسد بشكل معلن، والبعد الآخر هو إستراتيجية الانتشار الأمريكي في (الشرق الأوسط) فالولايات المتحدة

في منطقة (الشرق الأوسط) تمتلك ما بين « 40 إلى 60 ألف جندي أميركي» في نطاق عمل القيادة الأميركية الوسطى، التي يقع ضمن حقل نشاطها العراق، وهذه القوات موزعة على 21 دولة، من مصر غربا إلى كازاخستان في الشمال الشرقي لأغراض التدريب والمشورة وخدمة القواعد الأميركية، وحافظت الولايات المتحدة على وجود قوي في (الشرق الأوسط) منذ إنشاء الأسطول الخامس، وغالبا ما تبقي على اثنتين من حاملات الطائرات بمجموعاتها القتالية، ويتم تجهيزهما بآلاف الأفراد وتشير بيانات لوكالة فرانس برس إلى وجود 18 سفينة بينها حاملة طائرات من طراز نيميتز «يو أس أس هاري ترومان»، و3 مدمرات صواريخ موجهة، هي «يو أس أس لاسين» و»يو أس أس فاراغوت» و»يو أس أس فوريست شيرمان» وطراد صواريخ موجهة «يو أس أس نورماندي.

وفي أعقاب عملية طوفان الأقصى أعلنت الولايات المتحدة إرسال حاملتي الطائرات «يو أس أس جيرالد فورد» و»يو أس أس أيزنهاور» وسفن دعم لهما، ونحو 2000 من مشاة البحرية، فضلا عن بطاريات «ثاد» وبطاريات إضافية من نظام «باتريوت وأمر البنتاغون أيضا بإرسال طائرات حربية إضافية لدعم اسراب الطائرات الموجودة في مقر الاسطول الخامس المتمركز بشكل دائم في قطر قاعدة «**العديد**» التي تم نقل مقر القيادة الأمريكية المركزية اليها بعد مغادرتها للسعودية في عام 2003، وفيها يقع مركز العمليات الجوية المشتركة، وفي البحرين قاعدة الشيخ عيسى جنوب المنامة ويبلغ مجمل القوات الأمريكية المتمركزة في هذه القواعد بنحو عشرة آلاف جندي، وتمتلك الولايات المتحدة على الأراضي الكويتية نحو «1400»، جندي وذلك في إطار التعاون مع الكويت عقب عاصفة الصحراء في عام 1991، ويتمركز الجنود في مواقع أهمها قاعدة علي السالم الجوية ويزداد هذا العدد من الجنود أو ينقص بحسب المتغيرات والمخاطر التي تقيمها الولايات المتحدة، وفي أعقاب اجتياح داعش لمناطق شاسعة من العراق وسوريا نشرت الولايات المتحدة قوات مقاتلة بين البلدين بواقع «2500» جندي في العراق و»900» جندي على الأراضي السورية، يعزز هذا الانتشار التواجد العسكري في مصر لمراقبة تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.

وفي صحراء النقب يتواجد الجنود الأمريكان في قاعدة (مشاييم)، لدعم نظام القبة الحديدية، وفي الاردن تتمركز القوات الأمريكية في قاعدة الملك فيصل الجوية في

الجفر قرب الحدود العراقية، وفي الإمارات العربية المتحدة حافظت الولايات المتحدة على وجود عسكري امتد لأكثر من ربع قرن، ومن جهة الشمال تقع قاعدة انجرليك الجوية التركية القريبة من العديد من بؤر التوتر المحتملة في العالم، وهي قاعدة مهمة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، إذ توفر استجابة سريعة للأحداث في دول أخرى، هذه الخريطة للانتشار تعكس نقطة مهمة هي إن الخروج من الأراضي العراقية لا يشكل هدفا مركزيا لان التواجد العسكري المحيط بالعراق يمنح القوات الأمريكية القدرة على التدخل وتحقيق أي هدف ترغب به على الارض، إذما وازنا هذا العدد بعدد القوات التي احتلت العراق والبالغة «130» الف جندي أمريكي، ننتهي إلى استنتاج مهم مفاده أن الانسحاب هو إعادة انتشار لضمان المصالح بشكل دائم في العراق ومنطقة الخليج بشكل خاص، و(الشرق الأوسط) بشكل عام، وهنا تظهر أهمية بحث المصالح الأمريكية وإستراتيجية تحقيقها والتي هي في مضمونها جزءاً من سلوك عالمي يهدف إلى ضمان التفوق عبر إحكام السيطرة على المتغير الاقتصادي الذي هو بوابة التفوق العالمي.

الانسحاب هو إعادة انتشار لضمان المصالح بشكل دائم في العراق ومنطقة الخليج بشكل خاص، و(الشرق الأوسط) بشكل عام

تحليل الأثر عبر البعدين المشار اليهما أعلاه:

1 ـ ادارة الموارد المالية والنقدية: تحليل الأثر في هذا الجانب يرتبط بنظرية تقسيم العمل على مستوى العالم على وفق النظرية النسبية ؛ أي أن دور العراق يرتكز على أساس تصدير الطاقة «النفط والغاز»، وفي هذا الجانب يبرز شركاء أساس للاستثمار في هذين الحقلين هما الدولة، والقطاع الخاص عبر تراخيص الاستثمار، والإتجار غير الرسمي الذي نشط أبان سيطرة داعش على جزء من الأراضي العراقية وبقيت مستمرة عقب دحر داعش والانتصار عليها، وتعلن السلطات العراقية بين الحين والآخر القبض على عشرات المهربين،؛ إذ كشف جهاز الأمن الوطني عن الكميات المضبوطة من تهريب النفط في ديالى يصل قرابة المليون لتر فقط يضاف اليها المحافظات الحدودية، غير أن الحكومة العراقية لم تعلن بشكل رسمي عن كميات التهريب للنفط الخام، في حين أن الولايات المتحدة تعدها من أهم قنوات إدامة النشاطات غير الرسمية لإمداد

التنظيمات الإرهابية المهددة للاستقرار والتي تشكل مشروع سلطة موازي ضاغط على النظام الرسمي للدولة، وهذا جزء أساس من إستراتيجية الولايات المتحدة العالمية التي ترتكز على الفواعل من غير الدولة من شركات متعددة الجنسيات والحركات الإرهابية.

لذا فأن تفريغ الأثر سيرتكز في إطار تنمية التهديد المرتكز على النشاط غير الرسمي لصناعة طبقة رأسمالية سريعة تتعشق مع النظام الليبرالي، وتواجه الولايات المتحدة في هذا الجانب تحدي الجوار الجغرافي للعراق، فالولايات المتحدة لا ترغب بعزل العراق قدر رغبتها بفلترة العلاقات التجارية بين العراق وجواره الجغرافي فهو وصل في عام 2023 مع ايران إلى قرابة 17 مليار دولار، ومع تركيا وصل إلى قرابة 13 مليار دولار، وهذه التبادلات التجارية تتم عبر القطاع الخاص المرتكز نشاطه التجاري إلى أنماط التحالفات السياسية وهذه التحالفات تؤشر تدفق في اتجاهين الأول حركة البضائع مقابل السيولة النقدية من الدولار التي تتحرك صوب الشركاء التجاريين، والاتجاه المعاكس تصدير النفط والغاز من العراق إلى الجوار الجغرافي .

فالولايات المتحدة لا ترغب بعزل العراق قدر رغبتها بفلترة العلاقات التجارية بين العراق وجواره الجغرافي

2 ـ ضمان تعشق العراق في المنظومة الليبرالية: وهذا يبرر إصرار الولايات المتحدة على إدارة ثروة العراق النقدية بعيداً عن الرقابة الوطنية في العراق، وهذه الرغبة الأمريكية تتعشق مع قاعدة سياسية عريضة استطاعت النفاذ وتنمية قاعدة شراكة مع الجوار الجغرافي على وفق الاستقطاب المذهبي المعزز بالشراكة الاقتصادية، والانسحاب الامريكي سيمنح الحكومة العراقية القدرة على الرقابة المالية المقيدة للتنامي السريع للطبقة الرأسمالية التي تنامت بسبب ضعف الرقابة الحكومية على واردات البلد المادية والنقدية، وهذا يولد فجوة تجعل تعشّق البلد مع المنظومة الليبرالية التي تشكل هدفا مركزيا للولايات المتحدة .

والانسحاب الامريكي سيمنح الحكومة العراقية القدرة على الرقابة المالية المقيدة للتنامي السريع للطبقة الرأسمالية التي تنامت بسبب ضعف الرقابة الحكومية على واردات البلد المادية والنقدية

3 ـ حركة السيولة الاجنبية وتدفق الدولار: أشرنا في بداية الورقة أن الولايات

المتحدة لازالت تمثل الحماية للبترودولار المتحققة من تصدير النفط العراقي، فالعراق ملزم بموجب اتفاقيات نادي باريس، إذ نجح العراق عام 2004 في شطب نحو 100 مليار دولار أميركي من ديونه على خلفية توقيع اتفاقية نادي باريس لحل الديون السيادية المترتبة بذمة العراق لـ65 دولة، منها 19 دولة ضمن نادي باريس و46 دولة خارجه، ويعدّ نادي باريس مؤسسة غير رسمية تمثل تجمع الدائنين من الدول الغنية في العالم، والذي أنشئ عام 1956 نتيجة المحادثات التي تمت في باريس بين حكومة الأرجنتين و دائنيها، ويتولى النادي مهمة إعادة هيكلة الديون السيادية للدول، أو تخفيف أعباء بعض الديون أو حتى إلغاء بعضها مثلما حدث عندما قام النادي بإلغاء ديون العراق كافة في 2004.

وغالبا ما تستند قرارات النادي إلى توصية من صندوق النقد الدولي ومن ثم يصبح القرار السياسي للبلد رهنا لصندوق النقد الدولي.

إن الديون الداخلية والخارجية بلغت 113 مليار دولار، تشمل 40 مليار دولار ديونا معلقة منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فضلا عن تراكم الديون بسبب الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ومشاريع التنمية التي قدمتها بعض الصناديق العالمية، وتبلغ إجمالا 23 مليار دولار واجبة الدفع، وللحكومة العراقية ديون داخلية تبلغ 50 مليار دولار.

إن الديون الداخلية والخارجية بلغت 113 مليار دولار، تشمل 40 مليار دولار ديونا معلقة منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي

إن «القروض الداخلية في أغلبها من مصارف حكومية تابعة لوزارة المالية، وإن الإيداعات في مصرفي الرافدين والرشيد من 80% إلى 85% هي لمؤسسات حكومية، في وقت اقترضت الحكومة أغلب الأموال لسداد رواتب موظفي تلك المؤسسات". لأن المصرفين المذكورين لازالا يعملان على وفق آليات وبرامج متقادمة و من الصعوبة بمكان أن تتعشّق مع النظام المصرفي العالمي، ولا يمتلكان الغطاء السياسي أو الحق الدولي بالنشاط خارج حدود العراق، وهذ منح الولايات المتحدة حق إدارة السيولة النقدية للعراق خارج حدوده السياسية وكذلك أنشأت المصرف التجاري العراقي، وبذلك أصبح هناك قناتين للتدفق النقدي الأولى رسمية بحماية أمريكية عبر البنك التجاري العراقي، والأخرى غير رسمية عبر القطاع الخاص الذي يخضع للفلترة والانتقائية في التعامل مع

الولايات المتحدة عبر التمييز بين فئتين الأولى تصفها شرعية والثانية غير شرعية للفئات التي تصنفها الولايات المتحدة (جماعات إرهابية).

هذا فضلا عن ديون معلقة لـ8 دول، منها إيران والسعودية وقطر والإمارات والكويت، وتبلغ 40 مليار دولار، وهذه الدول لم تشطب ديونها بعد، على الرغم أنها خاضعة لنادي باريس، وهناك 23 مليار دولار واجبة الدفع إلى صناديق تنموية، وهذا يجعل آلية الربط مع نادي باريس ليست خيار بقدر ماهي إلزام، وإعادة التفاوض عليها مرة أخرى، وعلى أقل تقدير جدولتها بشفافية مع المجتمع الدولي وبمساعدة مجموعة الاتصال الدولية المشكّلة العام الماضي في لندن، وتضم عضوية دول مجموعة السبع والبنك الدولي وصندوق النقد، وهذا يغيب من حسابات أغلب المؤسسات الاقتصادية في العراق، وللابتعاد عن سياسة الإقراض والقروض، يتعيّن اعتماد سياسة اقتصادية تحوّل الشركات والمؤسسات إلى تمويل ذاتي؛ أي أن المؤسسة هي المسؤولة عن رواتب موظفيها، وتدريجيا تتحول أغلب مؤسسات الدولة إلى التمويل الذاتي، وذلك بخطة تنموية لمدة 3-5 سنوات، مع العمل على تأهيلها إداريا وفنيا لتكون منتجة لا مستهلكة لمقدرات الدولة، والأهم هو تدقيق ومتابعة الحسابات المصرفية لتلك المؤسسات لمعرفة حجم أموالها، التي هي أموال الدولة العراقية.

وللابتعاد عن سياسة الإقراض والقروض، يتعيّن اعتماد سياسة اقتصادية تحوّل الشركات والمؤسسات إلى تمويل ذاتي

والمؤسسات التي تفشل في تحقيق هدف الاكتفاء والربح بالاعتماد على الذات ستُعرض للبيع، ومع حجم العقوبات الاقتصادية التي تفرض على المؤسسات العراقية سيصبح المنافس الأساس للشراء، هم شركاء التنمية الجدد الذين ستفرضهم الولايات المتحدة والأُجراء الأفضل في هذا الجانب شركاء الاستثمار عبر حصص لأشخاص متعددين يدارون من المؤسسة نفسها ضمنا، حتى تتمكن المؤسسات التي تواجه العقوبات من الاستمرار والنشاط الاقتصادي.

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

الآثار الاجتماعية
للانسحاب الأمريكي من العراق
نظرة استشرافية

د. خلدون جبار عبود
وزارة العدل العراقية

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الآثار الاجتماعية للانسحاب الأمريكي من العراق نظرة استشرافية

د. خلدون جبار عبود

وزارة العدل العراقية

مقدمة

مر المجتمع العراقي بالعديد من الأزمات الاجتماعية وخلال السنوات الأخيرة عصفت به مجموعة من الأحداث تفاوتت في جسامتها وحدتها، أوجدت تلك الأحداث هزات في البنية الاجتماعية، لم يتعافَ منها المجتمع بسهولة ويسر، ولا يزال البعض من الأزمات ماثل أمامه، وفي هذه المدة تتجه الحكومة العراقية إلى الاتفاق على انسحاب القوات الأمريكية من الاراضي العراقية من خلال مفاوضات مستمرة، لذا سيكون محور البحث المقدم هنا هو قراءة الواقع العراقي وتأثير هذا الانسحاب على البنية الاجتماعية للبلد آخذين في مسار بحثنا التجارب التاريخية التي مر بها العراق، والوقائع الاجتماعية التي قد ترافق عملية الانسحاب، لا سيما وأن هنالك الكثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت البلد سابقاً والتي لا زالت عالقة في مسيرة التجربة الديمقراطية الفتية في العراق، لذا سيكون من ضمن المقاربات التي نطرحها بيان مواقع وجهات الضعف في المنظومة الاجتماعية .

أولاً: إشكالية الدراسة

إن ما نتناوله في هذا البحث يمثل تتبعاً لمسار من الأحداث للانسحاب الأمريكي من العراق وبيان نوع هذه الآثار وشدتها على بنية المجتمع

تمتاز المراحل التأريخية التي واجهت المجتمع العراقي بسخونة أحداثها والتي كانت نسبة كبيرة منها ذات تأثيرات هيكلية مهمة، والمتتبع لهذه الأحداث وما تحويه من عوامل تغيير اجتماعية يجد الآثار الاجتماعية واضحة بجلاء عند كل واقعة يمر بها المجتمع العراقي، إن ما نتناوله في هذا البحث يمثل تتبعاً لمسار من الأحداث للانسحاب الأمريكي من العراق وبيان نوع هذه الآثار وشدتها على بنية المجتمع، كما وستكون النظرة الاستشرافية لقراءة الواقع الاجتماعي في مرحلة ما بعد الانسحاب هي أحدى مقارباتنا النظرية، مستعينين بالأحداث والوقائع

التأريخية التي شهدها المجتمع العراقي خلال مسيرة تأريخه المعاصر، وفي الوقت نفسه بيان مكامن الخلل ومواطن الأزمات التي قد يواجهها أي تغيير طارئ أو حدث غير مسبوق وغير واضح الآثار من خلال إبراز العديد من القضايا التي وجدت الحكومات العراقية السابقة مبدأ ترحيلها هو أسلم الحلول، لكنها تقلق مضجع العراقيين عند كل هزة سياسية أو اجتماعية .

لذا سنوضح أغلب هذه القضايا وموارد ظهورها و أكثرها شدةً وتأثيراً في بنية المجتمع العراقي، ابتداءً من موضوع التنوع الاجتماعي للطيف العراقي مروراً بمشكلات وأزمات هذا التنوع في حقب الدولة العراقية وأوقات استعار نار خلافاتها، وبيان أفق تفكير ومطالب النخب السياسية ومبلغ تأثيرها على بقاء النظام السياسي الحالي في حالة خلافاتها واشتداد حالة التوتر بينها، لا سيما وهم أمام أحداث محلية وإقليمية تنبأ بحالات حرجة من التفاعل والتأقلم مع الأحداث سواء أكان منها بالجانب المحلي من انسحاب للقوات الأمريكية أم في حالات التوتر الإقليمي .

وتبرز قيمة الدراسة الحالية وجدواها من توجهها الاستشرافي لأهم القضايا التي تواجه المجتمع العراقي والتي تحتاج إلى البحث والتقصي لبيان الأضرار والآثار الاجتماعية التي قد تؤدي إلى أحداث اجتماعية وهزات عنيفة في المجتمع العراقي، كما انها تندرج ضمن الدراسات المرحلية التي تواجه الاحداث وترسم ملامحها ونتائجها وتعطي الصورة الواضحة عن تبعات موضوع الانسحاب الأمريكي والمرحلة الراهنة المتسمة بعدم الاستقرار، وابراز التحديات التي ستجابهها السلطة في العراق والمسؤولية السياسية والأخلاقية للنخب العراقية تجاه هذه الاحداث، وقدرتها على تجاوزها وعدم جر أبناء المجتمع العراقي إلى ويلات التناحر والاصطفاف الفئوي والمصلحي.

وممكن إيجاز إشكالية الدراسة وجدواها في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما الآثار الاجتماعية للانسحاب الأمريكي المفترض من العراق؟

2- أي القضايا المؤثرة على البنية الاجتماعية العراقية بعد الانسحاب المفترض؟

3- كيف سيجابه المجتمع العراقي ذو التنوع الاجتماعي المواقف المحلية والدولية بعد الانسحاب المحتمل؟

ثانيا: الأهداف

1- بيان أكثر القضايا الاجتماعية المؤثرة عند الانسحاب الأمريكي بين مكونات المجتمع العراقي.

2- معرفة إلى أي مدى تعمل آثار الانسحاب الأمريكي على استقرار وديمومة النظام الاجتماعي والسياسي في العراق.

ثالثا: نظرة في مفهوم الاحتلال

يقصد بالاحتلال في القانون الدولي قيام أحدى الدول بالاستيلاء على أراضي دولة أخرى وفرض سلطتها عليها [1]،كما يتضمن مفهوم الاحتلال الإقامة لقوات عسكرية في أرض أجنبية تمكيناً لاستعمارها من دون رضا أهلها، وكان الاستعمار في صورته القديمة يعتمد اعتماداً مطلقاً على الاحتلال العسكري في التمكين لفرض سياسته وتحقيق أهدافه التي لا يمكن تحقيقها إلا باستخدام القوة المادية كمساندة الاحتكارات الأجنبية وفرض القوانين، وبعد أن يتم للدولة المستعمرة بسط يديها على الإقليم تأخذ في تخفيض قوات الاحتلال العسكري تدريجياً وتكتفي بحاميات رمزية [2]، والاحتلال هو التعبير السابق عن مفهوم الاستعمار الذي يعني استعمال دولة حق السيادة على إقليم خارج حدود أراضيها فيفقد بذلك كيانه الخاص وشخصيته الدولية ويتبع ذلك السيطرة على شؤونه كافة والحصول على كل المزايا الاقتصادية التي تطمع فيها الدولة المستعمرة بشكل مجحف للإقليم الواقع تحت سيطرتها [3] . كما يُعبر عنه بكونه نظام السيطرة والاستغلال والاحتلال الواقع على الأراضي أو بلدان الاخرين، وقد تفكك معظم النظام الاستعماري لكن الحقبة الاستعمارية لها ميراثان جديران بالاهتمام الأول بقيت معظم المستعمرات السابقة أفقر من الغرب الرأسمالي المتقدم وغالباً ما وقعت تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية، والثاني كان للاستعمار تأثيرات هائلة في كل من المسيطِر والمسيطَر عليه لجهة الثقافة وشكل الحكم مما أفضى إلى انتشار ثقافي واسع النطاق [4]، أما الاحتلال الأمريكي للعراق فهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق في نيسان 2003، والاطاحة بالنظام السابق، وتمركزت في قواعد عسكرية في مدن العراق المختلفة .

يقصد بالاحتلال في القانون الدولي قيام أحدى الدول بالاستيلاء على أراضي دولة أخرى وفرض سلطتها عليها

والاحتلال هو التعبير السابق عن مفهوم الاستعمار الذي يعني استعمال دولة حق السيادة على إقليم خارج حدود أراضيها فيفقد بذلك كيانه الخاص وشخصيته الدولية

رابعاً: لمحة عن تأريخ العراق المعاصر

ابتدأ تكوين العراق المعاصر بحدوده الجغرافية المعروفة اليوم بعد دخول القوات البريطانية لاحتلال العراق 1914-1918، إذ استمرت عملية الاحتلال أربع سنوات، وكانت آخر معاقل القوات العثمانية في مدينة الموصل وتم الحاق هذه المدينة بالعراق على الرغم من الاعتراضات العثمانية عليها [5]، ووقع العراق تحت الانتداب البريطاني منذ عام 1920، وبموجب هذا الانتداب يكون وضع الدول التي احتلت من قبل الحلفاء ومنها بريطانيا وفرنسا الخضوع للإشراف الفني والإداري إلى أن تصل مرحلة من النضج تكون قادرة على إدارة نفسها عند ذاك يمكن قبولها في عصبة الأمم وتنول استقلالها، لكن هذا الأمر لن يتحقق من دون موافقة الدول المستعمرة ورفعها للتقارير التي تثبت قدرة هذه الدول على الإدارة والتطور الذي أضفي على هذه الدول في تلك المرحلة، و من ثم تكون مصائر الدول المحتلة بيد الدول المستعمرة ومدى قدرة سياسييها ومصالح هذه الدول في نيل الاعتراف بكونها دول تستحق الاستقلال[6].

ووقع العراق تحت الانتداب البريطاني منذ عام 1920، وبموجب هذا الانتداب يكون وضع الدول التي احتلت من قبل الحلفاء ومنها بريطانيا وفرنسا الخضوع للإشراف الفني والإداري إلى أن تصل مرحلة من النضج تكون قادرة على إدارة نفسها

في تشرين الاول 1920 تشكلت أول حكومة عراقية مؤقتة برآسة عبد الرحمن النقيب وتوزعت الحقائب الوزارية على العراقيين، لكنها كانت تحت اشراف البريطانيين أي- حقائب وزارية تحت اشراف المستشارين الإنكليز- ومن ثم وزارة من دون سلطة، وفي تموز من العام 1921، أقر مجلس الوزراء العراقي إعلان الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وسبق هذا الأمر إجراء استفتاء عام في البلاد عن طريق مضابط للموافقة على ترشيح الملك فيصل على عرش العراق وأن يكون حراً مستقلاً [7].

في عام 1922 عرضت بريطانيا مسوّدة معاهدة تنظم العلاقة بين البريطانيين والحكومة العراقية وكانت مجحفة في بنودها وحدّت حتى من سلطة الملك

تاريخ المعاهدات البريطانية العراقية:

في عام 1922 عرضت بريطانيا مسوّدة معاهدة تنظم العلاقة بين البريطانيين والحكومة العراقية وكانت مجحفة في بنودها وحدّت حتى من سلطة الملك،

وفيها تدخل في الشؤون الداخلية، ولاقت من الاعتراضات العديدة لكن الضغط الذي مورس ضد السياسيين العراقيين من قبل الانكليز دفعهم للموافقة عليها على مضض، تلتها معاهدات 1926، 1927ومعاهدة 1930 التي كان من ورائها بيان قدرة العراق على الاستقلال وإنهاء الانتداب، عن طريق رفع تقرير من قبل البريطانيين عن قدرة العراق على الإدارة الذاتية ومنحه هذا الحق، وعلى الرغم من تحقيق البريطانيين لجميع مصالحهم في تلك الاتفاقات إلا إن العراق استطاع أن ينول عضوية عصبة الأمم في عام 1932 ونيل استقلاله، وكانت الكثير من بنود تلك المعاهدة تضمن مصالح البريطانيين وتسمح لهم بإبقاء قواتهم في البلد، عن طريق القواعد والمطارات العسكرية [8]، وتكون هذه المعاهدة آخر المعاهدات مع الانكليز والتي حددت مدتها بـ (25) عاماً، وأُلغيت بتوقيع العراق لميثاق بغداد الذي ضم بجانب العراق وتركيا وإيران وباكستان، بريطانيا، وبموجب هذه الاتفاقية وافقت بريطانيا على إنهاء تواجد قواتها في قاعدتي الشعيبة والحبانية، لكنها اشترطت على بقاء القوة الجوية في القاعدتين تحت مسوغ التدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها وأن يقدم العراق التسهيلات الكاملة لها [9] .

وكانت الكثير من بنود تلك المعاهدة تضمن مصالح البريطانيين وتسمح لهم بإبقاء قواتهم في البلد، عن طريق القواعد والمطارات العسكرية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أرادت بريطانيا تجديد المعاهدة لسنة 1930 مع العراق لجعل الحلف مع العراق وأصبح ضروريا تعديل بنودها لتكون متناسقة مع التطور الذي بلغه العراق ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لكن الاحزاب العراقية الوطنية رفضت مجمل بنود معاهدة 1930، وأرادت معاهدة مبنية على أساس الصداقة المتكافئة والمنافع المتبادلة ومقتضيات السيادة الوطنية، لأن بقاء القوات البريطانية على أرض العراق يعد اعتداء على الكرامة الوطنية.

أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية قد دفعت ثمن هذا الانتصار الذي أضعف كثيراً من قدراتها العسكرية في إدارة شؤون مستعمراتها الواسعة، لذا أصبح هدفها في الشرق الأوسط الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتمثلة في الأهمية الاقتصادية في قطاع البترول ومصادره في المنطقة والموقع الجغرافي المهم، وكان أكثر أهدافها يتركز في تلك المدة على ما يأتي:

أ. تشجيع دول الشرق الأوسط على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار ثم السعي إلى جمعها في تنظيم واحد يسمى (الكتلة الشرقية).

ب: السعي إلى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط تضمن لبريطانيا مصالحها الإستراتيجية عن طريق الدفاع المشترك والإفادة من القواعد العسكرية [10].

لم تكتمل المشاريع السياسية البريطانية في العراق لا سيما في ظل وجود مصالح أمريكية في البلد وتنافس محموم بين البلدين للسيطرة على الموارد الاقتصادية، لقد كان للوجود الأمريكي تأثيراً في مجالات عديدة من القطاعات في العراق فعلى سبيل المثال كان هناك أكثر من مئة فني وخبير في مجلس الإعمار خلال مدة الخمسينات من القرن العشرين، وكان لهؤلاء من الكفاءة والنشاط ما يدفع الحكومة العراقية أن تجدد التعاقد معهم، فضلا عن القطاع الزراعي والاقتصادي والتعليمي وهذا ما أغاض الإدارة البريطانية في العراق [11]، وكذلك وجود المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وتهديد نمو الأحزاب اليسارية في المنطقة، جعل الحكومات العراقية المتعاقبة تقسو في قراراتها المتبعة بحق الأحزاب والإعلام والحريات العامة، وكانت الأحكام القضائية بحق أفراد وقيادات من الحزب الشيوعي في مجملها الإعدام، مما وتّر الشارع العراقي المنتفض أساسا على الوجود الأجنبي في البلاد وتصاعدت الأوضاع تدريجياً بمرور الوقت، وهذه الأحداث والتناقضات في السياسة العراقية وحلفائها قادت بالتالي إلى قيام ثورة تموز 1958 لينتهي فصل الاحتلال عن العراق ويبدأ فصل الحكومات العسكرية التي استمرت بالانقلابات إلى أن وصل الأمر لحزب البعث ليحكم منذ عام 1968 في انقلابه الثاني إلى سقوطه في نيسان 2003 على يد قوات الاحتلال الأمريكية.

السعي إلى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط تضمن لبريطانيا مصالحها الإستراتيجية عن طريق الدفاع المشترك والإفادة من القواعد العسكرية

جعل الحكومات العراقية المتعاقبة تقسو في قراراتها المتبعة بحق الأحزاب والإعلام والحريات العامة، وكانت الأحكام القضائية بحق أفراد وقيادات من الحزب الشيوعي في مجملها الإعدام

خامسا: الآثار الاجتماعية للانسحاب البريطاني من العراق بعد اتفاقية 1930

كان للانسحاب البريطاني الجزئي من العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم وتسليم ملف الإدارة للعراقيين حدوث وقائع عدة في البنية الاجتماعية العراقية منها:

1- انتفاضة الكرد بقيادة أحمد البرزاني عام 1932 ضد الحكومة العراقية في بغداد في شمال العراق وحدوث معارك مع الجيش العراقي [12] .

2- انتفاضة الآثوريين المسيحيين عام 1933 في الموصل ونشوب معارك ومجازر وترحيل العديد منهم إلى خارج العراق بعد إسقاط الجنسية عنهم [13].

3- انتفاضة العشائر العربية في الفرات الأوسط عام 1935في محافظتي الديوانية والناصرية ونشوب معارك عنيفة مع الجيش العراقي [14].

كان للانسحاب البريطاني الجزئي من العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم وتسليم ملف الإدارة للعراقيين حدوث وقائع عدة في البنية الاجتماعية العراقية

4- أول انقلاب عسكري في المنطقة العربية عام 1936 بقيادة اللواء بكر صدقي وإنهاء حكومة ياسين الهاشمي القومية الطابع [15].

5- إعادة الاحتلال العسكري من قبل الانكليز للعراق في عام 1941 خلال الحرب العالمية الأولى وقيام حركة مايس وبسبب عدم موافقة الحكومة العراقية على قطع علاقتها بدول المحور [16].

سادساً: الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003

في التاسع من نيسان احتلت العراق القوات الأمريكية مع شريكتها القوات البريطانية وبعض الدول المتحالفة معها وأطاحت بالنظام البعثي بعد 35 عاماً من الحكم المنفرد، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التأريخ السياسي للعراق يكون فيه تحت سيطرة الاحتلال، لم تكن السياسات المتبعة من قبل قوات الاحتلال متوازنة ومخططة لاستقرار الأوضاع في البلد بل كان يشوبها التخبط والعجلة في أغلب الاحيان ولا سيما في اتخاذ القرارات واستبدال القادة إلى أن وصل الأمر للحاكم المدني برايمر وهو موظف مدني في الخارجية الأمريكية، وكانت واحدة من قرارات هذا الحاكم تسريح الجيش العراقي السابق، وخلق

في التاسع من نيسان احتلت العراق القوات الأمريكية مع شريكتها القوات البريطانية وبعض الدول المتحالفة معها وأطاحت بالنظام البعثي بعد 35 عاماً من الحكم المنفرد

فوضى أمنية في المدن العراقية، قادت إلى ظهور العديد من حركات المقاومة العنيفة للاحتلال، مما دفع الأخير إلى جلب قوات متعاقدة مع الجيش الأمريكي، ثم البدء بتكوين نواة جديدة للجيش العراقي، بعد أن طالت قوات الاحتلال الكثير من الخسائر، وتفاقم الوضع العام بصورة ملفتة، تبعها تشكيل مجلس للحكم وإقرار دستور للبلاد في عام 2005 وإجراء أول انتخابات برلمانية في ذلك العام، إذ أصبح موضوع تسليم القيادة بيد العراقيين وإنهاء حالة الحرب والعسكرة كحل أوحد يحقق كل الأهداف فرض أفرزته الوقائع الاجتماعية في البلد وهذا ما عبر عنه أحد القادة العسكر إذ قال قائد فرقة المشاة الأمريكية الأولى جون باتيست «إن مثل هذه الحروب لا يمكن كسبها عسكرياً « [17].

وكان أفضل ما تقوم به السياسة الأمريكية في تلك المدة على حد تعبير الجنرال ويسلي كلارك وهو الذي نقل السلطة السياسية إلى مجلس عراقي وتأمين تفويض من الأمم المتحدة لإرسال قوات من جنسيات أخرى، وفي الوقت نفسه السعي لإنشاء قوات أمن عراقية كافية لإعفاء القوات الأمريكية [18]، ويوضح الجنرال كلارك بعد قدرة الجنود الأمريكان على البقاء كقوة ماسكة للأرض فهي ليست قوات مستعمرة وتجاربها في هذا الأمر عديدة منها في فيتنام، وتكمن قدرة الولايات المتحدة في الحروب الخاطفة، وفي مجال المعلومات الاستخبارية وغيرها، لما تملكه من تكنولوجيا عالية، ونشاطها متركز في القوة الناعمة ودعمها للمنظمات العالمية، أما الحرب التي كلفتها الكثير من الأموال وتحشيد أكثر من 140 ألف جندي أمريكي و15 ألف جندي من جنسيات مختلفة تم التعاقد معهم أمر يرهق المنظومة العسكرية والاقتصادية إذ ما طالت مدة بقائهم وتعرضوا للكثير من الهجمات، فضلا عن الرأي العام في الإعلام الأمريكي وجدوى الحرب، كما إن التغيير المطلوب في العراق لم يتم حسم ملفاته الكثيرة بالسرعة المتوخاة، وتأخر كذلك العديد من الملفات منها الامن والخدمات وتجفيف منابع الإرهاب، ناهيك عن النظرة المحلية للعراقيين للوجود الأمريكي على أراضيهم وردود الفعل المبالغ فيها من قبل الجنود عند التعرض للهجوم أو في اثناء المداهمات [19].

كان أفضل ما تقوم به السياسة الأمريكية في تلك المدة على حد تعبير الجنرال ويسلي كلارك وهو الذي نقل السلطة السياسية إلى مجلس عراقي

في عام 2008 اتفق العراقيون مع الأمريكان على صيغة اتفاقية سميت بالإطار الإستراتيجي وبموجبها تحددت العلاقة مع الولايات المتحدة في الجوانب المختلفة، وقد نصت الفقرة (4) من القسم الأول الذي يُعنى بالمبادئ العامة للاتفاقية بأن لا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى وأن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق.

في عام 2008 اتفق العراقيون مع الأمريكان على صيغة اتفاقية سميت بالإطار الإستراتيجي وبموجبها تحددت العلاقة مع الولايات المتحدة في الجوانب المختلفة

أما في القسم الثالث من المعاهدة والذي يتضمن موضوع التعاون الدفاعي والأمني، إذ بين هذا القسم إلى تواصل الطرفين للعمل على تنمية علاقات التعاون فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والدفاعية من دون إجحاف بسيادة العراق وأراضيه وأجوائه ويتم التعاون بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت، جرى انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011.

أما في القسم الثالث من المعاهدة والذي يتضمن موضوع التعاون الدفاعي والأمني، إذ بين هذا القسم إلى تواصل الطرفين للعمل على تنمية علاقات التعاون فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والدفاعية من دون إجحاف بسيادة العراق وأراضيه وأجوائه

سابعاً الوقائع الاجتماعية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011.

1- الاعتصامات والتظاهرات في المحافظات ذات الأغلبية السكانية من المكون السني عام 2012، في كل من محافظة الانبار، صلاح الدين، الموصل وكركوك وتخللت هذه التظاهرات أعمال عنف واصطدامات مع الجيش والقوات الأمنية.

2- قيام التنظيم الإرهابي داعش عام 2014 باحتلال الموصل وأجزاء من محافظات صلاح الدين، الانبار وكركوك، وحدوث مذابح كبيرة وإبادة للايزيديين والمكونات الأخرى في الموصل وبعض المحافظات الأخرى، كما وحدث انهيار كبير في المنظومة الأمنية من الجيش والشرطة في تلك المحافظات.

3- طلب العراق من الولايات المتحدة والتحالف الدولي المساعدة في حرب

داعش وفقاً لاتفاقية الإطار الإستراتيجي.

4- تكوين تشكيل عسكري بناءً على فتوى المرجعية العليا (السيد علي السيستاني) وهو الحشد الشعبي، والذي كان له دوراً عسكرياً في عملية تحرير المناطق من داعش ومساندة الجيش العراقي، فضلا عن الدور السياسي والاجتماعي فيما بعد.

5- استفتاء الانفصال لإقليم كردستان عن العراق عام 2017، وحدوث اشتباكات مع الجيش العراقي واختلافات كبيرة مع حكومة المركز.

6- قيام احتجاجات كبيرة في بغداد ومدن الجنوب والفرات الأوسط، من قبل مجموعة كبيرة من الشباب الناقم على الوضع الاجتماعي عام 2019- 2020، والتي كان من نتائجها تغيير رئاسة الحكومة العراقية وتعديل في قانون الانتخابات البرلمانية العراقية.

7- الاختلافات السياسية والاعتراضات العنيفة حول نتائج انتخابات البرلمان العراقي عام 2021، واضطرابات أمنية واجتماعية غير مسبوقة حول تشكيل الحكومة بين التحالف الشيعي الإطار التنسيقي والتيار الصدري الذي فاز في الانتخابات البرلمانية بأعلى الاصوات.

أخذت المطالبات العراقية من قبل الكتل السياسية بإنها مهمة التحالف الدولي وإخراج القوات الأمريكية من القواعد العسكرية في العراق، أتسمت هذه المطالبات في بعض الاحيان بالحدة والتوتر لا سيما بعد اغتيال كل من (الجنرال قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس)

ثامناً: نظرة استشرافية للآثار الاجتماعية المتوقعة من الانسحاب الأمريكي

نظراً للظروف الاجتماعية التي أعقبت المرحلة التي ظهر فيها تنظيم داعش والانتصار عليه من قبل الجيش العراقي والقوات الساندة من حشد شعبي وتحالف دولي بقيادة الأمريكان، وكذلك تبعاً للتغيرات الاجتماعية التي أحدثتها تلك الوقائع من حالات التهجير القسري من قبل داعش و أعداد من المفقودين، فضلا عن التوتر الناشئ بين الإقليم والمركز، أخذت المطالبات العراقية من قبل الكتل السياسية بإنها مهمة التحالف الدولي وإخراج القوات الأمريكية من القواعد العسكرية في العراق، أتسمت هذه المطالبات في بعض الاحيان بالحدة والتوتر لا سيما بعد اغتيال كل من (الجنرال قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس)، والتوتر المتزايد بين بعض فصائل الحشد الشعبي والقوات الأمريكية، لذا تزايدت

الطلبات من أجل انسحاب هذه القوات وتشكيل لجان مشتركة لهذا الأمر، ويمكن إيجاز أهم القضايا الاجتماعية التي يمكن استشراف حدوثها في حال انسحبت القوات الأمريكية من العراق من دون اتفاق مقنع ومرضي للولايات المتحدة على أقل تقدير أو من دون عقد اتفاق بديل آخر يضمن للطرف الأخير مصالحه في المنطقة بالفقرات الاتية :

أ. أي اتفاق سياسي أو تغير في النسق السياسي سيلقي بظلاله على الوضع الاجتماعي في البلد، فاذا لم يكن هناك اجماع على خروج القوات الأمريكية من العراق من قبل أغلب الكتل السياسية، وقد يكون هناك مساومات ومطالبات من قبل الكتل السياسية السنية على قضايا عديدة منها:

1- زيادة نسبة التمثيل السياسي للمكون السني في الدولة العراقية.

2- المطالبة بالعفو العام وإخراج السجناء.

3- إعادة النازحين للمناطق الساخنة التي حررت من تنظيم داعش.

4- المطالبة بإخراج قوات الحشد الشعبي والفصائل المسلحة الأخرى من مناطقهم.

اما مطالبات الكتل الكردية فستكون مدرجة على الأمور الاتية:

1- قضايا النفط والغاز ومشكلة رواتب موظفي الإقليم والقضايا المالية المعلقة بين المركز والاقليم.

2- موضوع كركوك والمناطق المتنازع عليها وانتشار البيشمركة فيها.

3- الاحزاب والحركات الكردية المناوئة لدول الجور تركيا وإيران، وكيفية اخراجهم أو تحييدهم.

الدعوة إلى الأقلمة ومحاولات الانفصال بالنسبة لبعض قادة الكتل السياسية السنية في محافظاتهم

ب. في حال خروج القوات الأمريكية من العراق على وفق وضع توافقي يشتمل على أغلبية شيعية تطالب بالخروج وحياد كردي سني نسبي حول قرار الخروج، فمن الممكن التنبؤ باحداث تلاقي زخماً من الدعم سواء المفضي إلى خلق أزمات أو المطالبة بعودة القوات الأمريكية ومن هذه القضايا:

1- الدعوة إلى الأقلمة ومحاولات الانفصال بالنسبة لبعض قادة الكتل السياسية السنية في محافظاتهم، مما سيخلق حالة اضطراب اجتماعي بين سكان تلك

المحافظات، لا سيما وأن هناك فلولاً من داعش لا تزال تمارس نشاطها في الأماكن المنعزلة من تلك المحافظات كما في تلال حمرين ومناطق أخرى.

2- الاصطدام بالقوات المشتركة من حشد وفصائل المقاومة الموجودة في تلك المناطق والتي أحد وظائفها مسك الارض ومنع رجوع تنظيم داعش الإرهابي إلى تلك المناطق.

3- مطالبة بعض من القادة الكرد بالانفصال أو بضم المناطق المتنازع عليها والذي قد يؤدي إلى الاصطدام العسكري مع القوات الأمنية للحكومة المركزية حول تلك المناطق.

مطالبة بعض من القادة الكرد بالانفصال أو بضم المناطق المتنازع عليها

4- حدوث توترات إقليمية مسلحة بسبب الحركات الكردية الموجودة على الأراضـي العراقية والتي لها مشاريع في تلك الدول، وقد تجر المنطقة إلى حالة نزاع أو قطع للعلاقات وتكبد البلد أضراراً اقتصادية واجتماعية كبيرة.

5- عدم التوافق الشيعي قد يجر الاحزاب الشيعية إلى أحداث غير محسوبة ومحسومة النتائج، لا سيما والبلد مقبل على انتخابات قادمة، ونسبة التشكيك والتخوين تحد من ائتلاف هذه القوى.

6- قد تستغل قوات التحالف الدولي ولا سيما الامريكية منها أي مشكلة سياسية لتحقيق أهدافها وارسال رسالة ان خروج قواتها كان خطأ كبيرا ومنها إذا اتم الانفراد بتشكيل الحكومات القادمة (حكومة الأغلبية) سيكون مطالبا للكتل الفائزة ولن ترضى بأي بديل توافقي، وهذا قد ينتج صدامات وحالات من العنف غير مرجوة داخل البلد من قبل جمهور هذه الأحزاب المعارضة لحكومة الأغلبية والتي ممكن أن تدعمها القوات الامريكية بشكل مباشر أو غير مباشر.

قد تستغل قوات التحالف الدولي ولا سيما الامريكية منها أي مشكلة سياسية لتحقيق أهدافها وارسال رسالة ان خروج قواتها كان خطأ كبيرا

7- في ظل عدم اليقين في تحسن أوضاع الشباب وتفاقم أزمة الفساد في البلاد وصعوبة محاسبة الفاسدين، قد تنبئ هذه الظروف بتجدد الحركات الشبابية للتظاهر والمطالبة بالتغيير، وقد تلاقي الدعم من الفئات التي ضعفت حظوظها في الانتخابات السابقة ولا تجد وسيلة للتغيير سوى بهذا العمل الاحتجاجي، والتي قد تدعم أيضا من القوات

الامريكية وسياستها كما حصل في تظاهرات تشرين بحسب بعض المراقبين.

ج. في الجانب الاقتصادي والسوسيو سياسي للحكومة العراقية والأحزاب السياسية المشاركة فيها، ستكون أمام تحديات كبيرة ومن هذه التحديات:

1- تحمل نتائج الاتفاقات غير المرضية في خروج قوات الاحتلال الأمريكي من عقوبات سياسية واقتصادية تمس قدرة العراق وحكومته على النهوض بالواقع العراقي، والتي قد تضعف من قيمة العملة العراقية أو تجارته الخارجية ومن ثم سيخلق حالة من التذمر والنفور الاجتماعي عن الوضع السياسي وإدارة البلد.

2- في ظل التوتر العسكري في المنطقة وحالة التوتر الجاري في المحيط الاقليمي في سوريا وفلسطين، والتي سيكون لموقف العراق تبعات بعيدة المدى ومؤثرة اجتماعياً في حالة اشترك في خضم هذا النزاع أو تم استغلال أرضه كممر في هذه الوقائع، وقد يؤدي هذا إلى خلق أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة في المجتمع بين مؤيد ورافض للموقف الحكومي، فضلا عن الموقف الدولي من العراق والعقوبات المترتبة عليه من ذلك.

تاسعاً: الاستنتاجات

1- من خلال التجارب السابقة للعراق مع الاستعمار وقوات الاحتلال، فأن ضريبة خروج القوات المحتلة من دون اتفاق مبني على توطيد العلاقات بشكل مثمر، ومن دون توافق واجماع كامل سيفضي إلى انتكاسات سياسية واجتماعية كبيرة على المجتمع العراقي.

2- وجود الكثير من الملفات العالقة والقضايا غير المنجزة يجعل من الانسحاب القادم للقوات الأمريكية فرصة لانبعاث هذه الأزمات والقضايا من جديد بين مكونات المجتمع العراقي.

3- تختلف رؤى وقرارات المكونات السياسية في المجتمع العراقي على العديد من القضايا وحتى على موضوع الانسحاب وهذا الأمر قد يؤدي إلى عدم توافق في القرار السياسي.

4- الحذر من النتائج المستقبلية للعملية السياسية في العراق لا سيما في الانتخابات المقبلة والخوف من الخلافات السياسية المتعلقة بنتائج الانتخابات والدخول في بوابة العنف والرفض السياسي للواقع الديمقراطي.

5- وجود المجاميع الإرهابية في الجيوب والمناطق المنعزلة من العراق، والخوف من عدم الدعم مستقبلاً في محاربة فلول الإرهاب.

6- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تعصف بالبلاد ووجود حالة التذمر لدى الشباب والفئات الأخرى من المجتمع تنبئ بحدوث حركات احتجاجية رافضة لهذا الواقع ما لم تجد هذه الفئات تغييراً ايجابياً ملحوظاً.

7- الدعوة إلى الأقلمة والانفصال ستكون إحدى مطالبات القوى السياسية في حال لم تتحصل على التفاهم الكامل في مطالبها الاخرى حول التقاسم السياسي للسلطة ونيل مكاسب جديدة لمكوناتها.

8- الحذر من الدخول في الأزمات الاقليمية وكسر حاجز الحياد أو جعل العراق ممراً لقوات هذه الدول في ازماتها ومعاركها، ومن ثم سيجعل المجتمع أمام حالة من الاستنفار العسكري وعدم الاستقرار السياسي.

عاشراً: التوصيات

1- يجب أن يكون الاتفاق السياسي على انسحاب القوات الأمريكية هو الاجماع المطلق لجميع مكونات المجتمع العراقي ولا يرتكز على لون ومكون واحد.

2- توفير جو من التفاهم المثمر وعقد اتفاقية رديفة لاتفاقية الانسحاب تصب في الجانب الاقتصادي والأمني، والابتعاد عن لغة التحدي والتوتر وفرض الإرادات، والتي من الممكن أن تشنج الاوضاع بين البلدين وتخلق عداء مستعر لا طاقة للمجتمع العراقي في تحمله.

3- حلحلة القضايا العالقة بين المركز والإقليم والقضايا العالقة المكون السياسي السني والاتفاق على انجاز اغلب الملفات العالقة حتى لا تكون مصدر قلق للحكومة والدولة العراقية بعد الانسحاب.

4- توفير فرص العمل وإنعاش الاقتصاد العراقي ليلبي طموحات أفراد المجتمع العراقي ولا سيما فئة الشباب التي تتميز بالاندفاع والقدرة على التوجه للشارع بحراك اجتماعي متميز.

5- النئي عن الاشتراك في النزاعات والقضايا الدولية الإقليمية وأخذ موقف الحياد ومنع انجرار الاحزاب والمكونات العراقية في هذه النزاعات حتى لا يكون العراق وارضه ساحة لتصفية الحسابات.

6- بناء جسور الثقة ووضع علاقات متميزة تغلبها المصالح المشتركة مع الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية للإفادة من الخبرات والإمكانات الكبيرة لهذه الدول في النهوض بواقع البلد في القطاعات المختلفة.

الهوامش

(1) احمد زكي بدوي: المصدر نفسه، ص 292

(2) احمد عطية: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، ط3، 1968، ص 22

(3) احمد زكي بدوي، مصدر سابق، ص 70

(4) كريغ كالهون: معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت – لبنان، 2021، ص 91ـ92.

(5) محمد حمدي الجعفري: بريطانيا والعراق حقبة من الصراع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 2000، ط1، ص 18ـ19

(6) المصدر نفسه، ص 23

(7) المصدر نفسه، ص 28

(8) المصدر نفسه، ص 45

(9) المصدر نفسه، ص 220ـ223

(10) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ومكتبة عدنان، بغداد – العراق، 2015، ص 210ـ211.

(11) د بشار فتحي جاسم، صراع النفوذ البريطاني الامريكي في العراق ـ1939 1958، دار غيداء، ط1، بغداد – العراق، 2011، ص ـ1171 176.

(12) عمر محمد محمد كريم: القضية الكردية في سياسة الحكومات العراقية ـ1932 1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس، اقليم كردستان العراق، 2009، ص 40

(13) عوديشو ملكو كوركيس: نكبة سيميل 1933، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس، دهوك، 2012، ص 198.

(14) وميض سرحان ذياب: حركة العشائر في الفرات الاوسط والادنى ـ1935 1936، مجلة الآداب المستنصرية، العدد 66لسنة 2014، ص 6

(15) عادل محمد حسين، تطور الدور السياسي للجيش العراقي ـ1935 1939، مجلة كلية التربية، تكريت، العدد 1 لسنة 2007، ص 24

(16) صباح كريم رباح، حركة مايس 1941 في العراق ضد بريطانيا ودور النجف الاشرف فيها، مجلة اوروك، كلية التربية الإنسانية، المثنى، العدد الاول لسنة 2022، ص 11.

(17) وليم بولك، لكي نفهم العراق، تقديم عبد الحي يحيى، دار الفارس، عمان ـ الاردن، ط1، 2006، ص 211 والصفحات التي تليها

(18) ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة العراق والارهاب والامبراطورية الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2004، ص ـ179 180

(19) ويسلي كلارك، مصدر سابق، ص 180 والصفحات التي تليها.

المصادر:

- احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انكليزي فرنسي عربي، مطبعة لبنان، بيروت - لبنان،1993.
- احمد عطية: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، ط3، 1968
- جبران مسعود: الرائد معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، ط7، بيروت - لبنان، 1992
- جعفر عباس حميدي: تاريخ العراق المعاصر، دار ومكتبة عدنان، بغداد - العراق، 2015.
- د بشار فتحي جاسم: صراع النفوذ البريطاني الامريكي في العراق 1939-1958، دار غيداء، ط1، بغداد - العراق، 2011.
- ر. بودون وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط1، 1986.
- سامي عوض: معجم المصطلحات العسكرية، دار اسامة للنشر، عمان - الاردن، 2008
- صباح كريم رباح: حركة مايس 1941 في العراق ضد بريطانيا ودور النجف الاشرف فيها، مجلة اوروك، كلية التربية الانسانية، المثنى، العدد الاول لسنة 2022
- عادل محمد حسين: تطور الدور السياسي للجيش العراقي 1935-1939، مجلة كلية التربية، تكريت، العدد 1 لسنة 2007.
- عمر محمد كريم: القضية الكردية في سياسة الحكومات العراقية 1932-1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس، اقليم كردستان العراق،2009.
- عوديشو ملكو كوركيس: نكبة سيميل 1933، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس، دهوك، 2012.
- كريغ كالهون: معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت - لبنان، 2021.
- محمد حمدي الجعفري: بريطانيا والعراق حقبة من الصراع، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد - العراق، 2000.
- وليم بولك: لكي نفهم العراق، تقديم عبد الحي يحيى، دار الفارس، عمان - الاردن، ط1، 2006

• وميض سرحان ذياب: حركة العشائر في الفرات الاوسط والادنى -1935 1936، مجلة الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد 66، لسنة 2014.
• ويسلي كلارك: الانتصار في الحروب الحديثة العراق والارهاب والامبراطورية الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 2004.

الانسحاب المفترض
لقوات التحالف الدولي من العراق

«التحديات والمكتسبات»

الآثار المتوقعة لانسحاب قوات التحالف الدولي من العراق
«دراسة استطلاعية ميدانية»

أ. د. عباس علي شلال
أ. م. د. مصطفى سوادي جاسم

مركز الفيض العلمي
للاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

2024

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى طبيعة الاتجاهات والمواقف للداخل العراقي من احتمالية انسحاب قوات التحالف الدولي عموماً والقوات الأمريكية خصوصاً، وآراء الجمهور العراقي ومواقفهم تبعًا لمكوناته الاجتماعية الرئيسة ازاء الانسحاب المفترض لهذه القوات، وكذلك تعرف الدور الذي تؤديه بعض القوى السياسية الفاعلة في إبقاء قوات التحالف الدولي أو إخراجها، فضلا عن الوقوف على طبيعة التداعيات والآثار المحتملة عقب انسحاب قوات التحالف الدولي والمتعلقة بمستقبل الجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة عقب الانسحاب المفترض، و مستقبل الاقتصاد العراقي وقيمة صرف الدينار العراقي، وكذلك الشركات العالمية العاملة في العراق وعلاقتها بالانسحاب، فضلا عن طبيعة ومستوى الدعم الدولي للعراق بعد انسحاب القوات الدولية منه.

ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم إعداد استبانة استطلاع الرأي العام وعلى وفق الخطوات العلمية المعتمدة ومن ثم تم تحديد عينة الدراسة المستهدفة والتي شملت عشر محافظات عراقية وهي محافظات (بغداد، البصرة، الناصرية، واسط، بابل، النجف، ديالى، الأنبار، كركوك، والموصل) وبعدد عينة بلغت (3399) مواطنا عراقيا موزعة بأعداد مختلفة بحسب بعض المتغيرات الديمغرافية ذات العلاقة.

وبعد إجراء التحليل الإحصائي لنتائج إجابات العينة وبحسب التكرارات والنسب المئوية تم اخراج النتائج ثم تحليلها على وفق الأسس العلمية والموضوعية، والتي بينت بشكل عام إلى أن أغلب العراقيين يرفضون تواجد قوات التحالف في العراق ولا سيما الأمريكية منها، كما رأوا أن اغلب الكتل السياسية مع المطالبة والتأييد لخروج هذه القوات من العراق، كما أنهم يرون أن الانسحاب سيحقق مكاسب كثيرة للعراق على مستوى استقرار

الوضع الأمني وعودة سيادة البلد كاملة غير منقوصة، وانتهاء نشاط تنظيم داعش الإرهابي، فضلا عن التحسن بالاقتصاد العراقي، ومكاسب مالية من بيع النفط العراقي بأسعار غير مدعومة لبعض دول الجوار.

كما بينت النتائج أيضا أن العراقيين يرون أن موقف الحكومة العراقية من ملف الانسحاب هو موقف يشوبه الغموض وإن موقف مجلس النواب العراقي هو موقف غير واضح بالمرة، وبينت النتائج أيضا أن العراقيين يثقون بفصائل المقاومة الإسلامية ويرون أنها تحمل اجندات وطنية وسوف تمتثل لأي اتفاق محتمل سيحصل بين الحكومة العراقية وقوات التحالف الدولي.

ونشير إلى أن السمة الأغلب التي بينتها النتائج أن العراقيين متفاءلون بالأوضاع العامة لما بعد خروج قوات التحالف، وأنهم يشعرون بالحماسة للتخلص من تلك القوات، وينظرون بإيجابية لفترة ما بعد الانسحاب المفترض.

عينة الدراسة: تعتمد عينة البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي العام على طبيعة المشكلة محل البحث وأهدافها؛ وبما أن موضوع دراستنا متعلق بموضوع عام يخص كل العراقيين وبمختلف توجهاتهم وأديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، تحتّم علينا كمركز أن نستهدف كل هذه التوجهات المختلفة " المتغيرات الديموغرافية" وتكون جزءًا من عينتنا؛ إذ شملت العينة شرائح وطبقات وسطى من المجتمع العراقي ونقصد بالشرائح الوسطى هم الأفراد الذين يحملون ثقافة ودراية ومعرفة متوسطة المستوى، وقد شملت مختلف التخصصات والمهن والدرجات العلمية إذ شملت أكاديميين من ذوي التخصصات المختلفة، طلبة جامعات باختصاصات عديدة، نقابيين باختصاصات متنوعة، ذوي المهن المختلفة، في حين تم استبعاد الشباب الذين اعمارهم اقل من (18) سنة، وربات البيوت. وكانت العينة موزعة على النحو الآتي:

أ- العينة بحسب المحافظات: شملت العينة عشر محافظات عراقية وبعدد مستطلعين بلغ (3399) مواطنا[1] موزعة على المحافظات العشر وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	المحافظة	العدد	النسبة المئوية
1	بغداد	501	14.4%
2	البصرة	403	11.9%
3	الموصل	389	11.4%
4	الناصرية	311	9.1%
5	بابل	300	8.8%
6	ديالى	300	8.8%
7	كركوك	300	8.8%
8	واسط	300	8.8%
9	النجف	300	8.8%
10	الانبار	295	8.7%
المجموع		3399	100%

ب- العينة بحسب الجنس: توزعت العينة بين الذكور والإناث وكانت النسبة الكبرى للذكور وكما مبين في الجدول في أدناه:

(1) باشر فريق البحث الميداني (المساحون) بمقابلة قرابة (4500) مواطنا، إلا أن بعض الظروف حالت دون إكمال المقابلة، ولم تكتمل عملية الإجابة عن كل الاستبانة، لذا تم اهمال الاستمارات غير الدقيقة وغير المكتملة بشكل يؤثر على نتيجتها العامة، وتم قبول هذا العدد (3399) استمارة.

ت	الجنس	العدد	النسبة المئوية
1	الذكور	2429	72%
2	الاناث	970	28%
المجموع		3399	100%

ج- العينة بحسب العمر: توزعت العينة بحسب الفئات العمرية الخمس التي تم تحديدها مسبقا وكانت الأعمار موزعة كما في الجدول أدناه:

ت	العمر	العدد	النسبة المئوية
1	20-18	126	3.7%
2	30-21	405	11.9%
3	40-31	1369	40.3%
4	50-41	990	29.1%
5	51-فأكثر	509	15%
المجموع		3399	100%

د- العينة بحسب التحصيل الدراسي: توزعت العينة بحسب التحصيل الدراسي كما مبين في الجدول أدناه:

ت	التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
1	الإعدادية	412	12.1%
2	الدبلوم	556	16.4%
3	البكالوريوس	1291	38%
4	الدراسات العليا	1140	33.5%
المجموع		3399	100%

هـ- العينة حسب متغير التخصص/المهنة: كانت العينة بحسب التخصص متعددة وشملت أربعة عشر تخصصاً وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	المهنة	التكرار	النسبة
1	تخصصات أكاديمية	107	3.121
2	تخصصات اجتماعية وتربوية	371	10.822
3	تخصصات إدارية	337	9.830
4	تخصصات هندسية	342	9.976
5	تخصصات قانونية	277	8.08
6	تخصصات طبية وعلمية	239	6.971
7	تخصصات محاسبية	137	3.996
8	طلبة جامعيون	187	5.455
9	أعمال حرة	258	7.526
10	وظائف متنوعة	527	15.373
11	متقاعد	192	5.600
12	تخصصات إعلامية	210	16.126
13	ليس لديهم أعمال محددة	84	2.450
14	تخصصات نقابية	131	3.854
المجموع		3399	% 100

نتائج التطبيق الاستطلاعي

أولا: للتعرف على موقف المواطن العراقي من تواجد قوات التحالف الدولي وجهنا سؤالا يتضمن ذلك وبينت إجابات المستطلعين إلى أن أكثر من (64%) منهم مع خيار أرفض هذا الوجود بشدة، في حين أيّد هذا الوجود نسبة من

العينة بلغت (29.3%) وكما مبين في الجدول في أدناه:[2]

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	أرفض هذا الوجود بشدة	2188	64.4%
2	أؤيد هذا الوجود كثيرًا	996	29.3%
3	أؤيد وجودها وفق شروط عراقية	102	3%
4	غير مهتم	62	1.8%
5	ليس لموقفي ورأيي أي تأثير	49	1.4%
	المجموع	3397	100%

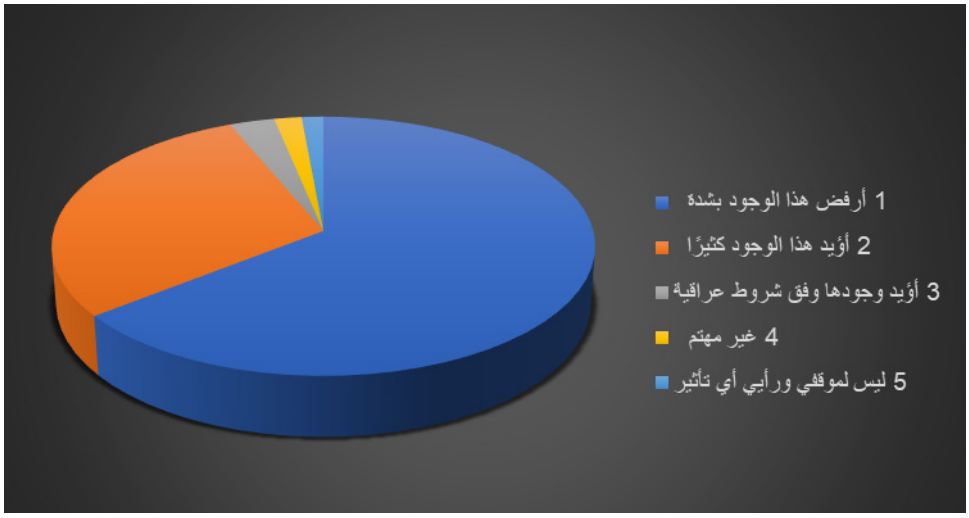

إن رفض هذا التواجد هو مؤشر مهم يؤكد اعتزاز الفرد العراقي بوطنيته، ووعيه وتشخيصه الدقيق للفوضى والأزمات التي خُلقت بإرادة دولية مصطنعة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولعل السبب الأول والرئيس الذي دفع العراقيين إلى رفض هذا التواجد هو أن «وقتهم انتهى ولا يوجد أي مبرر

(2) تنويه: ننوه الى أن بعض الأسئلة لم يجب عنها كل أفراد العينة، وعليه فان القارئ الكريم سوف يلاحظ أن العينة في بعض الأسئلة أقل من العينة الكلية للدراسة.

لوجودهم» وهذا ما بينته إجابات المواطنين عن سبب اختيار اجاباتهم هذه إذ جاء هذا الخيار بنسبة تقارب (20%) من أسباب رفض هذا التواجد في حين جاء سبب «إن هذا التحالف «تابع لدول هي طامعة بخيرات هذا البلد وتحاول سلبها منه» ثانياً وبنسبة تقدر بأكثر من (14%)، وجاء ثالثاً إن «وجودهم يشكل خطرا على البلد وهم سبب رئيس في إثارة العنف والطائفية» وبنسبة أكثر من (13%) وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الموقف	التكرار	النسبة
1	وقتهم انتهى ولا يوجد أي مبرر لوجودهم	638	19.54
2	يتبعون لحكومات تطمع في خيرات العراق وتحاول سلبها	461	14.13
3	وجودهم يشكل خطرًا على البلد وهم سبب رئيس في إثارة الفتن والطائفية	456	13.97
4	من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي	305	9.34
5	من أجل إيجاد حكومة وطنية أقوى تحظى بالدعم الدولي والوطني	288	8.82
6	وجودهم احتلال ورفضهم واجب شرعي وديني	224	6.86
7	إيجاد حكومة مستقلة قادرة على حماية البلد والاستقرار ودعم القوات الامنية	221	6.77
8	كونهم يمثلون قوات داعمة لداعش ومصادر الإرهاب	177	5.42
9	حفظ وحماية العراق من التدخلات الأجنبية	175	5.34
10	مازال العراق بحاجة لتلك القوات	150	4.59
11	الحفاظ على سيادة العراق وكرامته	110	3.37
12	ظهور داعش مازال مستمراً وخلايا نائمة	57	1.75
	المجموع	3.262	100%

ثانيا: وبهدف الكشف عن آراء المواطنين العراقيين عن موضوعة الانسحاب المفترض لقوات التحالف في جديته وواقعيته؛ وجهنا سؤالا يتضمن ذلك فكانت إجابات المواطنين ترى جدية وواقعية موضوع الانسحاب إذ جاء (نعم. أعتقد ذلك) كخيار أول وأعلى الخيارات وبنسبة مئوية بلغت أكثر من (54%) في حين أن أكثر من (29%) من العينة رأت أنها مع "الاعتقاد بشكل نسبي بأنه جاد وواقعي" وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	نعم اعتقد ذلك	1864	54.8%
2	اعتقد بشكل نسبي	1010	29.7%
3	لا اعتقد ذلك مطلقا	510	15%
	المجموع	3384	100%

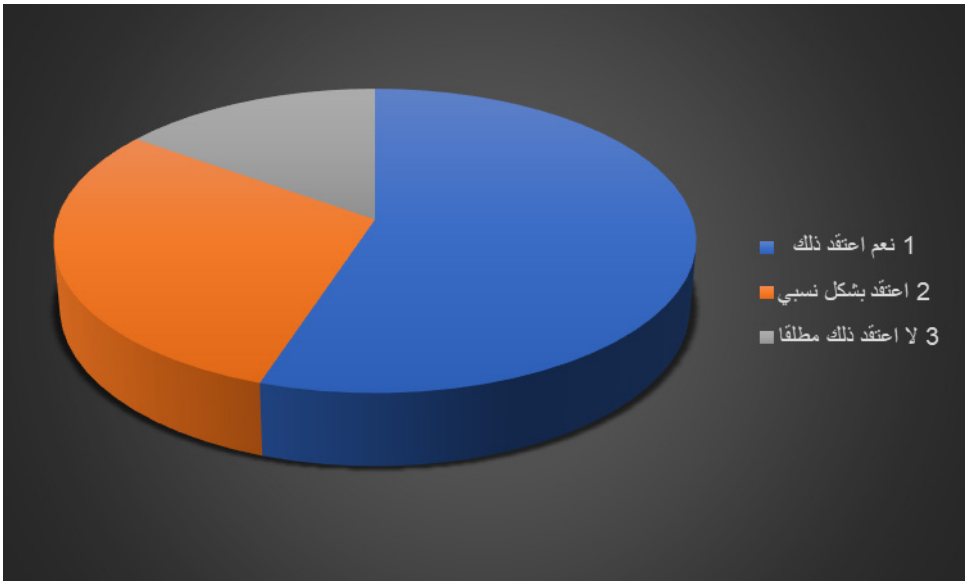

وهـذا يؤكـد أن الشـعب العراقـي يتطلـع إلـى السـيادة الكاملـة غيـر المنقوصـة؛ لأن وجـود قـوات دوليـة لا تقـدم دعـم حقيقـي للبلـد، وتتحـرك بشـكل خـارج سـيطرة الدولـة، وتتخـذ مبـدأ التمييـز فـي التعامـل مـع القـوى العراقيـة السياسـية بدعمهـا لتقويـة قـوى مقابـل أضعـاف أخـرى حتمـاً سـيخلق واقعًـا سياسـيًا قلقًـا غير مسـتقر، يربـك الوضـع السياسـي العـام للبلـد وبشـكل عـام فـإن النتيجتيـن تشـيران بوضـوح إلـى أن اغلبيـة المواطنيـن يعتقـدون أن موضـوع الانسـحاب فيـه جديـة كبيـرة وقـد يعـود السـبب فـي ذلـك إلـى الضغـط الكبيـر الـذي تتعـرض لـه الحكومـة العراقيـة مـن الأحـزاب والتيـارات والفعاليـات الاجتماعيـة الداعيـة لإخـراج هـذه القـوات فضـلا عـن الانتهـاكات الكثيـرة التـي قامـت بهـا هـذه القـوات والتـي وضعـت الحكومـة والقـوى السياسـية المختلفـة فـي حـرج كبيـر أمـام شـعبها ومرجعيتهـا والشـارع العراقـي والـذي يحتـم عليهـا العمـل بجديـة لإخـراج هـذه القـوات وبالسـرعة الممكنـة.

وكذلـك يمكـن أن يعـزى السـبب للتحـركات الكثيـرة التـي قـام بهـا كثيـر مـن النـواب مـن جمـع تواقيـع واصـدار قـرارات تلـزم الحكومـة بإخـراج هـذه القـوات والـذي خلـق رأيـاً عامـاً مـن جديـة موضـوع الانسـحاب مـن العـراق.

ثالثـا: لمعرفـة رأي العراقييـن فـي حاجـة العـراق كدولـة لوجـود قـوات عسـكرية دوليـة وجـه لهـم سـؤالا متضمنـاً ذلـك وبينـت إجابـات المواطنيـن بحسـب التكـرارات والنسـب المئويـة إلـى أن أكثـر مـن(61%) يـرون أن "العـراق لا يحتـاج لوجـود هـذه القـوات" بينمـا (24%) كانـوا مـع خيـار "ربمـا يحتـاج" وهـي نسـبة متذبذبـة وغيـر قطعيـة وعنـد إضافتهـا إلـى نسـبة الخيـار الأول والـذي يـرى لا حاجة لتواجـد قـوات دوليـة عسـكرية يتبيـن أن أكثـر مـن (80%) مـن العراقييـن يـرون لا حاجـة لتواجـد قـوات دوليـة عسـكرية علـى أرض العـراق، فـي حيـن جـاءت نسـبة (14.2%) مـن العينـة تـرى أن هنـاك حاجـة لتواجـد قـوات دوليـة فـي العـراق وكمـا فـي الجـدول أدنـاه:

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1	لا	2078	61.1%
2	ربما	829	24.4%
3	نعم	483	14.2%
المجموع		3390	% 100

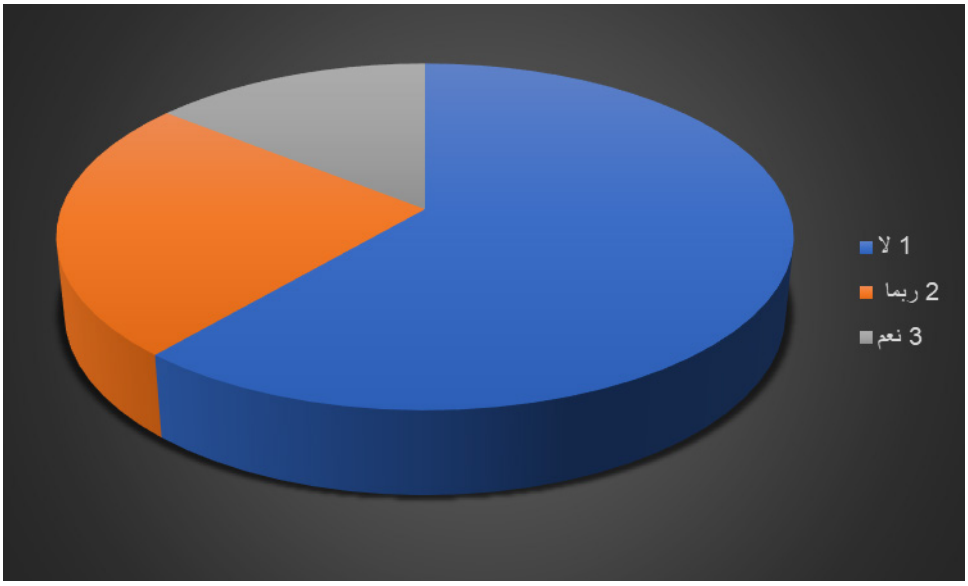

ولمعرفة أسباب اختيار المواطنين لإجاباتهم بالحاجة لهذه القوات تم تحديد مجموعة من الخيارات والأسباب والمبررات لتواجد هذه القوات وابقائها، إذ جاءت أعلى نسبة لخيار "حفظ الأمن الداخلي وحدود العراق" وبنسبة مئوية بلغت (53.5%) في حين جاء خيار الدعم العسكري للقوات الأمنية وبنسبة مئوية بلغت (30.15%).

وهذا يعكس التجارب التي مر بها العراق في التعامل مع قوات التحالف الدولي خلال فترات العنف الطائفي انتهاءً بمرحلة داعش، إذ لم يلمس أفراد المجتمع حكومة وشعباً دعماً حقيقياً من هذه القوات، ولو تأملنا قليلا في النتائج للاحظنا أن العراقيين في غالبيتهم يرون عدم الحاجة لهذا التواجد

والـذي قـد يعـزى إلـى الـدور الضعيـف الـذي تقـوم بـه قـوات التحالـف الدولـي موازنـة بالقـوات العراقيـة الوطنيـة وأيضـا قـد يعـزى إلـى الثقـة الكبيـرة فـي مقـدرة القـوات الأمنيـة والعسـكرية العراقيـة علـى ضبـط الأمـن والحـدود فـي العـراق.

وهـذا مـا أكدتـه إجابـات المسـتطلعين فـي تحديـد الأسـباب والمبـررات لتواجـد هـذه القـوات وكمـا فـي مبيـن فـي الجـدول فـي أدنـاه:

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
1	لحفظ الأمن الداخلي وحدود العراق	139	53.05
2	الدعم العسكري للقوات الأمنية	79	30.15
3	قوات تهدد مخططات ايران في العراق	24	9.16
4	كبح المجاميع الارهابية التي لازالت خلاياها نائمة في بعض المحافظات	20	7.63
المجموع		262	% 100

رابعـا: لفحـص آراء المواطنيـن العراقييـن مـن الفكـرة القائلـة أن الانسـحاب إذا تـم تنفيـذه فـإن قـوات التحالـف قـد تتمركـز فـي إقليـم كردسـتان؛ وجـه سـؤالا بخصـوص ذلـك للمواطنيـن وكانـت إجاباتهـم بحسـب التحليـل الإحصائـي للتكـرارات والنسـب المئويـة لهـذه النتائـج أن (34.5%) منهـم مـع خيـار "ربمـا يكـون صحيحـا" و(30,9%) مـع "هـذا القـول صحيـح تمامـا" و (18,3%) "ليـس مـع هـذا القـول مطلقـا" وكمـا مبيـن فـي الجـدول فـي أدنـاه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	ربما يكون صحيحًا	1171	34.5%
2	قول صحيح تمامًا	1050	30.9%
3	القول ليس صحيحًا مطلقًا	623	18.3%
4	لا أعلم	553	16.3%
	المجموع	3397	% 100

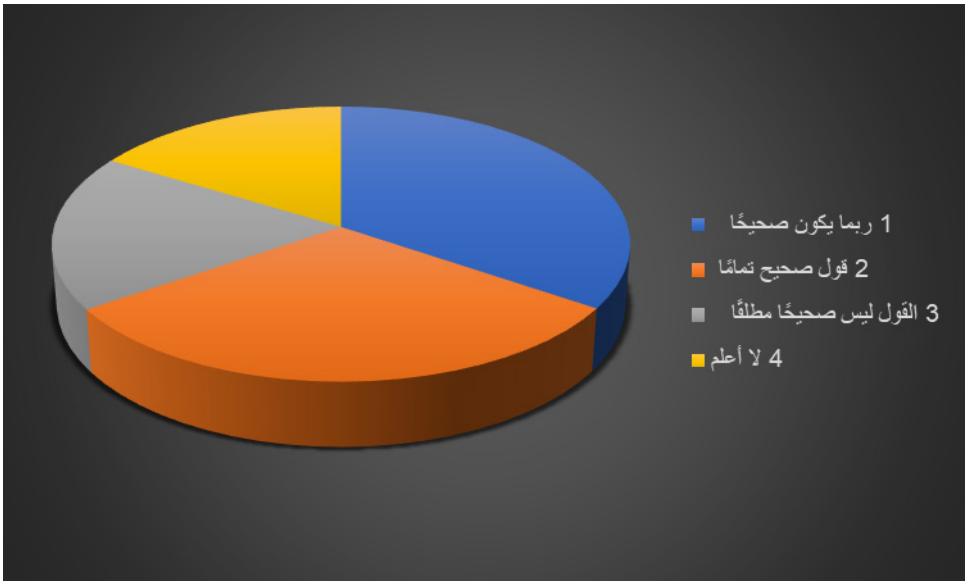

لعل السبب في ذلك قد يعود إلى الموقف الواضح والصريح للجهات الرسمية في اقليم كردستان من الترحيب ببقاء هذه القوات في العراق فضلاً عن تواجد قواعدها في الإقليم ومن دون موافقات الحكومة المركزية وكذلك قد يعزى إلى العلاقة الوطيدة بين الإقليم والإدارة الأمريكية والذي يعود الى بداية تسعينات القرن الماضي وإلى الآن.

خامسا: وللتعرف على تقييم العراقيين لمواقف الكتل السياسية الرئيسة من قضية انسحاب قوات التحالف تم توجيه سؤال يتضمن ذلك، وقد جاءت إجابات المواطنين بحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إلى أن أكثر من (29%) من العراقيين يرون أن هذه الكتل تطالب بالانسحاب، وأن (21.6%) تكتفي بتأييد الانسحاب وأن (19.1%) موقفها غير واضح وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	تطالب بالانسحاب	1017	29.9%
2	تؤيد الانسحاب	734	21.6%
3	غير واضحة	650	19.1%
4	يشوبها انقسام داخلي	636	18.7%
5	ترفض الانسحاب	361	10.6%
	المجموع	3398	% 100

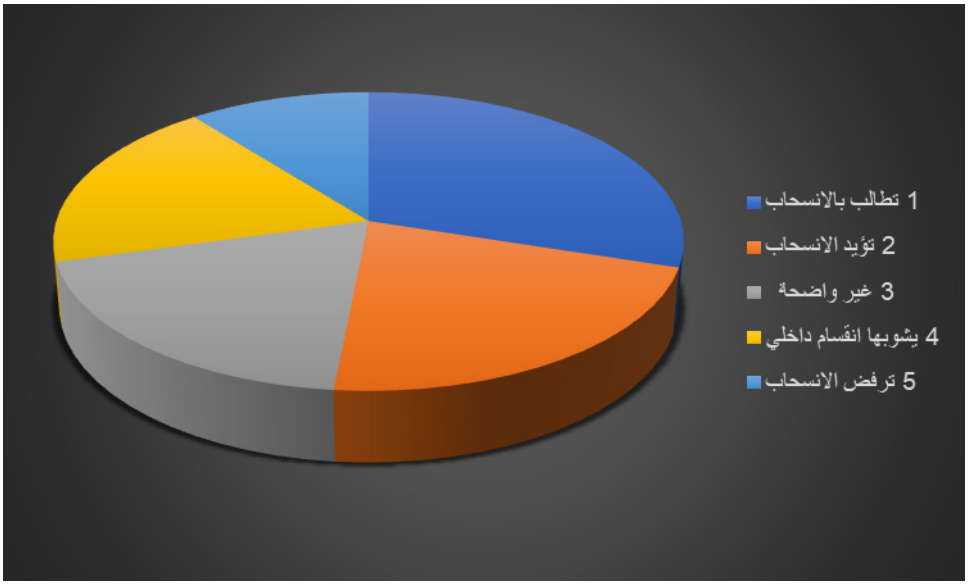

ولعل قراءة هذه النتائج تشير بوضوح إلى أن العراقيين وبنسبة تفوق (50%) يرون أن الكتل السياسية مع المطالبة أو التأييد لخروج هذه القوات من العراق وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن أغلب المواقف الرسمية لهذه الكتل تطالب أو تؤيد انسحاب هذه القوات من العراق والتي تظهر من خلال بيانات أو مواقف أو تغريدات أو جمع تواقيع في البرلمان لإصدار قرار بخصوص ذلك، فضلا عن القرار السابق والذي صدر من مجلس النواب العراقي والذي يلزم قوات التحالف بالخروج من العراق وهو مؤشر مهم لفهم الموقف الرسمي للكتل السياسية تجاه ملف الانسحاب، وكذلك موقف الحكومة الرسمي الداعم لملف انسحاب قوات التحالف من العراق والذي صدر ببيانات متعددة.

وهذا كله ألقى بظلاله على تقييم العراقيين لمواقف الكتلة السياسية من موضوعات الانسحاب فجأت النتائج واضحة تجاه هذه الكتلة السياسية وأنها مع المطالبة والتأييد لانسحاب قوات التحالف الدولي من العراق.

سادسا: ولمعرفة آراء العراقيين تجاه قرارهم بخصوص إخراج قوات التحالف الدولي من العراق لو أتيحت لهم فرصة ذلك، بينت نتائج إجاباتهم بحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أنه أكثر من (59%) من المستطلعين مع اخراج تلك القوات فورا بينما (30%) من العينة كانت اجاباتهم مع إبقاء تلك القوات وجاء ثالثا خيار اخراجهم على وفق جدول زمني بنسبة (9.35%) وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	إخراجهم فورًا	2022	59.66
2	إبقاء تلك القوات	1050	30.98
3	إخراجهم على وفق جدول زمني	317	9.35
	المجموع	3389	100%

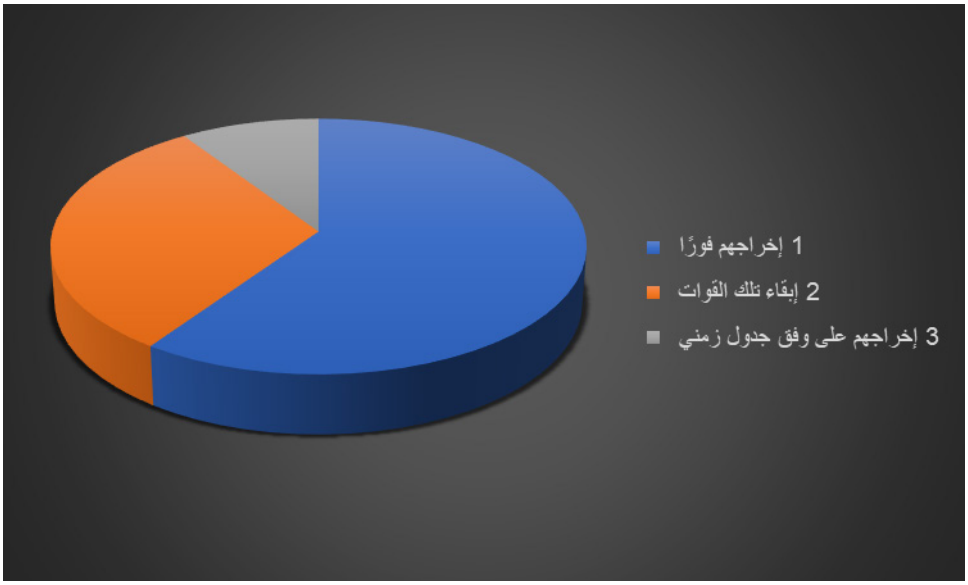

وجاء الخيار الأول متوافقاً بشكل كبير مع نتيجة السؤال الأول الذي بين أن رأى أغلب العراقيين رافضين للتواجد الأمريكي وقوات التحالف في العراق، ومتوافق أيضا مع السؤال الثالث والذي بين أن أغلب العراقيين يرون أنه لا حاجة لوجود قوات عسكرية دولية، ولعل أسباب ذلك كثيرة قد أشرنا لبعضها في معرض تحليل الأسئلة السابقة والتي رفضت هذا التواجد، فضلا عن إعادة سيادة البلد وهيبته وكذلك لتقليل التوترات والتهديدات الأمنية التي شكلتها هذه القوات بتواجدها في قواعد على الأرض العراقية وأسباب أخرى تضاف إلى الأسباب السابقة لبيان موقف المواطن من تأييده اخراج قوات التحالف الدولي من العراق لوجود تجربة مريرة سابقة عاشها المواطن العراقي مع قوات التحالف وخصوصاً الامريكية منها، وكيف مارست هذه القوات سياسة الاذلال والعنصرية تجاه المواطن العراقي منها فضيحة سجن ابو غريب وتجاوزات شركة بلاك ووتر وغيرها.

سابعا: ولتعرف آراء المواطنين العراقيين تجاه الموقف الرسمي للحكومة العراقية إزاء ملف انسحاب قوات التحالف من العراق وجهنا سؤالنا بخصوص ذلك.

وبينت إجابات المواطنين وبحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن أكثر

من (51%) من العينة رأت أن موقف الحكومة العراقية "يشوبه الغموض" بينما رأى (35.4%) من العينة أن موقفها واضح يطالب بالانسحاب وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	موقف يشوبه الغموض	1764	51.9
2	موقف واضح يطالب بالانسحاب	1204	35.4
3	موقف واضح يؤيد ابقاء القوات	423	12.4
	المجموع	3391	100%

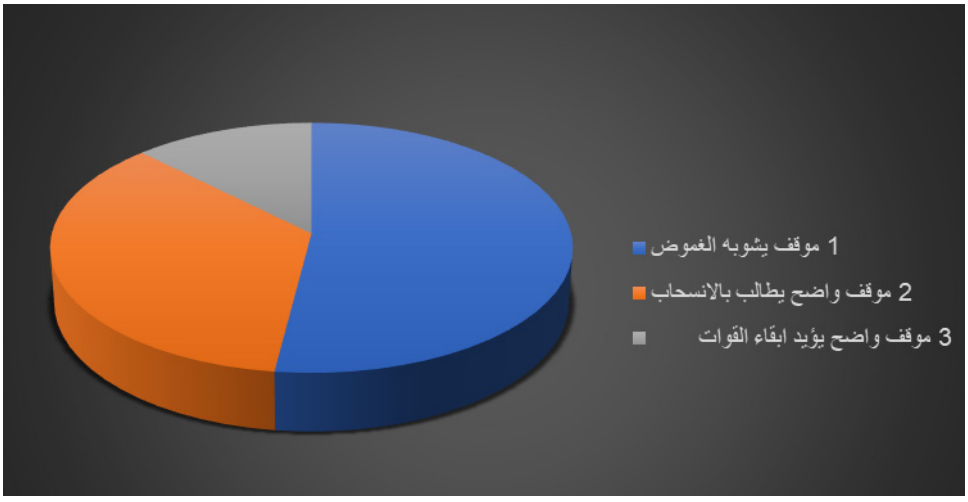

ويمكن أن يعزى السبب في أن نصف المستطلعين من المواطنين يرون أن موقف الحكومة موقف غامض لأن تصريحات الحكومة العراقية وبعض من بياناتها صريحة مع انسحاب قوات التحالف من العراق، لكن هنالك غموض كبير في ملف المفاوضات مع قوات التحالف ولا سيما الامريكية منها و إلى أين وصلت تلك المفاوضات؟ إذ يرى أغلب العراقيين أن هذا الملف يشوبه غموض كبير ولا تعرف أين نتائجه وقد يكون هذا السبب الرئيس الذي دعا العينة إلى أن تكون مع خيار (يشوبه الغموض)، كما يمكن أن يعزى إلى أن

الحكومة لا تمثل كتلة واحدة وبتوجه سياسي أو مذهبي أو قومي واحد ومن ثم هذه الأطراف غير ملتزمة بالموقف الرسمي الذي يمثله رئيس مجلس الوزراء كما يرى كثيرون.

ثامنا: لقراءة آراء المواطنين تجاه موقف مجلس النواب العراقي وجديته في تشريع قانون لإخراج قوات التحالف الدولي من العراق وجهنا سؤالا يتضمن ذلك وجاءت إجابات المواطنين بحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن (45.2%) من العينة يرون أن الموقف الحقيقي غير واضح، فيما رأى(35.3%) أن الموقف هو موقف وطني جاد في حين عدّ (17.3%) موقف مجلس النواب العراقي هو موقف سياسي غير جاد وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	الموقف الحقيقي غير واضح	1537	45.2
2	موقف وطني جاد	1200	35.3
3	موقف سياسي غير جاد	588	17.3
	المجموع	3325	100%

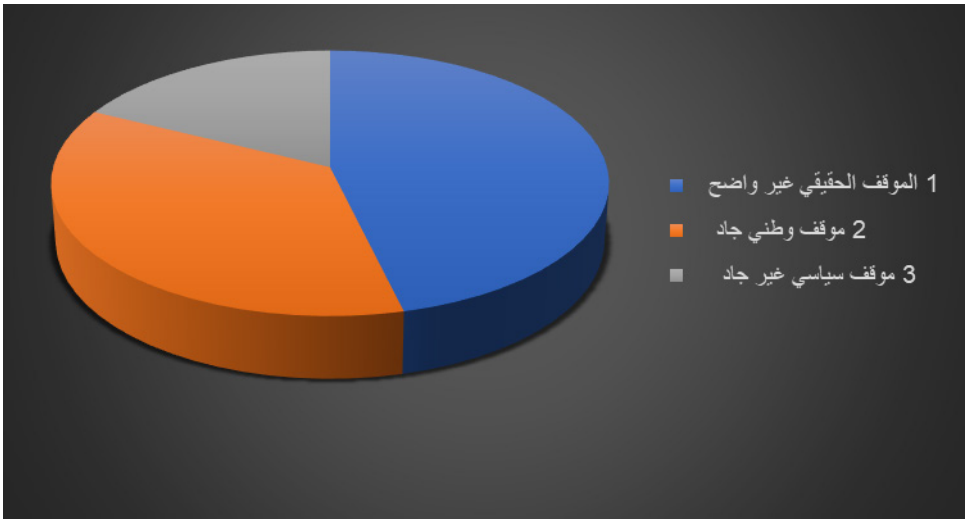

ولعل حصول خيار "الموقف الحقيقي غير واضح" على أعلى التكرارات قد يعود لسبب رئيس متعلق بانقسام الكتل السياسية داخل مجلس النواب العراقي بين مؤيد ورافض وبين موقف غير معروف فضلا عن سبب آخر أيضا هو أن أعضاء مجلس النواب يوقعون على مسودة قرار لإخراج قوات التحالف الدولي من العراق وعند عقد الجلسة لا يحضرون للتصويت، وهذه كلها مؤشرات على أن الموقف هو موقف غير واضح من مجلس النواب تجاه تشريع قانون لإخراج قوات التحالف من العراق، فضلا عن المواقف غير المعلنة والتي يشير لها بعض النواب على أن هناك موقف علني للكتل مطالب بالانسحاب وهناك موقف مخفي يريد منها البقاء.

تاسعا: وللتعرف على الآثار والتداعيات السياسية المحتملة لخروج قوات التحالف من العراق وجهنا سؤالاً للمواطنين العراقيين يتضمن ذلك فكانت النتائج وبحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أنّ (41%) من المواطنين يرون أن هناك تداعيات سياسية، في حين رأى (72.2%) انه لا توجد تداعيات سياسية، بينما رأى (25%) أنه ربما تكون هناك تداعيات سياسية، وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	1395	41%
2	لا	924	27.2
3	ربما	867	25.5
4	الى حد ما	211	6.2
المجموع		3397	100%

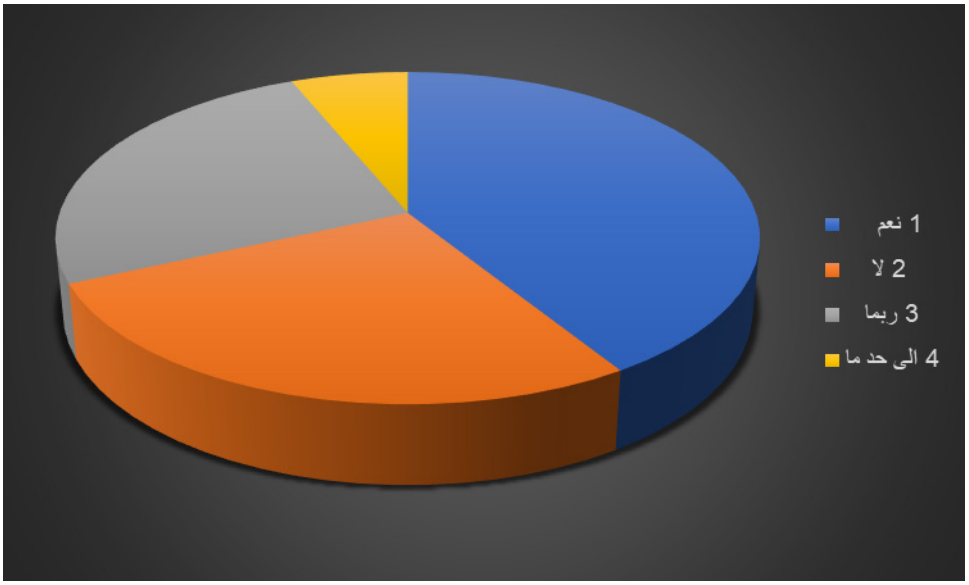

ويمكن أنْ يعزى السبب في أن (41%) من العينة أشاروا لوجود تداعيات سياسية هو تلمسهم للتحسن في السيادة الوطنية من خلال استقلالية القرار السياسي والابتعاد عن التجاذبات السياسية الدولية والإقليمية وسياسة المحاور، والتخلص من سياسة الاستقواء بالآخر الدولي التي تتبعها بعض القوى السياسية التي مزقت القرار السياسي العراقي، فضلاً عن تعزيز الثقة السياسية بين جميع مكونات المجتمع هدفها بناء وترميم البيت السياسي العراقي الداخلي بعيداً عن التدخلات الدولية.

عاشرا: وللتعرف على اي من الأبعاد السياسية قد تتأثر بالانسحاب وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وقد بينت الاجابات بحسب تكراراتها ونسبها المئوية إلى أن العلاقات الدولية بين العراق ودول التحالف ستتراجع كثيراً وبنسبة مئوية بلغت (31.7%) من المستطلعين في حين رأى المستطلعين أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة أقليم كردستان والعلاقة بين العراق وبعض دول الجوار ستبقى كما هي وبنسبتين مئويتين بلغتا (31.7%) و (46.41%) وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الأبعاد السياسية	تتراجع كثيرًا	تتحسن	تتراجع قليلا	تبقى كما هي	تنهار بشكل تام
1	العملية السياسية الحالية	533	1834	519	469	41
		15.7%	54%	15.3%	13.8%	1.2%
2	العلاقات الدولية بين العراق ودول التحالف	176	708	887	577	151
		31.7%	20.8%	26.1%	17%	4.4%
3	العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان	661	627	1004	1084	22
		19.4%	18.4%	29.5%	31.7%	0.6%
4	العلاقة بين العراق وبعض دول الجوار	312	571	914	1576	26
		9.2%	16.8%	26.9%	46.4%	0.8%

ويمكن أن يعزى السبب في اختيار المواطنين خيار تراجع العلاقات مع دول التحالف الدولي على افتراض أن اخراج هذه القوات قد يكون اجباريًا من دون رضى هذه الدول بلحاظ أن هذه الدول ترى أنها أسهمت في تقديم الدعم والمساعدة للعراقيين أبان مواجهة المجموعات الإرهابية ولا ينبغي أن تخرج بهذه الطريقة والتي قد تحرمها بعض المنافع والامتيازات المتعلقة بالتدريب أو التسليح والاستشارة وغيرها.

في حين من رأى أن العلاقات بين المركز والإقليم والعراق ودول الجوار باقية كما هي رأى أن الموضوع ليس ذات قيمة جوهرية مفصلية في تاريخ العراق فالامتيازات من بقاء هذه العلاقات أكبر من خسارتها بسبب موضوعة الانسحاب، وكذلك هذا يعكس التوجه السياسي في العراق الجديد ما بعد 2003 الذي يدعو إلى مغادرة ثقافة التهميش والإلغاء للآخر التي مورست أبان حكومات البعث، والاحتكام إلى الدستور العراقي في التعامل مع الآخر

الشـريك والمكـون الاسـاس فـي الوطـن أو الجـار كمظلـة سـيادية قانونيـة عليـا فـي توزيـع الحقـوق والواجبـات بيـن جميـع مكونـات المجتمـع العراقـي واحتـرام سـيادة الجيـران وحقوقهـم.

الحـادي عشـر: ولمعرفـة رأي المواطـن العراقـي تجـاه الآثـار الاقتصاديـة المحتملـة لخـروج قـوات التحالـف الدولـي مـن العـراق وجهنـا لـه سـؤالاً بخصـوص ذلـك وكانـت النسـبة الأكبـر مـن المسـتطلعين مـع خيـار (لا) توجـد تداعيـات اقتصاديـة وبنسـبة مئويـة بلغـت (40.7%) فـي حيـن (32%) مـن العينـة رأى أنـه (ربمـا) تكـون هنـاك تداعيـات وكمـا مبيـن فـي الجـدول أدنـاه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	لا	1382	40.7%
2	ربما	1092	32.1%
3	نعم	793	23.3%
4	الى حد ما	130	3.8%
	المجموع	3397	100%

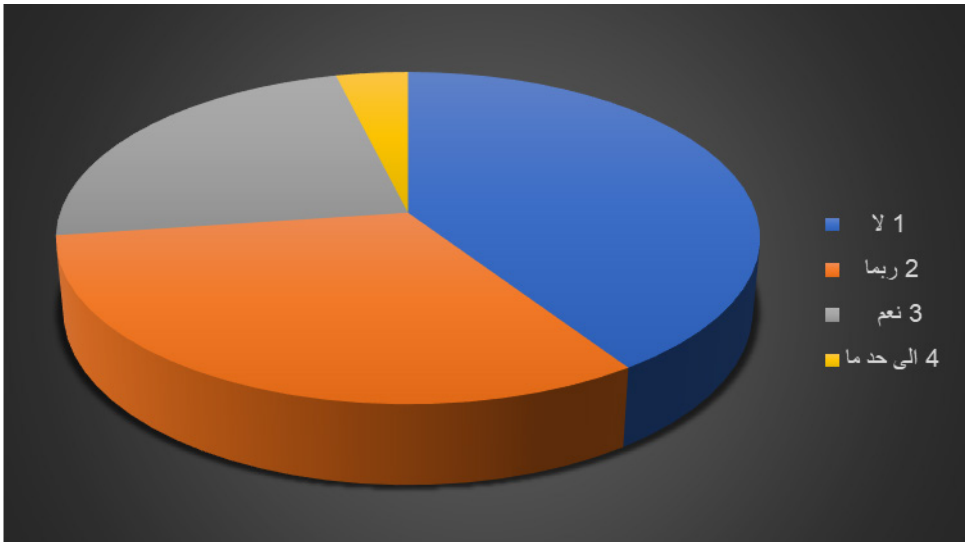

وقد يعود السبب بقناعة المواطنين بعدم وجود تداعيات اقتصادية بسبب الانسحاب إلى أن قوات التحالف هي قوات امنية عسكرية مهامها القتال والتدريب والاستشارة وهي غير معنية بملف الاقتصاد بشكل مباشر لذا يكون تأثيرها بالجانب الاقتصادي ضئيل نسبياً وهذا ما بينته رؤية المواطنين العراقيين في ذلك.

وإن من رأى وجود تداعيات اقتصادية أو ربما توجد تداعيات ذهب إلى أن القوات المتواجدة في العراق تمثل دولاً معروفة بقوة اقتصادها وأثرها على الاقتصاد العالمي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها في التأثير بالاقتصاد المحلي لأية دولة فضلا عن تأثيرها بالاقتصاد العالمي بشكل عام، مع الاخذ بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية تتابع وبحذر وقوة حركة الدولار الأمريكي في أسواق المال العراقية وقدرتها على رفع وخفض سعره بالإجراءات المختلفة التي تتبناها وتفرضها على البنك المركزي العراقي، وكذلك قدرتها على التأثير في ملف النفط العالمي وسوقه وسعره، وأن – الدولار والنفط – يمثلان عصب الاقتصاد العراقي وأي تذبذب في سعرهما يؤدي الى كساد في حركة السوق العراقي، وهذا ما يخشاه المواطن العراقي والذي عبر عن قلقه من تأثير ملف الانسحاب على الاقتصاد العراقي.

الثاني عشر: ولمعرفة اي من الأبعاد الاقتصادية سوف تتأثر بعد انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق بينت إجابات المواطنين وبحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن قيمة الدينار العراقي ستتحسن وجاءت بنسبة (57.6%) كخيار أعلى في حين جاء خيار تحسن أسعار النفط كخيار ثانٍ وبنسبة بلغت (56.5%) بينما جاء خيار توافر العملة الأجنبية وأنها ستتراجعٍ وبنسبة مئوية بلغت (48.1%) وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	الأبعاد الاقتصادية	تتراجع كثيراً	تتحسن	تتراجع قليلا	تبقى كما هي	تنهار بشكل تام
1	قيمة الدينار العراقي	624	1958	506	272	35
		18.4%	57.6%	14.9%	8%	1%
2	أسعار النفط	534	1920	501	409	35
		15.7%	56.5%	14.7%	12%	1%
3	توافر العملة الأجنبية (الدولار) في العراق	531	1636	667	522	42
		15.6%	48.1%	19.6%	15.4%	1.2%
4	وجود وفاعلية الشركات العالمية العاملة في العراق	293	857	849	1372	28
		8.6%	25.2%	25%	40.4%	0.8%
5	التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية	762	304	1048	1135	149
		22.4%	8.9%	30.8%	33.4%	4.4%
6	التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي	237	661	621	1799	80
		7%	19.4%	18.3%	52.9%	2.4%

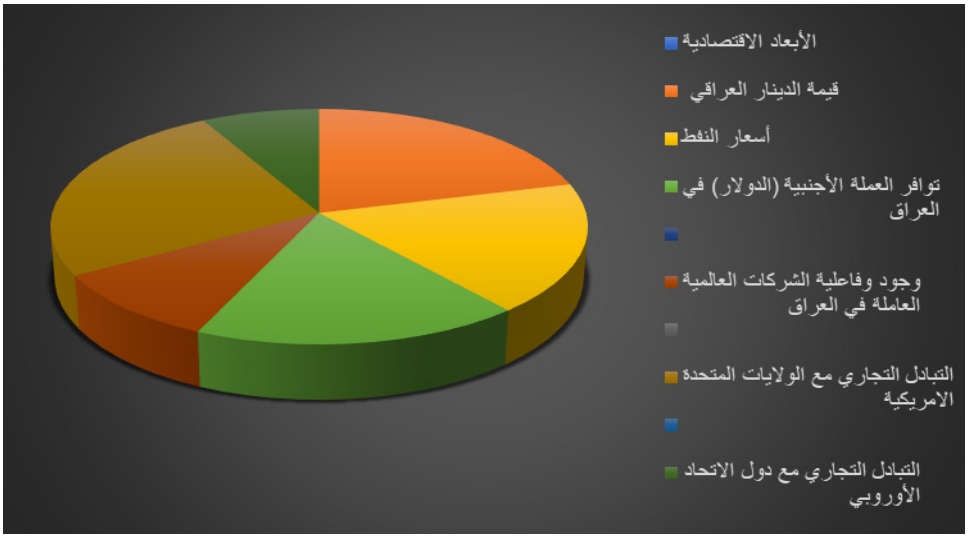

ويمكن أن يرجع السبب لرؤية العراقيين إلى التحسن في قيمة الدينار العراقي وأسعار النفط إلى شعور المواطن العراقي أن سطوة الولايات المتحدة الامريكية على إجراءات البنك المركزي قد تخف نوعا ما ومن ثم سينتعش الدينار العراقي وممكن ترتفع قيمته. أما ما يتعلق بسعر النفط فهذه النتيجة تؤكد حقيقة أن بعض كميات النفط العراقي منذ أيام النظام البعثي المقبور إلى اليوم تباع بأسعار زهيدة لبعض الدول المرتبطة بأمن إسرائيل كالأردن ومصر نتيجة لقرار فرض بالقوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وبخروجها ممكن ان تباع بأسعارها الرسمية والتي ترفع من سعره.

في حين أن من رأى توافر الدولار الأمريكي في العراق سيتراجع نتيجة السياسية الامريكية المتبعة في الضغط على العراق في ملف الدولار والعقوبات الكثيرة التي فرضتها على المصارف العراقية وبعض الشخصيات والتي ممكن ان تزيد مع الانسحاب والتي قد تعد عقوبة لموقف العراق او الكتل السياسية من إخراجها من العراق.

الثالث عشر: وللتعرف إن كانت هناك تداعيات أمنية وعسكرية لخروج قوات التحالف الدولي من العراق بينت الاجابات وبحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن (40.8٪) يرون انه لا توجد هناك تداعيات أمنية وعسكرية في حين رأى (28.1٪) انه "ربما" تكون هناك تداعيات، بينما رأى (25٪) من العينة انه " نعم" توجد تداعيات وكما مبين في الجدول أدناه :

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	لا	1388	40.8%
2	ربما	956	28.1%
3	نعم	850	25%
4	الى حد ما	202	5.9%
المجموع		3396	100%

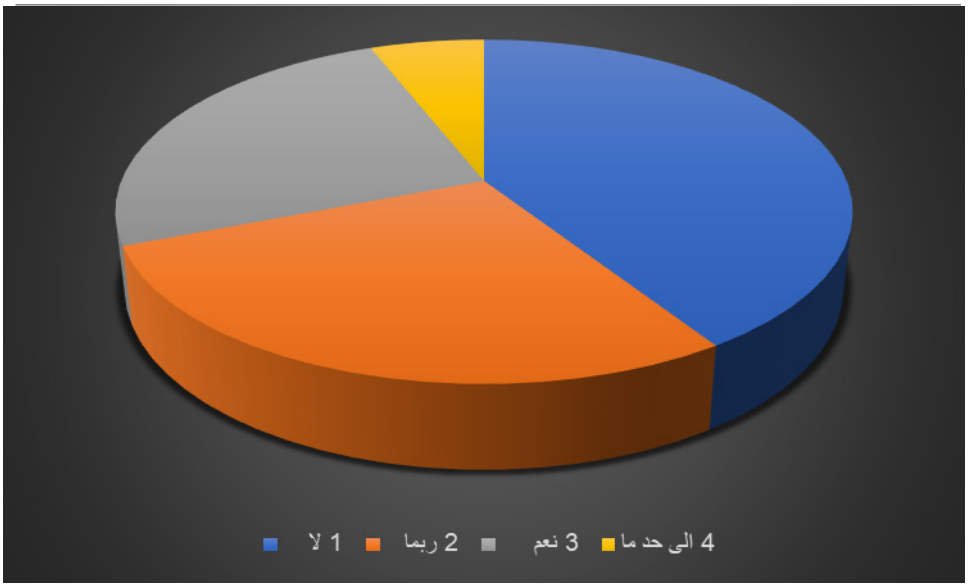

ولعل سبب رؤية (40٪) من المستطلعين انه لا توجد تداعيات وذلك لإيمانهم بقدرات المؤسسات الأمنية المختلفة على ضبط الأمن واستتبابه نتيجة التجارب الكثيرة التي خاضتها هذه القوات مدعومة بقوات الحشد الشعبي والتي تمثل مصداً قوياً ضد كل الجهات المسلحة التي تحاول ضرب البنية الأمنية للبلد واعاقة استتبابه، وقد جاء هذا الخيار متوافقاً مع نتيجة السؤال الثالث الذي رأى أغلبية العينة فيه أن العراق لا يحتاج الى دعم أمنى وعسكري دولي.

الرابع عشر: وللوقوف على الأبعاد الأمنية والعسكرية التي من الممكن أن تتأثر بعد انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، وجهنا سؤلا يتضمن ذلك، وبينت إجابات المستطلعين أن اغلب الخيارات ستتحسن وجاء أعلى الخيارات مستوى الأمن الداخلي وبنسبة مئوية بلغت (53.8%) وجاء ثانيا كخيار يتحسن أيضا هو الأمن القومي تجاه الاختراقات الإقليمية والدولية وبنسبة بلغت (46.8%) أما البقية فكانت بين التحسن والبقاء كما هي وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	الأبعاد الاقتصادية	تتراجع كثيرًا	تتحسن	تتراجع قليلا	تبقى كما هي	تنهار بشكل تام
1	مستوى الأمن الداخلي	592	1828	454	493	32
		17.4%	53.8%	13.4%	14.5%	0.9%
2	الأمن القومي تجاه الاختراقات الاقليمية والدولية	572	1591	642	555	35
		16.8%	46.8%	18.9%	16.3%	1%
3	أمن البعثات الدبلوماسية الدولية في العراق	470	1294	762	835	37
		13.8%	38.1%	22.4%	2436%	1.1%
4	التعايش والسلم الأهلي	454	1144	617	1147	37
		13.4%	33.7%	18.2%	33.7%	1.1%
5	التعاون والتنسيق الأمني بين المركز والاقليم	560	666	924	1202	47
		16.5%	16.6%	27.2%	35.4%	1.4%
6	الحدود ومنافذها	321	763	803	1426	86
		9.4%	22.4%	23.6%	42%	2.5%

ولعل السبب في أن الخيارات كلها تقريبا في الأبعاد الأمنية والعسكرية ستتحسن أو تبقى كما هي قد يعود إلى أن رؤية العراقيين إلى تواجد قوات التحالف الدولي هي رؤية سلبية وأن تواجدهم مضر أكثر منه مفيد وإن انسحابهم سيقلل من التوترات الداخلية والخارجية وسيسهم بزيادة الأمن والاستقرار، والتي هي مؤشرات جيدة على أن العراقيين يرون أن الأمن سيتحسن ولا يتراجع أو يتأثر بالانسحاب لهذه القوات.

الخامس عشر: ولتعرف وجهة نظر العراقيين تجاه نشاط الجماعات الإرهابية وبقايا داعش بعد الانسحاب المفترض وجهنا سؤالاً بخصوص ذلك وقد بينت الاجابات وبحسب التكرارات و النسب المئوية أن (53.3٪) من العينة يرون أن نشاط هذه الجماعات سينتهي تماماً" بينما رأى (32٫3٪) من العينة أنه سيزداد وكما موضح في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	ينتهي تماما	1821	53.6%
2	يزداد	1099	32.3%
3	ينخفض	368	10.8%
4	يبقى كما هو	109	3.2%
المجموع		3397	100%

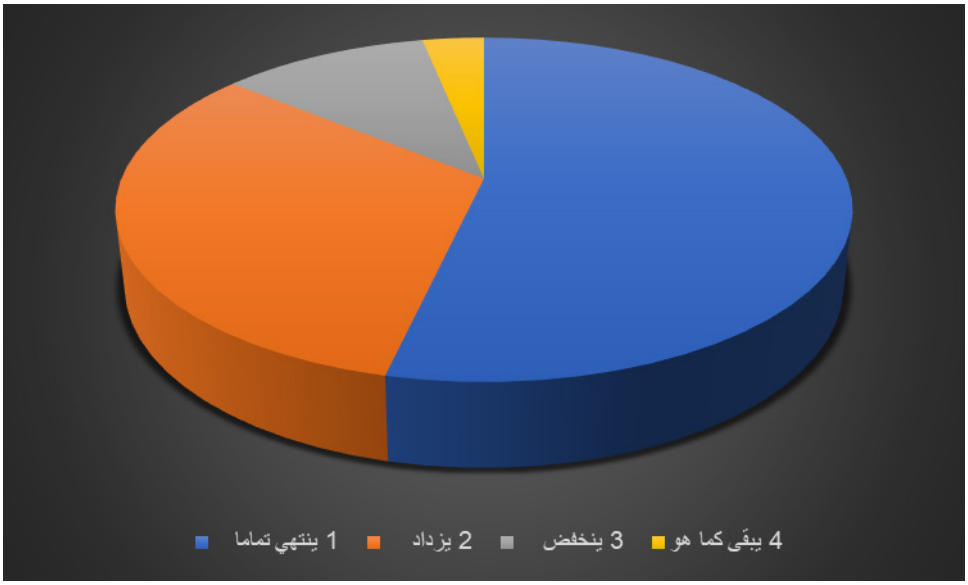

ولعل السبب الذي جعل أكثر من نصف العينة مع خيار أن نشاط داعش الإرهابي سينتهي تماما قد يعود لشعور الموطنين واحساسهم وبحسب المعطيات الكثيرة إلى أن الانسحاب لقوات التحالف يعني توقف الدعم المباشر المقدم لهذه الجماعات الإرهابية ومن ثم يضعف وينتهي نشاطها بانسحاب هذه القوات.

وخير دليل على ذلك خطاب الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب في 10 اب 2016 في أثناء حملته الانتخابية في ولاية فلوريدا قال " إن أوباما صنع تنظيم داعش بعد أن أعرب عن معارضته الحرب في العراق" وقال ترامب في خطابه ثم جاء أوباما وبدلاً من تنظيف آثار الرئيس الذي سبقه أحدث فوضى أكبر منها.

أما فيما يتعلق بمن رأى أن نشاط داعش سيزداد إذ قد يعود السبب في نظرهم إلى استغلال بقايا داعش الانسحاب الأمريكي والذي قد يؤدي إلى ضعف بالاستخبارات والرصد أو الكشف الجوي للخلايا النائمة لهذه الجماعات والتي قد تبدأ بالنشاط والتحرك اعتقادا منها أن المنظومة العراقية تعاني من ضعف يمكن استغلاله للتوسع وتنفيذ عملياتها وقد يعود إلى الاعتقاد بأن القوات الأمريكية قد تدعم هذه الجماعات وتمدها من جديد بالسلاح والمعلومات رداً على اخراجها من العراق لإرسال رسالة لكل خصومها مفادها أن الأمن العراقي مازال هشاً وأنه بحاجة لتواجد قوات التحالف ودعمه.

ولتعرف الأسباب التي دعت المستطلعين لتحديد الخيارات أعلاه إن من أهم الأسباب هو ما يتعلق بأن قوات التحالف الدولي هي جهة غير موثوقة وأنها تدعم داعش الإرهابي وبنسبة مئوية بلغت (82٪ 35) وجاء ثانيًا سبب أن داعش الإرهابي قد انتهى وبنسبة مئوية بلغت (20.38%) وهذا السبب جاء متوافقاً تماماً مع نتيجة السؤال أعلاه والذي جاءت إجابات أكثر من (50٪) من العينة مع انتهاء نشاط داعش بعد الانسحاب. في حين رأي (20٪) من العينة أن داعش قد انتهى وتم القضاء عليه.

والجدول أدناه يبين الأسباب والمبررات لإجابات المستطلعين:

	الإجابة	التكرار	النسبة
1	أعتقد أن قوات التحالف الدولي جهة غير موثوقة، وأنها تدعم داعش والارهاب	991	35.93
2	انتهى داعش وتم القضاء عليه، وليس هناك مبررا لوجود قوات التحالف	562	20.38
3	ضعف الجانب الأمني وعدم تطور القوات الامنية العراقية	297	10.77
4	ظهور داعش من جديد ممكن ، وأن خلاياه نائمة	283	10.26
5	قوات التحالف سبب رئيس لتدهور الاوضاع وإثارة الفتن والطائفية	170	6.16
6	بخروج قوات التحالف الدولي سوف يعم الامان والسلام والاستقرار	149	5.40
7	وجود خطر تمثله مجاميع مسلحة مدعومة من ايران	139	5.04
8	لا توجد حاجة لوجودهم، انتهى دورهم	107	3.88
9	بوجود الحشد وفصائل المقاومة لا توجد حاجة الى قوات التحالف	60	2.18
	المجموع	2.758	100%

السادس عشر: وللوقوف على وجهة نظر العراقيين في سلامة الأمن القومي من التهديدات والتحديات الخارجية في ظل الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي، وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وقد بينت اجابات المواطنين وبحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إلى أن (62.8٪) منهم مع خيار ستتراجع هذه التحديات والتهديدات، وأن (23.4٪) مع خيار ستتفاقم هذه التحديات والتهديدات وكما مبين في الجدول من أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	ستتراجع التحديات والتهديدات	2136	62.8%
2	ستتفاقم هذه التحديات والتهديدات	794	23.4%
3	ظهور تحديات وتهديدات جديدة	327	9.6%
4	تبقى كما هي	142	4.2%
	المجموع	3399	100%

ويمكن أن يعزى السبب في اختيار أكثر من (60%) من العينة إن التحديات والتهديدات الخارجية ستتراجع، قد يعود لأن قسم من التهديدات الأمنية التي حصلت بالعراق كانت رد فعل لتواجد القوات الأمريكية في العراق بما في ذلك تنظيم القاعدة الإرهابي وبعض المجموعات الإرهابية الأخرى، فضلا عن التدخلات الكثيرة من دول الجوار والتي ترى أن تواجد هذه القوات هو مصدر خطر على مصالحها، وبخروجها ستخف أو تنتهي هذه التحديات لانتفاء الموضوع لها بعد زوال سبب حدوثها.

السابع عشر: وللتعرف على مقدرة القوات العراقية على حفظ أمن البلد وحماية سيادته وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وبينت اجابات المواطنين وبحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إن أكثر من نصف العينة وبنسبة (53,3%) ترى أن القوات الأمنية العراقية قادرة تماماً على حفظ الأمن، بينما رأى (29٫1٪) من المستطلعين أن القوات الأمنية غير قادرة مطلقاً على حفظ الأمن وكما مبين من الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	قادرة تماما	1807	53.2%
2	غير قادرة مطلقا	990	29.1%
3	قادرة بشكل نسبي	600	17.7%
	المجموع	3397	100%

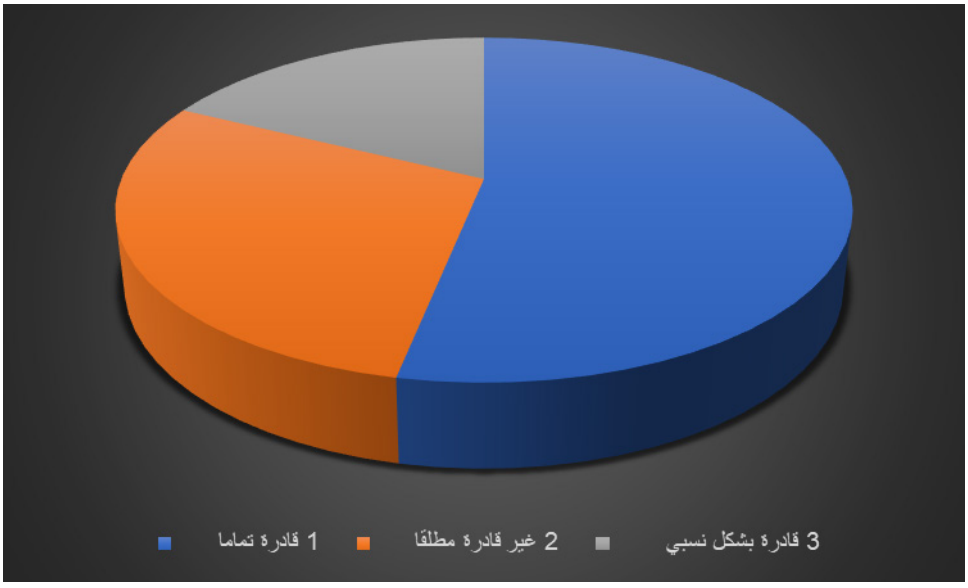

ويمكن أن يعزى السبب في أن نصف العينة اختارت " القوات الأمنية قادرة تماماً على حفظ الأمن" قد يعود إلى الثقة الكبيرة من قبل المواطنين العراقيين بهذه القوات نتيجة التجارب الكثيرة التي أثبتت فيها هذه القوات مقدرتها وكفاءتها فضلاً عن تضحياتها الكثيرة من أجل الدفاع عن أرض العراق وسيادته، وكذلك قد يعود لوجود قوات الحشد الشعبي والذي يعدّ ظهيراً قوياً لا يمكن تغافل دوره الكبير في حفظ أمن البلد ودفع الجماعات الإرهابية خارج البلد.

وهذه النتائج متوافقة مع نتائج إجابات المواطنين عن السؤال (2) التي ترى أن القوات الأمنية لا تحتاج قوات دولية وايضاً تتوافق مع السؤال (17) الذي يرى أن العراق لن يواجه أي تهديدات أمنية.

الثامن عشر: ولتعرف طبيعية العلاقات المستقبلية بين الحكومة العراقية ودول قوات التحالف بعد الانسحاب المفترض و جهنا سؤالاً للمواطنين يتضمن ذلك وبينت اجابات المواطنين وبحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية أن أكثر من (49٪) من المستطلعين مع خيار " تتراجع مدة زمنية وجيزة"، بينما رأى قرابة (21٪) من العينة أنها "تتراجع كثيرًا" وكما في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	ستتراجع مدة زمنية وجيزة	1672	49.2%
2	ستتراجع كثيرا	1063	31.3%
3	تبقى كما هي	518	15.2%
4	تتحسن	145	4.3%
المجموع		3398	100%

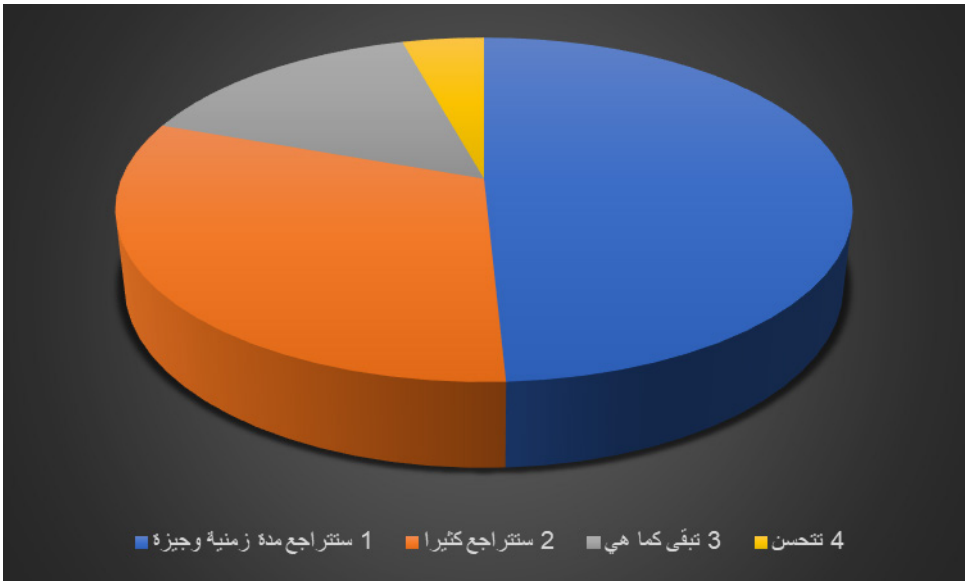

ويمكن أن يعزى السبب في أن أكثر من (80%) من المستطلعين يرون أن العلاقات ستتراجع سواء أكانت مدة زمنية وجيزة أم ستتراجع كثيرًا إلى أن دول التحالف الدولي ترى أن تواجدها في أرض العراق فيه مكاسب كثيرة على المستوى المادي والمعنوي فضلاً عن فتح أبواب لشركاتهم للعمل في العراق وهذا كله سوف تخسره دول هذه القوات بعد انسحابها، مما قد يؤثر سلباً على طبيعة العلاقات بينها وبين الحكومة العراقية سواء أكان بشكل كبير أم لمده زمنية محدودة، فضلاً عن أن اغلب هذه الدول واقعة تحت سيطرة السياسية الأمريكية وهي التي تقرر شكل علاقاتها وطبيعتها ولا سيما إذا أحست و شعرت القوات الأمريكية أن خروجها فيها اضعاف أو اذلال لها ولسياستها ومن دون رضاها و بشكل لا يحقق لها أهدافها؛ قد تدفع هذه الدول إلى اتخاذ مواقف مناوئة للعراق، لذا قد تكون هذه الآراء جميعها أسبابا دعت المواطنين العراقيين إلى أن يروا "إن العلاقات ستتراجع بين العراق ودول التحالف الدولي".

التاسع عشر: وللوقوف على آراء المواطنين العراقيين تجاه مقدرة القوات الأمنية وحاجتها مستقبلاً إلى دعم قوات التحالف الدولي، وجهنا سؤالاً بخصوص ذلك وقد بينت نتائج اجابات المواطنين وبحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إلى أن أكثر من (63٪) من المستطلعين يرون أن القوات الأمنية "لا تحتاج إلى دعم مستقبلا" بينما رأى (26،6٪) من العينة أن هذه القوات بحاجة إلى دعم كبير وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	لا تحتاج إلى دعم	2163	63.6%
2	نعم بحاجة لدعم كبير	905	26.6%
3	نعم تحتاج دعم قليل	305	9%
	المجموع	3373	100%

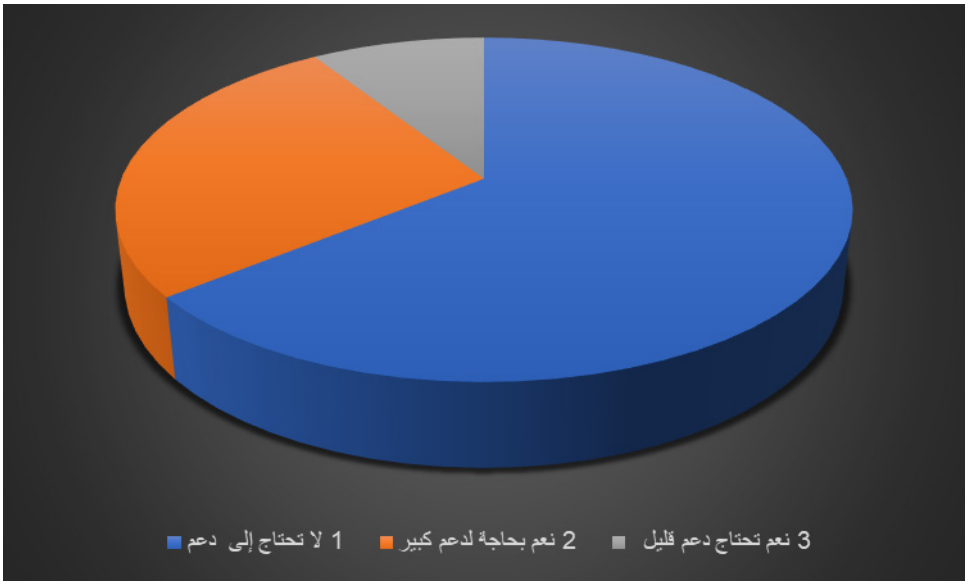

ولعل هذا السؤال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسؤال (3) وبالسؤال (18) وهما يشيران بشكل واضح إلى أن القوات الأمنية قادرة وهي لا تحتاج إلى دعم

دولي من قوات التحالف وقد يعزى السبب في هذا الاختيار يعود إلى الاسباب الكثيرة التي أوردناها في تسبيب لأسئلة السابقة والتي تتعلق بثقة العراقيين بقدرة هذه القوات والدعم الكبير الذي يقدم لها من الدولة العراقية من تسليح وتدريب، فضلاً عن عددها الكبير والذي يضم صنوفاً متنوعة قادرة على مسك زمام الأمور والذي يغنيها عن الحاجة لقوات التحالف.

في حين الذي رأى أنها تحتاج إلى دعم كبير قد يعزى ذلك إلى الحاجة للتدريب والدعم الاستشاري فضلاً عن الحاجة إلى الأسلحة المتطورة والتي غالباً ما تمتلكها هذه الدول فتبقى الحاجة منحصرة بهذه المجالات.

وقد بينت إجابات العينة أن سبب اختيارهم لخيار" بحاجة إلى دعم كبير" هو الحاجة إلى التسليح وبنسبة مئوية بلغت (24’93٪) وحاجتها إلى التدريب ونسبة (22’92٪) وإلى الجهد الاستشاري وبنسبة (22’13٪) وهو ما أشرنا إليه في معرض تحليل إجابات المستطلعين. وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	التسليح	569	24.93%
2	التدريب	523	22.92%
3	الجهد الاستخباري	505	22.13%
4	تنسيق العمليات	354	15.51%
5	الدعم الجوي	331	14.5%
المجموع		2282	100%

عشرون: وللوقوف على الأسباب والمبررات التي تسوقها قوات التحالف للمماطلة في الانسحاب، إذ وجهنا سؤالاً بخصوص ذلك للمواطنين العراقيين وقد بينت إجابات المواطنين بحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إلى أن أهم الاسباب هو نفوذها السياسي وجاء بنسبة (41٪) فيما جاء ثانياً "حاجة بعض القوى السياسية العراقية للحماية الامريكية" وبنسبة (35’4٪) فيما جاء ثالثاً "ذريعة تحجيم الدور الايراني في المنطقة" وبنسبة (33’5٪) وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الأسباب والمبررات	سبب رئيس	سبب ثانوي	ليس سببًا أصلا
1	نفوذ سياسي لدول القوات التحالف	1394	1101	902
		41%	32.4%	26.5%
2	حاجة بعض القوى السياسية العراقية للحماية الامريكية	1202	1531	626
		35.4%	45%	19.25%
3	ضعف الدبلوماسية العراقية	585	1751	1055
		17.2%	51.5%	31%
4	موقف بعض دول جوار والدول الاقليمية الداعمة لإبقاء التحالف	619	1797	982
		18.2%	52.9%	28.9%
5	تعاظم دور وقوة فصائل المقاومة في العراق	1031	1104	1263
		30.3%	32.5%	37.2%
6	ذريعة تحجيم الدور الايراني في المنطقة	1140	812	1445
		33.5%	23.9%	42.5%

وإن السبب في مجيء هذه الأسباب الثلاثة متفوقة على غيرها قد يعود لقراءة العراقيين المتأنية والمتابعة الكبيرة للوضع السياسي العراقي وايضاً ما يصدر من الإدارة الأمريكية وعلى لسان مسؤوليهم السياسيين من إن هذه الأسباب والمبررات هي الذريعة لبقاء قوات التحالف الدولي أكبر قدر ممكن في العراق.

وقد يعزى أيضاً إلى كثرة تصريحات القوى الداخلية التي تدعم بقاء هذه القوات والتي غالباً ما تسوق ذرائع تعاظم دور الفصائل أو الدور الايراني في العراق كذريعة لإبقاء هذه القوات وأيضا هذا كله مدعوم بحملات إعلامية منظمة عن طريق الفضائيات والجيوش الإلكترونية والتي تروج لذلك ايضاً.

الحادي والعشرين: للتعرف على أبرز الخيارات المتاحة للحكومة العراقية

في التعامل مع التحالف الدولي في حال رفض الانسحاب أو المماطلة فيه، وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وقد بينت اجابات المستطلعين أن من الحلول الممكنة والفاعلة هو خيار " تقديم شكوى رسمية لدى مجلس الأمن" وجاءت بنسبة بلغت (57٫8٪) بينما جاء ثانياً خيار "استمرار عقد اللقاءات الدبلوماسية" وبنسبة بلغت (48٫9٪) بينما جاء ثالثاً خيار "عقد اتفاقات وتفاهمات مع دول اقليمية أو دولية" وبنسبة مئوية بلغت (39٫2٪) وكما موضح في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات والحلول المتاحة	حل ممكن وفاعل	حل غير ممكن وغير فاعل	حل فاعل ولكنه غير ممكن
1	المواجهة المسلحة واخراجهم بقوة السلاح	549	2061	789
		16.2%	60.6%	23.2%
2	تقديم شكوى رسمية لدى مجلس الأمن	1963	779	657
		57.8%	22.9%	19.3%
3	استمرار عقد اللقاءات الدبلوماسية	1662	1211	526
		48.9%	35.6%	15.5%
4	اللجوء لعقد اتفاقات وتفاهمات مع دول اقليمية او دولية	1333	1375	691
		39.2%	40.5%	20.3%
5	السماح بالبقاء وفق الشروط العراقية	879	1698	822
		25.9%	50%	24.25
6	مطالبة المرجعية الدينية العليا بالتدخل	984	844	1570
		28.9%	24.8%	46.2%
7	تحشيد الرأي العام والاعتماد على الحشد الجماهيري	1069	701	1629
		31.5%	20.6%	47.9%

ولعل السبب في هذه الاختيارات كونها حلولاً ممكنة وقابلة للتطبيق على أرض الواقع وهي أكثر الخيارات المحتملة إذ إن الحكومة العراقية قد لا تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك بحسب وجهة نظر المواطنين وايضاً لأن طبيعة الوضع في العراق لا يحتمل خيارات أخرى قد تؤدي الى تأزم الوضع او الدخول في خيارات مسلحة يخرج البلد فيها خسرانا.

الثاني والعشرين: وللوقوف على وجهة نظر العراقيين تجاه توقعاتهم للإجراءات المحتملة للتحالف الدولي بعد عملية الانسحاب المفترضة وجهنا سؤالاً لهم بهذا الخصوص وكانت اجابات المستطلعين بينت أن خيار «دعم الجماعات المسلحة» كخيار أول وبنسبة مئوية بلغت (43.2%)، في حين جاء خيار « الاغتيالات المستمرة لقيادات فصائل المقاومة والحشد الشعبي» ثانيا وبنسبة مئوية بلغت (43’2٪)، فيما جاء ثالثا «اصدار لوائح من الاسماء الوطنية من الحشد الشعبي ضمن قوائمهم للإرهاب وبنسبة بلغت (39’5٪) وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات والحلول المتاحة	أتوقع كثيرًا	أتوقع قليلاً	لا أتوقع مطلقًا
1	الاغتيالات المستمرة لقيادات فصائل المقاومة والحشد الشعبي	1266	1704	429
		37.2%	50.1%	12.6%
2	دعم الجماعات الارهابية المسلحة	1466	1156	776
		43.2%	34%	22.8%
3	خلق رأي عام ناقم على وجود الحشد الشعبي وفصائل المقاومة الاسلامية	1300	1270	829
		28.2%	37.4%	24.4%
4	القصف المستمر لمقرات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة	1030	1580	787
		30.3%	46.5%	23.2%

ت	الخيارات والحلول المتاحة	أتوقع كثيرًا	أتوقع قليلاً	لا أتوقع مطلقًا
5	خلق خصومات وصراعات بين التشكيلات والمؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية والحشد الشعبي وفصائل المقاومة	842	1228	1325
		24.8%	36.1%	39%
6	إيجاد بديل نوعي لداعش لاستهداف فصائل المقاومة والحشد الشعبي	785	1093	1520
		23.1%	32.2%	44.7%
7	إصدار لوائح متكررة من الأسماء الوطنية التابعة للحشد الشعبي على قائمة الارهاب على وفق المنظر الأمريكي	1342	793	1262
		39.5%	23.3%	37.1%

ولعل السبب يعود لمجيء خيار دعم الجماعات المسلحة أولا لأن أغلب العراقيين واثقون من أن قوات التحالف الدولي ولاسيما الأمريكية منها هي داعمة لهذه الجماعات، ومن ثم قد تكون هي عقوبة للعراقيين لرفضهم تواجد القوات الأجنبية في العراق، فضلا عن الانتقام من الجهات المقاتلة لهم ولاسيما فصائل المقاومة العراقية والحشد الشعبي والتي ستعمل على تصفيتهم أو إدراجهم على لوائح إرهابهم كرد فعل على خروجهم.

الثالث والعشرين: للتعرف على آراء المواطنين العراقيين بمقدرة المؤسسات القضائية و القانونية على إصدار قانون ملزم لانسحاب قوات التحالف من العراق وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وكانت الإجابات وبحسب التكرارات والنسب المئوية تشير إلى نسب متقاربة ومتساوية تقريباً للخيارات الثلاثة المطروحة إذ تصدرها إن هذه المؤسسات هي غير قادرة مطلقاً على إصدار أي قانون بهذا الخصوص وبنسبة مئوية بلغت (35’2٪) في حين جاء خيار " قادرة على إصدار قانون لكن من دون جدوى" وبنسبة مئوية بلغت (33’2٪)، في حين جاء ثالثاً أنها "قادرة على إصدار القانون وله جدوى وتأثير كبيرين" وبنسبة (31’4٪) وكما مبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	غير قادرة مطلقًا على اصدار اي قانون بهذا الخصوص	1197	35.2%
2	قادرة على اصدار القانون لكن دون جدوى وتأثير	1128	33.2%
3	قادرة على اصدار القانون وله جدوى وتأثير كبيرين	1067	31.4%
	المجموع	3392	100%

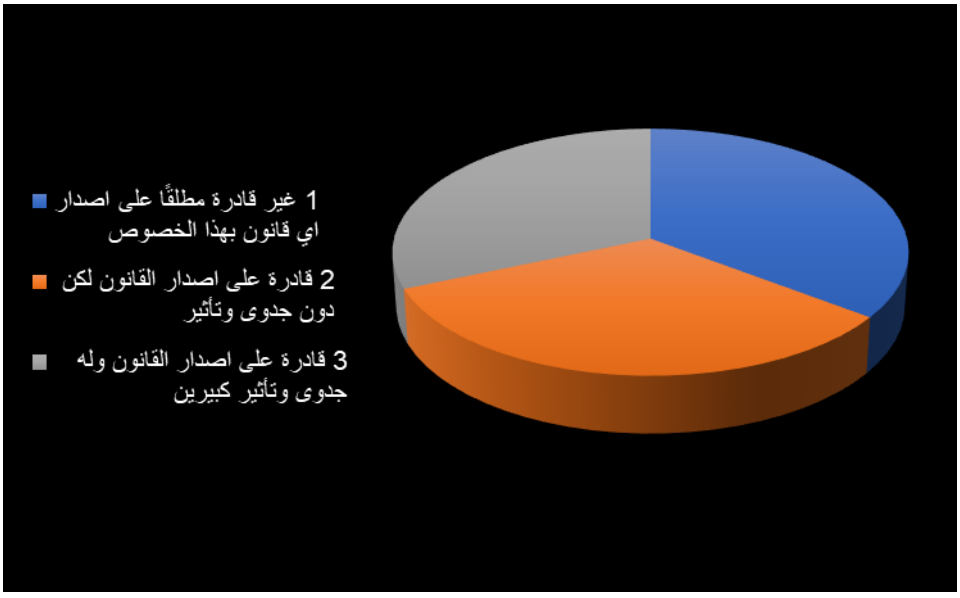

وعند قراءة هذه الخيارات ونسبها المئوية يتبين أن أكثر من (68 ٪) من العينة ترى أن مؤسساتنا القضائية غير قادرة على إصدار أي قرار بالانسحاب وأن أصدرت فانه غير ذي جدوى وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف هذه المؤسسات موازنة بالمؤسسات القضائية ولاسيما لدول التحالف الدولي، وأيضا يمكن أن يعزى لضعف السياسة الخارجية العراقية والتي يمكن أن تضغط على المنظمات الدولية لتنفيذ قرارات المؤسسة القضائية العراقية، فضلا عن أن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي قوى عظمى وتمتلك النفوذ والأموال والتي تسيطر بهما على أغلب المنظمات والمحاكم الدولية، ومن ثم يرى العراقيون أن الواقع هو إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لهم العلوية على المؤسسات العراقية وأن قوات التحالف الدولي هي غير معنية بأي شيء يصدر عن هذه المؤسسات.

الرابع والعشرين: وللتعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية بشأن قضية الانسحاب وجهنا سؤالاً للعراقيين يتضمن ذلك وقد بينت نتائج إجابات المستطلعين بحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية أن خيار " قرارات وقوانين تلك المنظمات ليس لها أي وزن لدى الدول العظمى" وجاء بنسبة (40’77٪) في حين جاء ثانياً خيار "أن هذه المنظمات تعمل لصالح الدول العظمى" وكان بنسبة (27.29٪) بينما جاء ثالثا "غياب دور المنظمات الدولية تتحمله الحكومة العراقية" وبنسبة (17,50٪) ، وكما في الجدول في أدناه :

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	قرارات وقوانين تلك المنظمات ليس لها أي وزن لدى الدول العظمى	1470	40.77%
2	المنظمات القانونية الدولية تعمل لصالح الدول العظمى	984	27.29%
3	غياب دور المنظمات الدولية تتحمله الحكومة العراقية	631	17.50%
4	المنظمات القانونية الدولية لا تتدخل في هكذا قضايا	521	14.45%
	المجموع	3606	100%

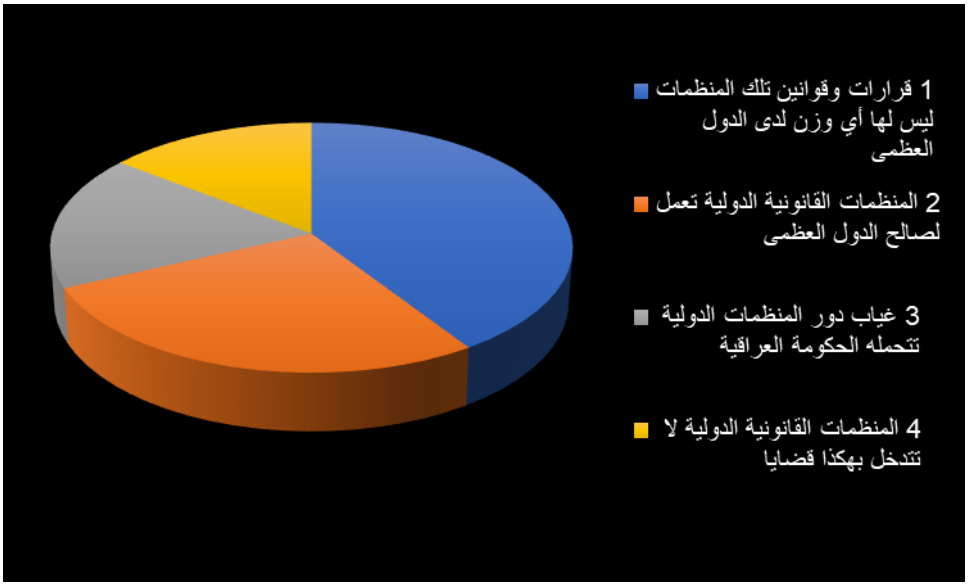

ويمكن أن يعزى السبب في ذلك للتجارب الكثيرة للعراقيين مع هذهِ المنظمات والتي دائماً ما كانت سلبية تجاه العراق منذ قرار الحصار على العراق وموقفهم من الحروب والاعتداءات المتكررة التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق والتي لم تتخذ هذه المنظمات أي قرار يدين الولايات المتحدة الأمريكية أو يحاسبها عليها فضلاً عن دعمها المباشر وغير المباشر للاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية وغض الطرف تجاه الانتهاكات المتكررة التي تقوم بها قوات الاحتلال تجاه الفلسطينيين.

كل هذا وغيره ألقى بظلاله على تصورات المواطن العراقي تجاه المنظمات الدولية فضلاً عن امكانية تدخلها لإصدار قانون يلزم قوات التحالف بالانسحاب من العراق وهي في الأصل واقعة تحت تأثير وأموال دول قوات التحالف من وجهة نظر المواطن العراقي.

الخامس والعشرين: وفي ضوء وجود المنظمات الدولية العاملة في العراق وكيفية الإفادة من وجودها من أجل العراق وجهنا سؤالاً بخصوص ذلك للمواطنين المستطلعين وبينت اجاباتهم بحسب التكرارات والنسب المئوية أن أكثر من (44٪) منهم مع خيار إيصال رسالة إليها من المرجعية العليا للتدخل بهذا الشأن في حين رأى قرابة (29٪) أن الإفادة تكمن في تحريك الدبلوماسية العراقية بتكثيف التواصل معها بهذا الخصوص وكما يتبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	حمل وايصال رسالة إليها من المرجعية العليا لطلب التدخل بهذا الخصوص	1676	44.12%
2	تحريك الدبلوماسية العراقية بتكثيف التواصل معها بهذا الخصوص	1100	28.95%
3	تحريك السلطة القضائية العراقية بتكثيف التواصل مع تلك المنظمات بهذا الخصوص	1023	26.93%
	المجموع	2799	100%

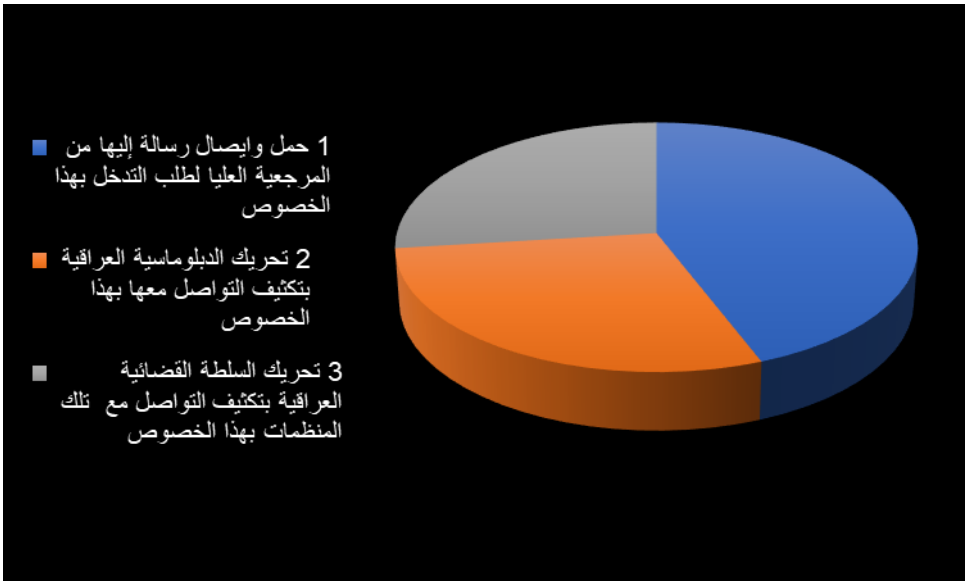

ويمكن أن يعزى السبب في هذه الاختيارات إلى أن أقصى ما يمكن الإفادة من هذه المنظمات هو الوساطة، فلا يتوقع العراقي أكثر من أن تكون وسيطاً او ناقلاً لتصورات الحكومة العراقية أو مرجعيات البلد الدينية والتي تحظى باحترام هذه المنظمات أو نقل وجهات نظر العراقيين كافة بالتواجد الاجنبي في العراق.

السادس والعشرين: وللتعرف على طبيعة ردود الفعل المحتملة لـ " فصائل المقاومة العراقية " إذا لم تنسحب قوات التحالف من العراق وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وبينت اجابات المواطنين وبحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إلى أن قرابة (21٪) منهم مع خيار الضغط السياسي على الحكومة العراقية في حين ذهب (19.93٪) من المستطلعين مع خيار الهجمات المسلحة على المواقع فيما رأى (20٪) منهم أنها ستحرك الفعاليات الدبلوماسية غير الرسمية وكما مبين في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	الضغط السياسي على الحكومة العراقية .	1110	20.41%
2	تحريك الفعاليات الدبلوماسية غير الرسمية	1101	20.25%
3	هجمات مسلحة من الفصائل على المواقع الامريكية داخل العراق	1084	19.93%
4	تحريك الشارع العراقي والقوات الشعبية للتظاهر ضد هذا الوجود	673	12.38%
5	لا يوجد ردود فعل مطلقًا	544	10%
6	هجمات مسلحة من الفصائل على المواقع الامريكية خارج العراق	434	7.98%
7	هجمات مسلحة على السفارة الامريكية	266	4.89%
8	المواجهة المباشرة مع قوات التحالف الدولي	226	4.16%
	المجموع	5438	100%

ويمكن قراءة هذه الاختيارات من المواطنين المستطلعين إلى أن العراقيين يرون أن تواجد هذه الفصائل وأساس وجودها قائم على مبدأ تحرير العراق من القوات الأجنبية المحتلة جميعها وبحسب القرارات الدولية التي جعلت من القوات الأمريكية بعد 2003 هي قوات احتلال فلا يتوقع من هذه الفصائل إلا الذهاب مع سياقات الحكومة العراقية وعدم احراجها كثيراً في ملف الانسحاب إيمانا منها بفسح المجال أمام الدبلوماسية العراقية لأخذ دورها في اخراج هذه القوات من العراق؛ لذا جاءت الخيارات السلمية أولاً وثانيا، فيما جاء خيار الهجمات المسلحة ثالثاً وبنسبة لا تتجاوز (20 ٪) من العينة .

وبغض النظر عن قيمة الآراء فإن العراقيين يرون أن " فصائل المقاومة " لا يمكن أن تسكت عن التواجد العسكري الأجنبي واستمرار مماطلته وأنها يمكن أن تستعمل كل أدواتها من أجل اخراج هذه القوات من العراق لذا كانت موضوعة الهجمات والمواجهات المباشرة حاضرة في أذهان العراقيين واشاروا إليها في معظم اجاباتهم عن هذا السؤال وان كانت بنسب متدنية.

السابع والعشرين: ولمعرفة امكانية العراق وقدرته لعقد اتفاقية أمنية عسكرية بينه وبين قوات التحالف الدولي وجهنا سؤالاً بهذا الشأن وكانت اجابات المستطلعين تشير إلى أن أكثر من (44٪) يرون "نعم" يمكن عقد توقيع مثل هذه الاتفاقية و (22,5٪) منهم مع خيار "ربما" و (5٪) فقط من رأى انه لا توجد امكانية لعقد هكذا اتفاقية. وكما يتبين في الجدول في أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	1518	44.7%
2	لا اعلم	944	27.8%
3	ربما	765	22.5%
4	لا	169	5%
المجموع		3396	100%

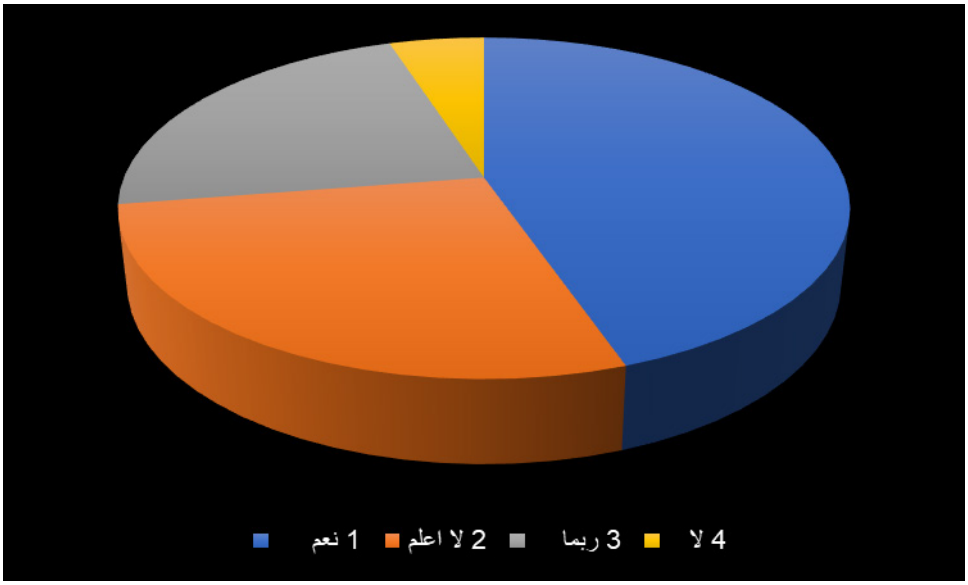

ويمكـن أن يعـزى السـبب فـي مجـيء خيـارات المسـتطلعين و بأكثـر مـن (60 ٪) بيـن (النعـم ، وربمـا) وهـي فـي دائـرة الامكانيـة قـد يعـود ذلـك إلـى التجربـة العراقيـة السـابقة مـن حكومـة المالكـي عـام 2008 عندمـا اسـتطاع العـراق عقـد الاتفاقيـة الأمنيـة الإسـتراتيجية والتـي علـى أثرهـا تـم اخـراج القـوات الأمريكيـة مـن العـراق بحلـول عـام 2011 ، وايضـاً يمكـن أن يعـزى السـبب إلـى أن مـن الصعوبـة اخـراج هـذه القـوات مـن دون وجـود اتفاقيـة معهـم.

ولتعـرف الاقتراحـات التـي يمكـن أن يقدمهـا المواطـن العراقـي تجـاه موضوعـة الاتفاقيـة إذا مـا تـم العمـل بهـا بيـن العـراق وقـوات التحالـف الدولـي فجـاءت الاقتراحـات تبيـن أن أكثـر مـن (76٪) مـع اقتـراح اخـراج قـوات التحالـف كليـاً وبدفعـة واحـدة، بينمـا جـاء ثانيـاً اقتـراح إبقـاء قـوات التحالـف أكثـر وقـت ممكـن وبنسـبة ضعيفـة موازنـة بالنسـب السـابقة وهـي (17٪) مـن العينـة وكمـا يتبيـن فـي الجـدول ادنـاه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	إخراج قوات التحالف كليا وبدفعة واحدة	1191	76.50%
2	ابقاء قوات التحالف اكثر وقت ممكن	269	17.28%
3	إخراج قوات التحالف مع بقاء بعض القواعد لها	37	2.38%
4	إخراج قوات التحالف على دفعات وعلى وفق جدول زمني محدد	31	1.99%
5	إخراج قوات التحاف المقاتلة وابقاء المستشارين والمدربين	29	1.68%
	المجموع	1557	100%

ويمكن ان يعزى السبب من اقتراح العراقيين اخراج القوات كليا للقناعة التامة منهم أن تواجد هذه القوات هو تواجد غير مشروع وغير مرحب به فضلاً من أنه مصدر قلق للعراقيين ومصدر للانتهاكات والتجاوزات على العراق وسيادته فضلا عن التجاوزات تجاه القوات الأمنية ومقراتها والحشد الشعبي وقادته، وهذا الاقتراح متوافق مع مجموعة الاسئلة الكثيرة التي رأى العراقيون فيها إن تواجد هذه القوات واستمراره خلف وسيخلف أضرارا كبيرة للعراق والعراقيين.

الثامن والعشرين: وفي خضم موضوعة الاتفاقية الأمنية المحتملة وفعاليتها ومدى التزام فصائل المقاومة العراقية بها وجهنا سؤالاً بهذا الخصوص تبين من النتائج بحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن أكثر من (53٪) المستطلعين هم مع خيار "إن المقاومة ستلتزم بشكل تام" و (26٪) ترى أنها "لا تلتزم" ، بينما رأى (20٪) من العينة أنها "ستلتزم بشكل نسبي" وكما يتبين في الجدول أدناه:

ت	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
1	اعتقد أنها تلتزم بشكل تام	1815	53.4%
2	أعتقد أنها لا تلتزم مطلقًا	895	26.3%
3	اعتقد أنها تلتزم بشكل نسبي	685	20.2%
المجموع		3395	100%

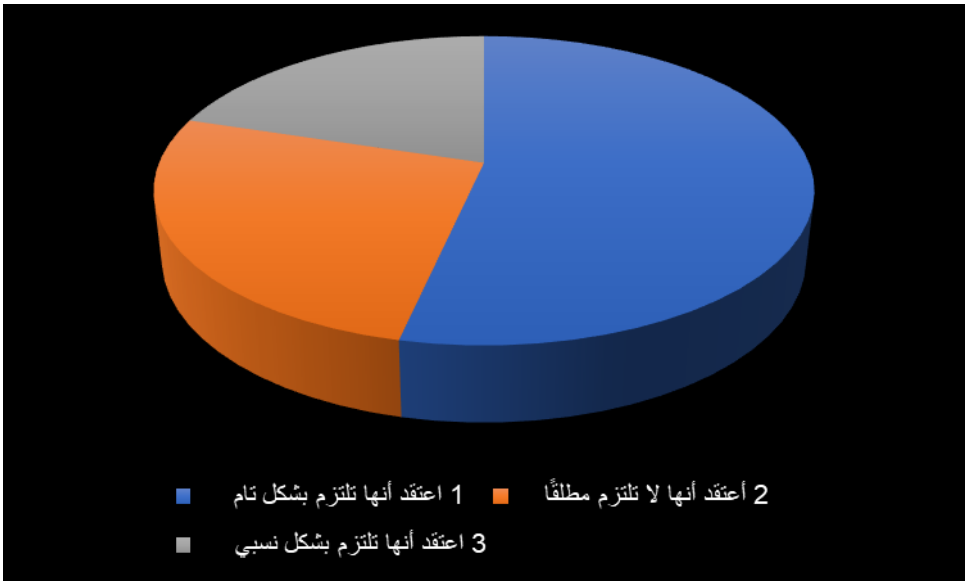

ولعل هذه النسب تبين وبشكل واضح إلى الثقة الكبيرة من العراقيين بفصائل المقاومة وحسن الظن بها إذ إن أكثر من (72٪) منهم يرون أنها ستلتزم سواء أكان بشكل تام أم بشكل نسبي وهو مؤشر جيد عن طبيعة تصورات العراقيين عن فصائل المقاومة الإسلامية وكيف تفكر وأنها ليست في محل معادات أي جهة عراقية باستثناء الامريكية والأجنبية المحتلة. وقد يعود السبب في ذلك لتوجهاتها الإسلامية والعقدية السليمة والتي تؤمن بان مصلحة البلد وحمايته وحفظ كرامة المواطنين ومقدراتهم مقدمة عن اية مصلحة أخرى، وهذا ما اثبتته التضحيات الكبيرة التي قدمتها هذه الفصائل أبان الدفاع عن ارض العراق ومقدساته ضد الجماعات الإرهابية.

قراءة في أبرز النتائج:

1- بينت إجابات المستطلعين إلى أن أكثر من (64%) من العراقيين يرفض رفضًا شديدًا وجود قوات التحالف الدولي في العراق، كونها تمثل لونًا من ألوان الاحتلال أو الوصاية الدولية، والتي يرفضها الشعب العراقي رفضًا مطلقًا.

2- يرى المشاركون في الدراسة أن مسألة انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق جدية وواقعية، وذلك بنسبة مئوية بلغت أكثر من (54%) من المشاركين.

3- يرى أكثر من(61%) من المشاركين في الدراسة أن العراق لا يحتاج لوجود هذه قوات التحالف الدولي.

4- يتوقع قرابة (75 %) من المشاركين في الدراسة أن الانسحاب اذا تم تنفيذه فأن القوات سوف تنسحب إلى اقليم كردستان وتتمركز فيه.

5- بينت نتائج الاستطلاع أن أكثر من (59%) من المشاركين يؤيدون اخراج قوات التحالف الدولي من العراق فورًا.

6- بينت إجابات المواطنين المشاركين في الاستطلاع وبحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن أكثر من (51%) من العينة رأت إن موقف الحكومة العراقية تجاه قضية انسحاب قوات التحالف الدولي موقف يشوبه الغموض.

7- ينظر قرابة (45 %) من المشاركين في الاستطلاع أن الموقف الحقيقي لمجلس النواب العراقي وجديته في تشريع قانون لإخراج قوات التحالف الدولي من العراق موقف غير واضح.

8- تباينت آراء المواطنين المشاركين في الاستطلاع حول وجود وطبيعة الآثار السياسية المتوقعة جراء الانسحاب المفترض، وتباينت الآراء حول التحسن في بعض الجوانب السياسية كالعلاقات الدولية، وعلى تراجع بعضها كالعلاقة مع حكومات التحالف الدولي.

9- بينت النتائج عدم وجود آثار اقتصادية محتملة لخروج قوات التحالف الدولي من العراق، وفي هذا السياق بينت أكثر من نصف إجابات لمواطنين وبحسب التكرارات والنسب المئوية إلى أن قيمة الدينار العراقي ستتحسن.

10- قرابة (40٪) يرون أنه لا توجد هناك تداعيات أمنية وعسكرية؛ وأشارت

اغلب الخيارات أنها ستتحسن وجاء في أعلى الخيارات مستوى الامن الداخلي وبنسبة مئوية بلغت (53.8%) وجاء ثانيا كخيار يتحسن أيضا هو الأمن القومي تجاه الاختراقات الإقليمية والدولية وبنسبة بلغت (46.8%).

11- بينت اجابات المشاركين وبنسبة قاربت (53٪) أن نشاط هذه الجماعات الإرهابية سوف ينتهي تماماً بعد الانسحاب المفترض.

12- بينت اجابات المشاركين وبنسبة قاربت (63%) أن التهديدات والتحديات الخارجية في ظل الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي سوف تتراجع تماما.

13- إن أكثر من نصف العينة وبنسبة (53,3%) ترى أن القوات الأمنية العراقية قادرة تماماً على حفظ الأمن وحماية المواطن والدولة العراقية.

14- بينت النتائج وبنسبة أكثر من (63٪) من المستطلعين أن القوات الأمنية العراقية لا تحتاج إلى دعم التحالف الدولي مستقبلا.

15- أشار المواطنون إلى أبرز الخيارات التي يمكن للحكومة العراقية تنفيذها للتعجيل في انسحاب التحالف الدولي، ومنها: تقديم شكوى رسمية لدى مجلس الأمن بنسبة بلغت (57٫8٪)؛ واستمرار عقد اللقاءات الدبلوماسية بنسبة بلغت (48٫9٪).

16- بينت النتائج التي تخص مقدرة المؤسسات القضائية والقانونية على اصدار قانون ملزم لانسحاب قوات التحالف من العراق أنها «غير قادرة مطلقاً» على اصدار أي قانون بهذا الخصوص وبنسبة مئوية بلغت (35٫2٪)؛ في حين أشار قرابة (33%) إلى انها «قادرة على اصدار قانون لكن من دون جدوى».

17- أشار قرابة (41%) من المشاركين إلى أن قرارات المنظمات الدولية وقوانينها ليس لها أي وزن لدى الدول العظمى وجاء بنسبة (40٫77٪)، وأن أي قرار بخصوص انسحاب القوات من العراق لا يمكن أن يعتمد عليه.

18- أشار أكثر من (44%) إلى امكانية استثمار تواجد المنظمات الدولية العاملة في العراق بإيصال رسالة من المرجعية العليا إليهم ومن خلالهم إلى المجتمع الدولي للتدخل بخصوص مسألة انسحاب القوات الاجنبية، في حين رأى

قرابة (29٪) أن الإفادة تكمن في تحريك الدبلوماسية العراقية بتكثيف التواصل معها بهذا الخصوص.

19- أما بخصوص ردود الفعل المحتملة لـــ « فصائل المقاومة العراقية « إذا لم تنسحب قوات التحالف من العراق فقد بينت اجابات المواطنين وبحسب تكراراتهم ونسبهم المئوية إلى أن قرابة (21٪) منهم مع خيار الضغط السياسي على الحكومة العراقية، في حين ذهب (19.93٪) من المستطلعين مع خيار الهجمات المسلحة على مواقع قوات التحالف العسكرية.

20- أشار أكثر من (53%) من المشاركين إلى أن فصائل المقاومة العراقية سوف تلتزم بشكل تام بالاتفاقية الأمنية المزمع إبرامها بين الحكومية العراقية والتحالف الدولي بخصوص الانسحاب المفترض.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاعات الرأي والدراسات المجتمعية
«نبذة تعريفية»

- **النشأة:**

في خضم التغيرات الحاصلة في وسائل الاتصال والمعلوماتية على خلفية الثورة العلمية الثالثة، واتساقاً مع ما يشهده بلدنا العزيز من بناء لنظام سياسي واقتصادي جديد على اعتاب نظام شمولي، وانطلاقاً من الحرية والديمقراطية، وما تحمله من حرية التعبير والتفكير، ولما كانت معظم البلدان التي لها تاريخ في البناء الديمقراطي تعتمد على مراكز استطلاعات الرأي في الاستدلال على توجهات الجمهور إزاء مختلف القضايا السياسية والاجتماعية، وهو ما يوفر لصناع القرار قبل متخذيه معرفة طبيعة هذه التوجهات وبالتالي استشراف مستقبل الحياة العامة والسياسية فضلا عن الاجتماعية وسائر مجالات الحياة.

تم تأسيس **مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية**، عام 2011 كـ مركز علمي يختص بهذا النوع من الاهتمام، ونشير الى أن المركز يتمتع بالشخصية المعنوية، ولديه إجازة رسمية ومسجل في مؤسسات المجتمع المدني في دائرة المنظمات غير الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء، كما يتضح في الكتاب الرسمي ذي العدد (637) في 2012/4/26.

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

الاهتمامات الرئيسة

يهتم المركز بإجراء استطلاعات للرأي العام وكذلك الدراسات المجتمعية، حيث لديه قرابة (140) استطلاعًا ودراسة (عامًا وخاصًا) في شتى المجالات، منها السياسية والإعلامية والاجتماعية والأمنية والتربوية والتعليمية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

وهناك كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومراكز البحوث فضلا عن القنوات الفضائية والاعلامية أبدت رغبتها ورحبت بفكرة التعاون والعمل المشترك بإجراء استطلاعات ودرسات مشتركة مع مركزنا.

- **رسالة المركز:**

تتمثل رسالتنا بتوفير معلومات واحصاءات وحقائق ودراسات لمن يهمه الأمر والتعرف إلى ما يلي:

1. اتجاهات الجمهور نحو قضايا محددة.
2. التنبؤ بالاتجاهات بحسب الفئات العمرية والتعليمية.
3. درجات التفاعل مع الوضع القائم (الحكومة, الخدمات, السياسات الدولية، بعض القرارات، البناء الاجتماعي، تأثيرات الرأي، الخ....).

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

4. الوقوف على الأولويات والافضليات بالنسبة للجمهور (المجتمع المستهدف).
5. معرفة الرأي العام الكامن وقوته التعبيرية.

- **الأهداف:**

يمكن تلخيص أهداف مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية بما يلي:

1. قياس الموقف العام تجاه قضية ما.
2. إجراء المقارنات (المتغيرات) في الرأي العام إزاء قضية محددة تبعا لمتغير معين (تصريح، قرار، حراك سياسي)
3. توفير تغذية عكسية لصناع القرار في القطاعين العام والخاص.
4. إثراء البرامج والأبحاث والدراسات ببيانات مسحية.

- **الخدمات التي يقدمها مركز الفيض العلمي لإستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية:**

يتميز مركزنا بتنوع القضايا التي يتناولها في دراسة وقياس الرأي العام وفي المجالات التالية:

1. في المجال الاعلامي. 2. في المجال السياسي. 3. في المجال الاجتماعي. 4. المجال النفسي . 5. المجال الأكاديمي .6. المجال التربوي التعليمي. 7. المجال الاقتصادي 8. المجال الامني

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

- **الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق أهدافنا:**

1. وضع الأهداف من عملية الاستطلاع أو الدراسة.
2. المهنية في الأداء.
3. بناء استمارات الاستطلاع على وفق الأهداف.
4. السلوك العلمي في عملية الشمول والتوزيع والتبويب والإحصاء والدراسة.
5. الموضوعية في التحليل.
6. الوصول الى حقائق واستنباطات.
7. استثمار تلك الحقائق والاستنباطات.
8. الخروج بتوصيات ودراسات فاعلة.

- **وحدات المركز (الهيكلية):**

أولاً: وحدات المركز (الهيكلية المتوافرة).

1. مدير المركز.
2. هيئة استشارية
3. وحدة الطباعة والتنضيد
4. وحدة ادخال البيانات (spss)
5. وحدة التحليل الاحصائي (spss)

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

ت	عنوان الاستطلاع	السنـــة
1	اتجاهات المواطنة في العراق	2011
2	الرأي العام السائد بين العراقيين بشأن المواقف السياسية والشعبية من بناء الكويت لميناء مبارك	2012
3	رأي النخب العراقية بطبيعة التدخلات التركية بالشأن العراقي	2012
4	إتجاهات الرأي العام العراقي بشأن علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية العراقية	2012
5	إستطلاع الرأي العام حول التحريض والعنف الإعلامي	2012
6	الرأي العام تجاه سحب الثقة عن رئيس الوزاء	2012
7	قياس مقروئية الكتاب الديني في العراق	2013
8	آراء الشارع العراقي إزاء ترشيح رئيس الـوزراء (نوري المالكي) لولاية ثالثة	2013

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

9	ثقة العراقيين بنتائج انتخابات مجالس المحافظات ورأيهم بشأن دور المفوضية في العملية الانتخابية	2013
10	أولويات العراقيين في المرحلتين الراهنة والمقبلة	2013
11	آراء الشارع العراقي بعودة القوات العسكرية الأمريكية إلى العراق	2013
12	أولويات الجمهور العراقي إزاء مضامين القنوات الفضائية المفضلة	2013
13	اتجاهات الرأي العام العراقي إزاء انتخابات مجالس المحافظات السابقة والمقبلة	2013
14	مقروئية جريدة المراقب العراقي	2013
15	مقبولية إقامة الأقاليم لدى العراقيين	2014
16	آراء الشارع العراقي بشأن مرتكزات التصويت السياسي في العراق	2014

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

17	آراء العراقيين واتجاهاتهم إزاء الانتخابات البرلمانية المقبلة 2014	2014
18	آراء الحشد الشعبي ومواقفهم من تلبية نداء المرجعية والتطوع وفق فتوى الجهاد الكفائي (المعوقات والمقترحات)	2014
19	آراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش	2015
20	آراء العراقيين ومواقفهم من الهجرة إلى أوروبا	2015
21	آراء المهاجرين العراقيين ومواقفهم إزاء هجرتهم الى أوروبا	2015
22	تقويم النخب الأكاديمية والعلمية والمهنية لاقتصاد محافظات الوسط والجنوب	2015
23	الإصلاحات كما يراها الشارع العراقي	2016
24	تَنبؤاتُ العراقيين وتَوقعاتُهم لما بَعد عَام (2020) بشأن بَعْض القَضَايا والجهات والشَّخْصيات في السَّاحة العراقية	2016

مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية
العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

25	آراء الطلبة ومواقفهم من بعض المشكلات والظواهر داخل المؤسسة التعليمية (الحرم الجامعي)	2016
26	اتجاهات العراقيين ومواقفهم إزاء النزاعات العشائرية المسلحة	2016
27	الرأي السائد بين اوساط المجتمع الكركوكي بشأن مستقبل محافظتهم	2017
28	تصورات العراقيين واتجاهاتهم نحو ورقة التسوية السياسية	2017
29	مؤشرات في رغبات وميول الجمهور العراقي إزاء بعض القضايا في الانتخابات المقبلة	2017
30	آراء المجتمع البغدادي ومقترحاتهم لحفظ أمن العاصمة	2017
31	مؤشرات في الانتخابات المقبلة (مواقف واتجاهات)	2018
32	التعليم الحكومي والأهلي في بغداد كما يراه المتخصصون وأولياء الأمور	2018

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

33	المجمعات التجارية الحديثة (المولات) كما يراها المواطن العراقي	2018
34	اتجاهات العراقيين ومواقفهم تجاه الانفتاح السعودي الأخير	2018
35	أزمة المياه ومستقبل العراق» الاسباب والآثار» في ضوء آراء النخب العراقية	2018
36	المصارف الاهلية ودورها في الحركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق	2018
37	مواقع التواصل الاجتماعي وجيوشها الالكترونية	2018
38	آراء العراقيين ومواقفهم تجاه التواجد العسكري الامريكي	2019
39	قناة mbc Iraq	2019
40	التظاهرات والاحتجاجات في العراق / مؤشرات ومواقف	2019
41	مؤشرات في مواجهة امريكا مع ايران ودور العراق فيهما	2019

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

42	زيارات المسؤولين العراقيين السرية والعلنية الى اسرائيل «اراء ومواقف»	2019
43	الاتفاقية العراقية الصينية	2020
44	العملية التعليمية في العراق	2020
45	التواجد الاميركي في العراق	2020
46	الحوار العراقي الاميركي	2020
47	استبيان حول آراء العراقيين ومواقفهم من تطبيق قانون المرور العام الجديد رقم (9) لسنة 2019	2020
48	اتجاهات العراقيين ومواقفهم ازاء تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة	2020
49	العملية التربوية والتعليمية (القرارات ، والتعليمات) الجارية بالعراق في ظل جائحة كورونا (أراء ، ومواقف)	2020
50	التقييم والرضا الشعبي تجاه أداء مصطفى الكاظمي وحكومته وادارتهما للأزمات(مؤشرات ومواقف)	2020

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

51	الاتفاق الاماراتي _الاسرائيلي ((كما يراه الجمهور العربي))	2020
52	اقتصاديات الأسرة العراقية في ظل جائحة كورونا وتهاوي اسعار النفط (آراء – وحقائق)	2020
53	النزاع الدولي والاقليمي على ليبيا كما يراه الجمهور العربي	2020
54	خطاب السيد مقتدى الصدر الى بنيامين نتنياهو	2020
55	تعيينات الكاظمي الاخيرة للدرجات الخاصة	2020
56	الربط السككي وميناء الفاو الكبير	2020
57	تنبؤات العراقيين ببعض مجالات حياتهم اليومية للعام المقبل (2021م)	2020
58	مؤشرات في الانتخابات النيابية المقبلة 2021م	2020
59	استثمار صحراء غرب العراق من قبل السعودية	2021

العراق- بغداد – الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

60	مؤشرات وملامح الصحة العامة في العراق	2021
61	الاستهداف الأمريكي للحشد الشعبي "المقاصد ومقترحات المواجهة	2021
62	التعليم الإلكتروني والتقليدي (اراء -تقييمات- مواقف)	2021
63	(الرئيس إبراهيم رئيسي)	2021
64	اتجاهات الشارع العراقي إزاء الانتخابات المقبلة 2021	2021
65	انتخابات مرشحي حركة سياسية خاصة	2021
66	أداء بعثة الأمم المتحدة في العراق للاعوام (2019-2021)	2021-2022
67	قرارات المحكمة الاتحادية الأخيرة «مواقف واراء»	2022
68	الحرب الروسية - الأوكرانية من منظور عراقي	2022

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

69	قانون تجريم التطبيع	2022
70	الازمات الكبرى ومرحلة ما بعد الانسداد السياسي في العراق	2022
71	ظاهرة ازدياد حالات الطلاق في العراق	2022
72	أولويات تحقيق التهدئة السياسية	2022
73	الاختناق المروري في بغداد	2022
74	تقييم أداء المؤسسات الصحية في العراق	2022
75	حركة سياسية خاصة - أفكار تطويرية	2023
76	السجون العراقية (دراسة استطلاعية على عينة من ذوي السجناء والمعتقلين)	2023
77	ازمة ارتفاع سعر الدولار وتأثيرها على السوق المحلية	2023

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

78	اراء العراقيين ومواقفهم من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي	2023
79	نظرة في اتجاهات الشباب وطموحاتهم	2023
80	أولويات الشباب العراقي واتجاهاتهم نحو بعض القضايا السياسية	2023
81	زعامة المكون السني في العراق للسنوات الخمس المقبلة (استطلاع رأي لبعض المناطق في العراق)	2023
82	مؤشرات في أداء السيد رئيس الوزراء وحكومته للشهور الستة الماضية	2023
83	القوة الناعمة والغزو الثقافي في أفلام ومسلسلات الأنمي والألعاب الالكترونية	2023
84	مواقف وردود أفعال الشارع العراقي إزاء تدخل المقاومة الإسلامية في العراق لمساندة أهالي غزة في حرب طوفان الاقصى	2023

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2024

85	السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق «خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني»	2023
86	الشباب العراقي ... قراءات في الواقع وآفاق المستقبل	2024
87	الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي من العراق «التحديات و المكتسبات»	2024

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232